

## الجمعية العامة



الدورة السابعة والسبعون

## الجلسة العامة ٤

الثلاثاء، ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٢، الساعة ٠٩/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد كوروشي..... (هنغاريا)

افتتحت الجلسة الساعة ٩/٠٠

البند ١١٣ من جدول الأعمال

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/77/1)

هذه الصورة هي للسفينة Brave Commander. فقد أبحرت في البحر الأسود وعلم الأمم المتحدة يرفرف عاليا وبفخر فوقها. قد تبدو لكم هذه السفينة كأى سفينة أخرى تمخر عباب البحار. لكن المتمعن فيها يرى أن هذه السفينة هي في جوهرها رمز يجسد ما يمكن للعالم تحقيقه عندما يتحد من أجل العمل معا.

فهي محملة بالحبوب الأوكرانية الموجهة إلى شعوب منطقة القرن الأفريقي التي يقف الملايين من أفرادها على حافة المجاعة. وهي تبحر عبر منطقة حرب - بإرشاد من طرفي النزاع نفسها - في إطار مبادرة شاملة غير مسبوقه تستهدف توريد المزيد من الأغذية والأسمدة من أوكرانيا وروسيا، وتوفير إمدادات الإغاثة التي تشتد الحاجة إليها إلى من يحتاجونها، وتهدئة أسواق السلع الأساسية، وتأمين المحاصيل في المستقبل، وخفض الأسعار لصالح المستهلكين في كل مكان.

لقد اتفقت أوكرانيا والاتحاد الروسي، بدعم من تركيا، على تحقيق هذا الإنجاز على الرغم من التعقيدات الهائلة، وعلى الرغم من الممانعين، بل وعلى الرغم من جحيم الحرب. وقد يقول قائل إن هذا

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل الشروع في المناقشة العامة، على النحو المعلن في يومية الأمم المتحدة، تستمع الجمعية العامة إلى عرض من الأمين العام لتقريره السنوي (A/77/1) عن أعمال المنظمة، في إطار البند ١١٣ من جدول الأعمال، وفقا للقرار ٢٤١/٥١ وبصرف النظر عن الأحكام الواردة في المقرر ٥٠٤/٧٧.

سنمضي قدما وفقا لذلك (المقرر ٥٠٧/٧٧).

أعطي الكلمة الآن لمعالي الأمين العام أنطونيو غوتيريش.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): يتخبط عالمنا في مشاكل عويصة. فالانقسامات تزداد شدة، وأشكال عدم المساواة تتفاقم، والتحديات تزداد انتشارا. لكن على الرغم من أننا نلتقي في خضم عالم يعج بالاضطرابات، تتبادر إلى ذهني صورة تبعث على التفاؤل والأمل.

\* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٣

يتضمن هذا المحاضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



ولكننا نتخبط، مع ذلك، في مأزق الاختلال الوظيفي العالمي الهائل. وليس للمجتمع الدولي الاستعداد ولا الإرادة لمواجهة تحديات عصرنا الكبرى والهائلة. وتهدد هذه الأزمات مستقبل البشرية ذاته ومصير كوكبنا: أزمات مثل الحرب الجارية في أوكرانيا وتنازل النزاعات في جميع أنحاء العالم؛ ومثل حالة الطوارئ المناخية وفقدان التنوع البيولوجي؛ ومثل الوضع المالي المتردي للبلدان النامية ومآل أهداف التنمية المستدامة؛ ومثل الافتقار إلى حواجز واقية تحيط بالتكنولوجيات الجديدة الواعدة الهادفة لعلاج الأمراض وربط الاتصال بين الناس وتوسيع الفرص المتاحة.

وبالفعل، تم في غضون الفترة التي شغلت خلالها منصب الأمين العام تطوير أداة لتعديل الجينات. وشهد ميدان التكنولوجيا العصبية - الذي يربط التكنولوجيا بالجهاز العصبي البشري - انتقالاً من مرحلة الأفكار إلى مرحلة إثبات جدوى المفهوم. وأضحت العملات المشفرة وتكنولوجيات الكتل المتسلسلة الأخرى شائعة. ولكن تبرز، في خضم طائفة عريضة من التكنولوجيات الجديدة، علامات شتى بالخطر.

حيث إن منصات التواصل الاجتماعي، القائمة على نموذج للعمل التجاري يستغل مشاعر الاستياء والغضب والنزعات السلبية كمصدر يدر الأموال، تتسبب في إلحاق أضرار لا توصف بالجماعات والمجتمعات. وينتشر خطاب الكراهية والإعلام المضلل وسوء المعاملة - مع استهداف النساء والفئات الضعيفة بشكل خاص. وتباع بياناتنا وتشتري من أجل التأثير على سلوكنا، بينما أصبحت برامج التجسس الحاسوبي والتتبع خارج السيطرة، وكل ذلك دونما أي اعتبار للخصوصية.

ويعرض الذكاء الاصطناعي سلامة نظم المعلومات ووسائل الإعلام للخطر، بل ويعرض الديمقراطية نفسها للخطر. ويمكن أن تؤدي الحوسبة الكمية إلى تدمير الأمن السيبراني وزيادة خطر حدوث أعطال في الأنظمة المعقدة. وليست لدينا ولو نواة هيكل عالمي للتصدي لأي من هذه المخاطر.

إن إحراز التقدم على صعيد جميع هذه المسائل وغيرها أصبح رهينة للتوترات الجيوسياسية. فعالمنا في خطر ومصاب بالشلل.

الإنجاز معجزة انشق لها البحر. لكنه في الواقع إنجاز تم بفضل العمل الدبلوماسي المتعدد الأطراف.

وفتحت مبادرة البحر الأسود للحبوب الطريق أمام الملاحة الآمنة لعشرات السفن المحملة بالإمدادات الغذائية التي تمس الحاجة إليها. لكن كل سفينة منها هي محملة أيضاً بسلعة من أندر السلع في الوقت الراهن، ألا وهي الأمل. نحن في حاجة إلى هذا الأمل، بل أكثر من ذلك، نحن في حاجة إلى العمل.

ويجب علينا الآن أن نتصدى على وجه السرعة لأزمة سوق الأسمدة العالمية في سعينا إلى التخفيف من حدة أزمة الغذاء العالمية. والعالم لديه خلال العام الجاري ما يكفي من الأغذية؛ إذ المشكلة المطروحة هي مشكلة توزيع لهذه الأغذية. ولكن إذا لم يتم تحقيق الاستقرار في سوق الأسمدة، فقد تكون المشكلة المطروحة في العام المقبل مشكلة إمدادات غذائية نفسها. وقد وردت علينا بالفعل تقارير عن لجوء مزارعين في منطقة غرب أفريقيا وغيرها إلى زرع محاصيل بكميات أقل بسبب أسعار الأسمدة وعدم توافرها.

لذا من الأهمية بمكان المضي في إزالة العقبات المتبقية التي تعترض تصدير الأسمدة الروسية ومكوناتها، بما في ذلك الأومونيا. فهذه المنتجات غير خاضعة للجزاءات، ويجري الآن إحراز تقدم في إزالة الآثار غير المباشرة.

ويتمثل أحد الشواغل الرئيسية الأخرى في تأثير أسعار الغاز المرتفعة على إنتاج الأسمدة النيتروجينية، لذا يجب التصدي لهذه المسألة بالجدية المطلوبة. فدون اتخاذ أي إجراء الآن، سيتحول النقص العالمي في الأسمدة بسرعة إلى نقص عالمي في الأغذية.

نحن بحاجة إلى العمل على جميع الجبهات. ولندع الأوهام جانبا. فنحن بالفعل وسط بحر هائج. ويلوح في الأفق شتاء يعمه السخط على المستوى العالمي. وتستمر أزمة تكلفة المعيشة. وتتهوى أسس الثقة. وتشتد مظاهر عدم المساواة بشكل صارخ. ويحترق كوكبنا. ويعاني الناس الأمرين، علما أن أكثر الفئات ضعفا هي أشدها معاناة.

ويتعرض ميثاق الأمم المتحدة وما يجسده من مثل عليا لخطر محقق. ويقع على عاتقنا واجب العمل من أجل مواجهة هذا الواقع.

المضي في العمل من أجل السلام وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

وفي الوقت نفسه، تنتشر النزاعات والأزمات الإنسانية، في معظم الحالات، في أماكن بعيدة عن الأضواء. ومقابل ذلك، يبلغ العجز في تمويل ندائنا الإنساني العالمي ٣٢ بليون دولار - وهو أكبر عجز يسجل على الإطلاق. ومن المؤسف أننا توقعنا حتى عن إحصاء عدد الأزمات.

ففي أفغانستان، يوجد الاقتصاد في حالة متردية، ويواجه أكثر من نصف جميع الأفغان الجوع بمستويات شديدة، بينما نداس حقوق الإنسان بالأقدام، ولا سيما حقوق النساء والفنانيات. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، تعمد الجماعات المسلحة في المنطقة الشرقية إلى تهريب المدنيين وتأجيج التوترات الإقليمية. وفي القرن الأفريقي، يهدد الجفاف غير المسبوق حياة وسبل عيش ٢٢ مليون شخص. وفي إثيوبيا، استؤنفت أعمال القتال، مما يستدعي التشديد على ضرورة أن توقف الأطراف الأعمال القتالية على الفور وأن تعود إلى مائدة السلام. وفي هايتي، تقدم العصابات على تدمير اللبنات الأساسية للمجتمع. وفي ليبيا، لا يزال تهديد الانقسامات يحدق بالبلد. وفي العراق، تهدد التوترات المستمرة بزعة الاستقرار. وفي إسرائيل وفلسطين، تتواصل دورات العنف في ظل الاحتلال، وتبتعد آفاق تحقيق السلام القائم على حل الدولتين أكثر من أي وقت مضى. وفي ميانمار، تتدهور يوما بعد يوم الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان والحالة الأمنية المروعة. وفي منطقة الساحل، تتزايد باستمرار مستويات انعدام الأمن والنشاط الإرهابي المثيرة للجزع في ظل تزايد الاحتياجات الإنسانية. وفي سورية، لا تزال أعمال العنف والمشاق سائدة. وتطول القائمة.

وفي أثناء ذلك، تزيد استعراضات القدرات النووية والتهديدات التي تواجه سلامة المحطات النووية من زعزعة الاستقرار العالمي. وقد فشلت الأطراف في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في التوصل إلى توافق في الآراء، ويظل التوصل إلى اتفاق نووي مع إيران بعيد المنال.

وتتسبب الانقسامات الجيوسياسية في تقويض عمل مجلس الأمن، وتقويض القانون الدولي، وتقويض ثقة الناس في المؤسسات الديمقراطية وإيمانهم بها، وتقويض جميع أشكال التعاون الدولي. ولا يمكن أن نظل على حالنا هذا.

وحتى المجموعات المختلفة التي أنشأها بعض أعضاء المجتمع الدولي خارج النظام المتعدد الأطراف وقعت في فخ الانقسامات الجيوسياسية، مثل مجموعة العشرين. وكانت تبدو العلاقات الدولية في مرحلة من المراحل متجهة صوب عالم تتزعمه مجموعة البلدين الاثنتين. أما الآن، فيحتمل أن يؤول الأمر في النهاية إلى عدم وجود أي مجموعة: فلا تعاون، ولا حوار، ولا عملا جماعيا من أجل حل المشاكل.

ولكن الحقيقة هي أننا نعيش في عالم لا سبيل فيه إلى المضي قدما إلا باتباع منطق التعاون والحوار. فلا يمكن لأي قوة أو مجموعة أن تقرر بمفردها ما يجب القيام به. ولا يمكن تسوية أي من التحديات العالمية الكبرى من قبل تحالف للراغبين في ذلك فقط. إننا في حاجة إلى تحالف للعالم برتمته.

(تكلم بالفرنسية)

أود اليوم أن أرسم الخطوط العريضة لثلاثة مجالات يجب فيها على التحالف العالمي أن يتجاوز الانقسامات على وجه السرعة وأن يعمل يدا في يد. ويتعلق الأمر بداية بالمهمة الأساسية المسندة إلى الأمم المتحدة - وهي إرساء السلام والحفاظ عليه.

ويظل اهتمام العالم مركزا في معظمه على الغزو الروسي لأوكرانيا. فهذه الحرب تسببت في دمار واسع النطاق في ظل انتهاكات جسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وتبعث أحدث التقارير الواردة بشأن مواقع الدفن في إزيوم على القلق البالغ.

وأدت أعمال القتال إلى مقتل الآلاف. وتشريد الملايين من الأشخاص. ويطال تأثيرها البلايين من الأشخاص في جميع أنحاء العالم.

ونلمس التهديد الذي تمثله الانقسامات بين الغرب والجنوب. وتحقق بالسلام والأمن العالميين مخاطر هائلة. ولكن يجب علينا

حاسمة في عصرنا، ويجب أن تعتبر أولى الأولويات لدى كل حكومة ومنظمة متعددة الأطراف. ولا يولى للعمل المناخي سوى اهتمام ثانوي، على الرغم من الدعم الشعبي الساحق لهذا العمل في جميع أنحاء العالم. ويجب خفض انبعاثات غازات الدفيئة العالمية بنسبة ٤٥ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠ لصون أي أمل في الوصول بالانبعاثات لمستوى الصفر بحلول عام ٢٠٥٠. ومع ذلك، يشهد مستوى الانبعاثات ارتفاعاً قياسيًّا، حيث يرتقب أن تبلغ الزيادة فيها ١٤ في المائة خلال هذا العقد. نحن إذن على موعد مع كارثة مناخية.

وقد رأيت مؤخراً بأمر عيني ما يؤشر إلى ذلك في باكستان - حيث أضحت ثلث مساحة البلد مغموراً بالمياه من جراء الأمطار الموسمية الطوفانية. ونرى الدلائل على ذلك في كل مكان. وكوكب الأرض ضحية لسياسات الأرض المحروقة.

فقد اجتاحت أوروبا في العام الماضي أسوأ موجة حر منذ العصور الوسطى، وتشهد الصين والولايات المتحدة وغيرها ظاهرة جفاف مطول. ويخيم شبح المجاعة على منطقة القرن الأفريقي. ويهدق خطر الانقراض بمليون من الأنواع.

ولا تسلم أي منطقة من المخاطر. وكما يقال، الآتي أسوأ بكثير مما مضى. فقد يكون أكثر فصول الصيف حرارة اليوم هو أكثرها برودة في القادم من الأيام. ويمكن أن تصير في وقت قريب الصدمات المناخية التي لا تحدث سوى مرة واحدة في العمر أحداثاً تقع كل سنة. ونحن نعلم أن النساء والفتيات هن الأكثر تضرراً عند وقوع كل كارثة مناخية.

وأزمة المناخ مثال صارخ عن الإجحاف الأخلاقي والاقتصادي. ذلك أن مجموعة العشرين مسؤولة عن ٨٠ في المائة من مجموع انبعاثات غازات الدفيئة. ولكن أفقر وأضعف الأمم - التي أسهمت بأدنى قدر في هذه الأزمة - تتحمل أشد آثارها فظاعة. وفي أثناء ذلك، تستمتع صناعة الوقود الأحفوري بجني مئات بلايين الدولارات في شكل إعانات وأرباح استثنائية، بينما تتكشم ميزانيات الأسر ويحترق كوكبنا.

دعونا نسمي الأمور بمسمياتها. إن عالمنا مدمن على الوقود الأحفوري، وأن الأوان للتدخل من أجل معالجته. يتعين علينا محاسبة

ومع ذلك، هناك بعض المؤشرات الخافتة التي تبعث على الأمل. ففي اليمن، لا تزال الهدنة في جميع أنحاء البلد صامدة وإن كانت هشّة. وفي كولومبيا، تزيد جذور عملية السلام رسوخاً.

ونحن في حاجة، في كل مكان، إلى العمل بشكل أكثر تضامناً بكثير على أساس احترام القانون الدولي وحماية حقوق الإنسان. ونحن في حاجة، في ظل عالم يسوده الشقاق، إلى إرساء آليات للحوار من أجل رأب الصدع.

لذا عرضت الخطوط العريضة لعناصر خطة جديدة للسلام في تقريرتي "خطينا المشتركة" (A/75/982). ونحن ملتزمون بالاستعانة إلى أقصى حد بكل أداة دبلوماسية للتسوية السلمية للمنازعات، على النحو المبين في ميثاق الأمم المتحدة: من مفاوضة، وتحقيق، ووساطة، وتوفيق، وتحكيم، وتسوية قضائية.

(تكلم بالإسبانية)

ويجب أن تحتل في هذا الصدد قيادة المرأة ومشاركتها مكان الصدارة، ويجب علينا أيضاً أن نعطي الأولوية لمنع نشوب النزاعات وبناء السلام. وذلك ما يستلزم ترسيخ الرؤى الاستراتيجية المتبصرة، والتصدي بشكل استباقي لنقاط التوتر التي يمكن أن تؤدي إلى اندلاع العنف، ومعالجة التهديدات الناشئة التي تشكلها الحرب السيبرانية والأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل. وبالمثل، يستلزم أيضاً توسيع دور المجموعات الإقليمية، وتعزيز حفظ السلام، وتكثيف نزع السلاح وعدم الانتشار، ومنع الإرهاب ومكافحته، وكفالة المساءلة. ويستلزم كذلك الاعتراف بحقوق الإنسان باعتبارها عنصراً محورياً في أنشطة المنع.

إن ندائنا إلى العمل من أجل حقوق الإنسان يسلط الضوء على الدور المحوري للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين والقانون الدولي الإنساني. لذا يجب علينا أن نعترف، في كل ما نقوم به من أعمال، بأن حقوق الإنسان هي السبيل إلى نزع فتيل التوترات وإنهاء النزاعات وإرساء السلام الدائم.

(تكلم بالإنكليزية)

هناك معركة أخرى يجب علينا أن نضع حداً لها: وأعني معركتنا الانتحارية ضد الطبيعة. حيث تشكل حالة الطوارئ المناخية مسألة

الأحفوري، وتشكل مسارا لتحقيق أمن الطاقة واستقرار الأسعار ونشوء صناعات جديدة. ولكن البلدان النامية تحتاج إلى المساعدة من أجل تحقيق التحول نحو مصادر الطاقة المتجددة، بسبل منها التحالفات الدولية لدعم الانتقال العادل في مجال الطاقة في الاقتصادات الناشئة الرئيسية.

ثانياً، يجب على البلدان أن تتكيف مع الصدمات المناخية المتفاقمة. حيث إن بناء القدرة على الصمود في البلدان النامية هو استثمار ذكي - استثمار في سلاسل التوريد الموثوقة والاستقرار الإقليمي والهجرة المنظمة. وفي العام الماضي، انفتحت البلدان المتقدمة النمو في غلاسكو على مضاعفة تمويل إجراءات التكيف بحلول عام ٢٠٢٥. ويجب الوفاء بذلك بالكامل، كنقطة انطلاق. ويجب، على أدنى تقدير، أن يرصد لإجراءات التكيف ما يصل إلى نصف إجمالي التمويل المناخي. ويجب على المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف أن تكثف جهودها وأن تؤدي دورها. ويجب على الاقتصادات الكبرى، باعتبارها مالكة أسهم تلك المصارف، أن تحقق ذلك.

ثالثاً، يجب معالجة الخسائر والأضرار الناجمة عن الكوارث. فقد حان الوقت لتجاوز المناقشات المطولة التي لا نهاية لها. فالبلدان الضعيفة تحتاج إلى إجراءات هادفة. أن الخسائر والأضرار هي حقيقة تضر بالناس والاقتصادات الآن، فيجب معالجتها الآن، بدءاً من الدورة ٢٧ لمؤتمر الأطراف. فتلك مسألة أساسية مرتبطة بإحقاق العدالة المناخية والتضامن الدولي وإشاعة الثقة.

وفي الوقت نفسه، يجب أن نكفل لكل شخص ولكل مجتمع محلي ولكل دولة سبل الوصول إلى نظم فعالة للإنذار المبكر في غضون السنوات الخمس المقبلة. ويجب علينا أيضاً التصدي لأزمة التنوع البيولوجي المقرر عقده في كانون الأول/ديسمبر. ويجب على العالم أن يتفق على إطار عالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام ٢٠٢٠ يحدد أهدافاً طموحة لوقف فقدان التنوع البيولوجي وعكس مساره، ويوفر التمويل بالقدر الكافي، ويلغي الإعانات الضارة التي تدمر النظم

شركات الوقود الأحفوري والجهات التي تعمل على تمكينها. وهي تشمل المصارف وشركات الاستثمار الخاصة ومؤسسات إدارة الأصول والمؤسسات المالية الأخرى التي تواصل الاستثمار في التلوث الكربوني وإحاطته بالضمانات. وتشمل كذلك آلة العلاقات العامة الضخمة التي تجني البلايين من الأموال لحجب صناعة الوقود الأحفوري عن العيون الممحصّة.

وتعمل جماعات الضغط ومراكز الخبرة المتحيزة، تماماً كما كانت تفعل قبل عقود فيما يتعلق بصناعة التبغ، على إشاعة المعلومات المضللة والضارة. وينبغي للجهات التي لها مصلحة في الوقود الأحفوري أن تتفق وقتاً أقل على تجنب كوارث العلاقات العامة، ومزيداً من الوقت على تجنب الكوارث الحقيقية التي تطل الكوكب.

وبطبيعة الحال، لا يمكن التوقف عن استعمال الوقود الأحفوري بين عشية وضحاها. فمتطلبات الانتقال العادل في مجال الطاقة تقتضي عدم ترك أي شخص أو بلد خلف الركب. ولكن الوقت حان لتوجيه إنذار لمنتجي الوقود الأحفوري والمستثمرين فيه وللجهات التي تعمل على تمكينهم. يجب على الملوئين أن يدفعوا ثمن تلوينهم.

واليوم، أدعو جميع الاقتصادات المتقدمة النمو إلى فرض ضرائب على الأرباح الاستثنائية التي تجنيها شركات الوقود الأحفوري. وينبغي إعادة توجيه هذه الأموال نحو وجهتين: إلى البلدان التي تعاني من خسائر وأضرار ناجمة عن أزمة المناخ، وإلى الأشخاص الذين يعانون من ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة.

وأناشد جميع القادة، عشية انعقاد الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP 27) في مصر، بأن يعملوا على تحقيق أهداف اتفاق باريس. ويجب عليهم رفع سقف طموحاتهم المناخية، والاستماع إلى دعوات التغيير التي تطلقها شعوبهم، والاستثمار في الحلول التي تؤدي إلى النمو الاقتصادي المستدام.

وأود أن أشير إلى ثلاثة حلول. أولاً، توفر الطاقة المتجددة فرص عمل أكثر بثلاثة أضعاف، وهي فعلاً أقل تكلفة من الوقود

خطة لتحفيز أهداف التنمية المستدامة - بقيادة مجموعة العشرين - بغية تعزيز التنمية المستدامة بشكل مكثف في البلدان النامية. والمحفل المناسب لبدء العمل هو مؤتمر قمة مجموعة العشرين المرتقب عقده في بالي.

وتتألف خطة تحفيز أهداف التنمية المستدامة هذه من أربعة عناصر: أولاً، يجب على المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف - البنك الدولي ونظراؤه الإقليميون - أن تزيد من حجم التمويل الميسر المتاح للبلدان النامية والمرتبطة بالاستثمارات في أهداف التنمية المستدامة، والمصارف هي نفسها في حاجة على الفور إلى المزيد من التمويل. ثم يتعين عليها رفع شروط الاقتراض التي تفرضها وزيادة إقبالها على المجازفة، حتى يتسنى لجميع البلدان المحتاجة أن تستفيد من التمويل. وتواجه البلدان النامية، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية، عقبات كثيرة جداً في الحصول على التمويل الذي تحتاجه للاستثمار في شعوبها ومستقبلها.

ثانياً، فيما يتعلق بتخفيف عبء الدين، ينبغي توسيع نطاق مبادرة تعليق سداد خدمة الدين وتعزيزها. ونحن في حاجة أيضاً إلى آلية فعالة لتخفيف عبء الديون عن البلدان النامية، بما فيها البلدان المتوسطة الدخل، التي تعاني من المديونية الحرجة. وينبغي للدائنين النظر في اعتماد آليات لخفض الديون مثل مقايضة الديون بإجراءات التكيف مع تغير المناخ. حيث كان من شأن آليات من هذا القبيل إنقاذ الأرواح وحفظ سبل العيش في باكستان الغارقة ليس فقط في مياه الفيضانات، بل أيضاً في بحر من الديون. وينبغي أن تتجاوز معايير الإقراض اعتبارات الناتج المحلي الإجمالي وأن تشمل جميع أبعاد الضعف التي تؤثر على البلدان النامية.

ثالثاً، فيما يتعلق بزيادة توفير السيولة، أحث صندوق النقد الدولي والمصارف المركزية الكبرى على توسيع التسهيلات التي توفرها للحصول على السيولة وخطوط العملات فوراً وبقدر كبير. وتؤدي حقوق السحب الخاصة دوراً هاماً في تمكين البلدان النامية من الاستثمار في الإنعاش وفي أهداف التنمية المستدامة. لكن توزيعها تم

الإيكولوجية التي نعتمد عليها جميعاً. وأحث الجمعية العامة أيضاً على تكثيف الجهود من أجل وضع الصيغة النهائية لاتفاق دولي ملزم قانوناً بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه المستدام. إذ يجب علينا حماية المحيطات الآن من أجل المستقبل.

تنصدر أزمة المناخ ظواهر جوية قاسية أخرى. وتتكشف أزمة في مجال تكلفة المعيشة على الصعيد العالمي لم يعرف الجيل الراهن مثيلاً لها، وتسهم الحرب في أوكرانيا في تأجيجها. ويواجه نحو ٩٤ بلداً - يوجد العديد منها في أفريقيا، أو ما يمثل ١,٦ بليون نسمة - عاصفة بمعنى الكلمة تتمثل في التداعيات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن الجائحة، والارتفاع المتزايد لأسعار الأغذية والطاقة، وأعباء الديون القاصمة، والتضخم المتنامي، والافتقار إلى سبل الحصول على التمويل. وتستمد هذه الأزمات المتتالية زخمها من بعضها البعض، فتؤدي إلى تفاقم أوجه عدم المساواة، وإثارة مشاق طاحنة، وتأخير الانتقال في مجال الطاقة، والتهديد بانهيار مالي عالمي.

لذا فلا مفر من اندلاع الاضطرابات الاجتماعية التي سرعان ما سيلها نشوب النزاعات. لكن هذا المآل ليس قدراً محتوماً. فأن يتخلص العالم من الفقر المدقع أو العوز أو الجوع ليس حلماً مستحيلاً. وهذا في متناول أيدينا. إنه العالم المتوخى في خطة عام ٢٠٣٠ وفي أهداف التنمية المستدامة.

لكنه ليس العالم الذي اخترنا أن يكون عالمنا. وبسبب القرارات التي اتخذناها، تعترض سبيل التنمية المستدامة المخاطر في كل مكان. وترسل أهداف التنمية المستدامة نداء استغاثة. وحتى أهم الأهداف الأساسية - المتعلقة بالفقر والجوع والتعليم - تسير في اتجاه معاكس. فأعداد الفقراء في تزايد. وأعداد من يعانون من الجوع في تزايد. وأعداد المحرومين من الرعاية الصحية والتعليم في تزايد. وتشهد المساواة بين الجنسين تراجعاً وتزداد نوعية حياة النساء سوءاً - من جراء عوامل تتراوح بين الفقر والخيارات المرتبطة بالصحة الجنسية والإنجابية إلى أمنهن الشخصي.

تتوالى الضربات الموجعة على البلدان النامية من كل الجهات، ونحن بحاجة إلى عمل متضافر. إنني أدعو اليوم إلى الإعلان عن

الذي يحييه الشباب، بعملهم كل يوم من أجل مستقبل أفضل أكثر سلاماً؛ والأمل الذي يُلمس في النساء والفتيات، بإبدائهن روح القيادة ونضالهن من أجل أولئك الذين ما زالوا محرومين من حقوق الإنسان الأساسية الواجبة لهم؛ والأمل الذي يعبر عنه المجتمع المدني بشتى ألوانه، بسعيه إلى بناء مجتمعات وبلدان أكثر عدلاً ومساواة؛ والأمل الذي تمثله الأوساط العلمية والأكاديمية، بسباقها في سبيل الانتصار على الأمراض الفتاكة وإنهاء جائحة مرض فيروس كورونا؛ والأمل الذي يبعثه أبطال العمل الإنساني، بمسارعتهم إلى إيصال المساعدات المنقذة للأرواح في جميع أنحاء العالم. إن الأمم المتحدة تقف إلى جانب هؤلاء جميعاً.

ونحن ندرك أن المثل النبيلة يجب تجسيدها بشكل ملموس في حياة الناس، فلنعمل إذن على وضع حلول مشتركة للمشاكل المشتركة - انطلاقاً من مبادئ الإرادة الحسنة والثقة والحقوق المشتركة بين بني البشر جميعاً. ولنعمل ككيان واحد، وكتحالف عالمي، وكأمم متحدة.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر الأمين العام على بيانه.

#### البند ٨ من جدول الأعمال

##### المناقشة العامة

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** يحتاج العالم إلى حلول من خلال التضامن والاستدامة والعلم. ونحن بحاجة إلى حلول لأننا صغنا العديد من المعاهدات ووضعنا أهدافاً سامية، ومع ذلك لم نتخذ سوى القليل جداً من الإجراءات. ونحن بحاجة إلى التضامن لأن أوجه عدم المساواة وصلت إلى مستويات قياسية. ونحن بحاجة إلى الاستدامة لأننا مدينون لأطفالنا بأن نترك لهم عالماً صالحاً للعيش. ونحن بحاجة إلى العلم لأنه يقدم لنا أدلة محايدة على أفعالنا. وأعرب عن خالص امتناني لجميع الدول الأعضاء، ولا سيما هنغاريا ومجموعة دول أوروبا الشرقية، على تفويضي بتحويل هذا الشعار إلى حقيقة.

إننا نجتمع اليوم في اللحظة المفصلية الأهم على مدار العقود الأربعة الماضية.

وفقاً للحصص القائمة، مما يعود بالفائدة على أقل البلدان حاجة إليها. ونحن ننتظر منذ ١٩ شهراً إجراء عملية إعادة التوزيع، إلا أن المبالغ التي يجري الحديث عنها مبالغ محدودة. ويجب التعامل مع عملية التخصيص الجديدة لحقوق السحب الخاصة بطريقة مختلفة، استناداً إلى العدالة والتضامن مع البلدان النامية.

رابعاً، أدعو الحكومات إلى تمكين الصناديق المتخصصة، مثل التحالف العالمي من أجل اللقاحات والتمنيع والصندوق العالمي والصندوق الأخضر للمناخ. وينبغي لاقتصادات مجموعة العشرين أن تمنح الضمانات لتوسيع هذه الصناديق باعتبار ذلك تمويلاً إضافياً لأهداف التنمية المستدامة.

واسمحوا لي أن أعلن بوضوح: خطة تحفيز أهداف التنمية المستدامة التي أفترحها ضرورية، ولكنها مجرد إجراء مؤقت. فالنظام المالي العالمي الراهن وضعته البلدان الغنية خدمة لمصالحها منذ عقود عديدة. وهو يتسبب في توسيع وترسيخ أوجه عدم المساواة. ويلزم إخضاعه لإصلاح هيكلي معمق. ويقترح تقريرنا عن خطتنا المشتركة عقد اتفاق عالمي جديد لإعادة توازن السلطة والموارد بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. فالبلدان الأفريقية، على وجه الخصوص، ممثلة تمثيلاً ناقصاً في المؤسسات العالمية. وآمل أن تغتتم الدول الأعضاء الفرصة لتجسيد هذه الأفكار في حلول عملية، بما في ذلك خلال مؤتمر القمة المعني بالمستقبل لعام ٢٠٢٤.

إن الفوارق بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية - بين بلدان الشمال والجنوب، وبين البلدان المتمتعة بالامتيازات وبقية البلدان - أصبحت تكتسي خطورة أكبر يوماً بعد يوم. وهذه الفوارق هي السبب الأساسي للتوترات الجيوسياسية ولانعدام الثقة الذي يسمم كل مجالات التعاون العالمي، بدءاً باللقاحات ومروراً بالجزءات ووصولاً إلى التجارة.

ولكن بالعمل ككيان واحد، يمكننا أن نعزز براعم الأمل الهشة - الأمل الذي يشيعه النشطاء في مجالي المناخ والسلام في جميع أنحاء العالم، بدعوتهم إلى التغيير وبمطالبة قادتهم بأداء أفضل؛ والأمل

المقبل. ويتواجد مفتشو الأمم المتحدة النوويون في أحد المواقع النووية الرئيسية في أوروبا لمنع وقوع كارثة محتملة. إن موضوع مناقشتنا العامة السابعة والسبعين هو "لحظة فارقة: حلول تحويلية للتحديات المتشابكة".

إنني أتضامن مع شعب باكستان، حيث جرفت الفيضانات المدمرة مئات القرى. لقد رأينا مشاهد دمار موجعة للقلب. ويمكن أن يكون ذلك نافذة على مستقبلنا. ومع ذلك، في سياق التصدي لتغير المناخ، لدينا الحلول التي تتجذر في التقدم الذي أحرزناه في التعاون العلمي والدبلوماسية المناخية. ولكن يجب أن تتوفر الإرادة لدينا لوضعها موضع التنفيذ.

وقد أثبتت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ أنها أداة لا تقدر بثمن لدعم القرارات السياسية لمكافحة تغير المناخ والتكيف مع عواقبه. وينبغي أن ننظر في تكرار نجاحها في مجالات المياه والطاقة والغذاء والتنوع البيولوجي. ومن شأن ذلك أن يوفر لنا أساسا علميا مقبولا عالميا للعمل. وبمجرد انتهاء هذا الأسبوع الرفيع المستوى، أعترم إطلاق سلسلة من المشاورات مع الأوساط العلمية، طالبا من أفرادها مساعدتنا بجلب معارفهم من أبحاثهم وإسماعنا إياها.

وستكون الدورة السابعة والسبعون للجمعية العامة أساسية للتحضير لمؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة في عام ٢٠٢٣ ومؤتمر القمة المعني بالمستقبل في عام ٢٠٢٤. وفي العام المقبل، سنقيم الهدف ٦ من أهداف التنمية المستدامة في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمياه، وهو الأول منذ عام ١٩٧٧. وبات هذا الهدف أكثر إلحاحا من أي وقت مضى، حيث من المتوقع أن تكون المياه المحرك الرئيسي التالي للنزاعات في جميع أنحاء العالم.

إن مشكلة المياه ثلاثية الأبعاد: توفرها أكثر من اللازم، وتوفرها بصورة غير كافية، وتوفرها بصورة غير آمنة. ولدينا الفرصة لإحداث تغيير في حياة ٢,١ بليون شخص يفقدون إلى المياه النظيفة. فلنتعاون لجعل جدول أعمال المياه تحويليا وعمليا وقابلا للتنفيذ قدر الإمكان.

(تكلم بالفرنسية)

فمن الحرارة الشديدة إلى الفيضانات المدمرة، يحطم تغير المناخ مجتمعاتنا. وتمزق أساليب استهلاكنا وإنتاجنا كوكبنا برا وجوا. إننا نعيش في حالة أزمة إنسانية دائمة.

(تكلم بالعربية)

أكثر من ٣٠٠ مليون شخص في حاجة ماسة إلى المساعدات الإنسانية والحماية، وذلك بزيادة قدرها ١٠ في المائة منذ كانون الثاني/يناير. كما وصلت أزمة الجوع العالمية إلى مستويات تنذر بالخطر بسبب تغير المناخ والنزاعات وجائحة كوفيد-١٩. وفي الأشهر الستة الماضية، دفع تضخم أسعار الغذاء والطاقة ٧٠ مليون شخص على الأقل إلى الفقر.

(تكلم بالروسية)

وفي الوقت نفسه، بلغ التضخم أعلى مستوى له منذ أكثر من ٤٠ عاما. إذ يعيش ربع سكان الكوكب في مناطق نزاع أو في مناطق تجري فيها أعمال قتالية مسلحة أو تعاني من عدم الاستقرار السياسي. وقبل الآن، نادرا ما كان العنف بهذه الشدة في جميع أنحاء العالم كما هو الحال اليوم.

(تكلم بالإنكليزية)

من كان يتصور أن الحرب ستعود إلى أوروبا أو أن التهديد النووي سيعود إلى الخطاب السياسي لتسوية نزاع مع دولة مجاورة؟ لقد مرّ ٢٠٣ أيام على اتخاذ الجمعية العامة لقرار يدين العدوان العسكري على أوكرانيا (القرار د١١-١). ومن المؤسف أن إراقة الدماء والمعاناة لم يتوقفا بعد.

وخلال ذلك الوقت، وكما سمعنا، قدمت الأمم المتحدة وشركاؤها الغذاء والمأوى لملايين اللاجئين من ذلك البلد. والتوصل إلى اتفاق تاريخي بشأن صادرات الحبوب التجارية من أكبر سلة خبز في العالم يبعث على الأمل. وتقوم الدبلوماسية بوظيفتها للسماح بتصدير الأسمدة حتى لا يصبح النقص الذي نراه اليوم مجاعات في العام



بشكل جوهري في تلك المسألة. ويتعلق الأمر بالإنصاف والمساواة، ولكن قبل كل شيء، بالكرامة الإنسانية.

وفي جميع تلك المسائل وفي جميع مساعينا، أتطلع إلى العمل عن كثب مع الأمين العام ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومؤسسات الأمم المتحدة الرئيسية الأخرى ذات الصلة. وإنني على استعداد لدعم الدول الأعضاء في تحديد الحلول التحويلية والمنهجية والمستدامة والموجهة نحو التأثير. وأعدكم بالتعاون مع جميع أصحاب المصلحة - المجتمع المدني، والشباب، والنساء، والأوساط العلمية، على سبيل المثال لا الحصر.

وتكتسي وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها أهمية حاسمة في إخراج جهودنا من هذه القاعة إلى مجتمعاتنا. وبغية إنجاز جدول الأعمال الذي طلبته الدول الأعضاء، أعول على مشاركة الأعضاء البناءة وتعاونهم واحترامهم المتبادل لبعضهم البعض. وأشدد على وجوب أن يستمر تنشيط كل من الأمم المتحدة والجمعية العامة. وستحدد قدرتنا على تحسين منظمتنا بكفاءة أهميتها في أعين الناس في جميع أنحاء العالم.

أود أن أمضي قدما بالمفاوضات بشأن إصلاح مجلس الأمن. وقد آن الأوان لأن يمثل المجلس سكان العالم على قدم المساواة وأن يجسد حقائق القرن الحادي والعشرين. وهذه مسألة تتعلق بمصادقية منظمتنا بأسرها ونظامنا المتعدد الأطراف.

وستتطلب إدارة الأزمات والتحول بذل جهود متسقة تتجاوز دورة واحدة للجمعية العامة. وبهذه الروح، اسمحوا لي أن أختتم بياني ببعض كلمات الحكمة الخالدة عن الفرص وخطر تفويتها:

”الأمور تتحسن عندما نحسنها. ولكنها تسوء عندما لا نغتنم الفرص المتاحة لنا“.

إن الفرصة سانحة أمامنا الآن. فلنتخذ إجراء.

وقبل إعطاء الكلمة للمتكلم الأول لهذا الصباح، أود أن أذكر الأعضاء بأن قائمة المتكلمين في المناقشة العامة قد وُضعت استناداً

وخلال هذه الدورة، سنُقيّم أيضا إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث ونتوصل إلى استنتاجات لتحسين القدرة على الصمود في وجه الكوارث. وثمة أهمية حيوية لأن تؤدي تلك الفرص إلى نتائج جوهريّة.

فلبينات التحول تحت تصرفنا. إن خطة السلام المستدام لعام ٢٠٣٠، وإطار سندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ، وخطة عمل أديس أبابا، وخطتنا المشتركة (A/75/982)، كلها تشير إلى نفس الاتجاه. إنهم يصفون العالم الذي نريده ويقدمون لنا السبل للوصول إلى هناك.

ومما يشجعني أن مقترحات الأمين العام والمبادرات المهمة التي اتخذتها الدول الأعضاء متعاضدة. والتحديات كبيرة ومتشابكة، ولكنها ليست مستعصية على الحل.

وبدون احترام سيادة القانون على الصعيد العالمي، من السهل جدا الانزلاق بسرعة إلى براثن المسائل الموحلة. وكما نعلم جميعا، فإن حقوق الإنسان في أوقات الأزمات هي أول من يتعرض للخطر. عندما تتعرض حقوق الإنسان للتهديد، فهي المؤشر لنا والدعوة لأن نتصرف.

وسيكون من قبيل التقصير أن نتكلم عن حقوق الإنسان دون معالجة مسألة أساسية يبدو أنها غائبة في معظم المجتمعات في جميع أنحاء العالم - ألا وهي حقوق المرأة. ومن غير المقبول ببساطة أن تتعرض امرأة واحدة من كل ثلاث نساء للعنف في حياتهن. وبينما نتكلم، كثيرا ما يستبعد نصف البشرية من عملية صنع القرار والقيادة. نحن بحاجة إلى أن يعيش كل رجل وامرأة حياتهما بأقصى إمكاناتهما. ولن نجد حولا للتحديات التي نواجهها إلا بكفالة إشراك الجميع واحترام معارف الكل.

وقد يكون المنبر العالمي للقيادات النسائية في الجمعية العامة الذي تم تنظيمه بعد ظهر اليوم، بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، استجابة لتلك الدعوة. وستقدم رئيسات الدول والحكومات حلولهن لمشاكل المجتمع المعقدة. وتظهر البيانات أن الاستجابة للأزمات تكون أنجع عندما تتولى المرأة زمام المبادرة. وأشجع الأعضاء على المشاركة

الرئيس بولسونارو (تكلم باللغة البرتغالية؛ وقدم الوفد ترجمة بالإنكليزية): أود أن أحيي الأمين العام، الذي يسعدني مجدداً أن أحاطبه بلغتنا المشتركة.

أبدأ بتهنئتك، السفير تشابا كوروشي، على انتخابكم رئيساً للجمعية العامة في دورتها السابعة والسبعين. ويمكنكم التعويل على دعم البرازيل.

والموضوع المختار لهذه المناقشة العامة يتعلق بمفهوم ينطبق تماما على اللحظة التي نعيش فيها، وهي لحظة فارقة. ومسؤوليتنا الجماعية في الجمعية العامة هي فهم نطاق التحديات التي تشكل هذه اللحظة الفارقة، ومن ثم بناء استجابات تستمد قوتها من الأهداف المشتركة فيما بيننا جميعاً. إن المهمة ليست بسيطة. ولكن ليس لدينا بديل بالمعنى الدقيق للكلمة. يجب أن يبدأ بذل الجهد داخل كل بلد من بلداننا. أولاً، إن ما نقوم به على الصعيد المحلي هو الذي يعطي قدراً من السلطة التي نعمل بها على الصعيد الدولي.

وأود أن أتكلم من منظور بلدي. عندما تعرب البرازيل عن مواقفها بشأن خطة الصحة العامة، فإننا نفعل ذلك بسلطة حكومة لم تدخر جهداً لإنقاذ الأرواح والحفاظ على الوظائف خلال جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وشأننا شأن العديد من البلدان الأخرى، ركزنا اهتمامنا منذ البداية على ضمان تقديم المساعدة المالية الطارئة إلى من هم في أمس الحاجة إليها. وكان هدفنا هو حماية دخل الأسر حتى تتمكن من مواجهة المصاعب الاقتصادية الناجمة عن الجائحة. لقد ساعدنا أكثر من 68 مليون شخص، أي ما يعادل ثلث سكاننا. وبالتوازي مع ذلك، أطلقنا برنامجاً واسعاً للتطعيم، بما في ذلك الإنتاج المحلي للقاحات. نحن أمة يبلغ عدد سكانها أكثر من 210 ملايين نسمة، وقد تم بالفعل تطعيم أكثر من 80 في المائة من السكان ضد كوفيد-19. وتم تطعيم الجميع طوعاً، مع الاحترام الكامل لحرية كل شخص في الاختيار.

وبالمثل، تتمتع البرازيل اقتصادياً بسلطة بلد ما فتى ينفذ إصلاحات، من أجل النمو المستدام والشامل، لجذب الاستثمار وتحسين الظروف المعيشية لسكانه.

إلى الأساس المتفق عليه، وهو أن مدة البيانات ينبغي ألا تتجاوز 15 دقيقة لكي يتسنى الاستماع إلى جميع المتكلمين في الجلسة الواحدة. وضمن هذا الإطار الزمني، أود أن أناشد المتكلمين أن يدلوا ببياناتهم بسرعة معقولة حتى يتسنى توفير الترجمة الشفوية باللغات الرسمية الأخرى للأمم المتحدة على الوجه السليم.

أود أيضاً أن أوجه انتباه الأعضاء إلى ما قرره الجمعية العامة في دوراتها السابقة من أن عادة تبادل التهاني داخل قاعة الجمعية العامة بعد إلقاء الخطب غير محبذة بتاتا.

ويرجى من المتكلمين، بعد الإدلاء ببياناتهم من المنصة، التفضل بالخروج من قاعة الجمعية العامة عبر الغرفة GA-200، الواقعة خلف المنبر، قبل العودة إلى مقاعدهم.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على مباشرة أعمالها تبعاً لذلك خلال المناقشة العامة للدورة السابعة والسبعين؟  
تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أخيراً، أود أن أبلغ الأعضاء بأن إدارة التواصل العالمي ستلتقط خلال المناقشة العامة صوراً رسمية لجميع المتكلمين. ويرجى من الأعضاء الراغبين في الحصول على هذه الصور الاتصال بالمكتبة الفوتوغرافية للأمم المتحدة.

خطاب السيد جاير ميسياس بولسونارو، رئيس جمهورية البرازيل الاتحادية

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية البرازيل الاتحادية.

اصطحب السيد جاير ميسياس بولسونارو، رئيس جمهورية البرازيل الاتحادية، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد جاير ميسياس بولسونارو، رئيس جمهورية البرازيل الاتحادية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

والأرقام غنية عن البيان. تشير التقديرات إلى أن ٤ في المائة من الأسر البرازيلية ستعيش تحت خط الفقر المدقع بحلول نهاية عام ٢٠٢٢. كانت هذه النسبة ٥,١ في المائة في عام ٢٠١٩. ويمثل ذلك انخفاضاً بأكثر من ٢٠ في المائة. وبرنامج أكسيليو برازيل، وهو برنامج الحد الأدنى للدخل الذي أنشأته إدارتي خلال الجائحة والذي يصل إلى ٢٠ مليون أسرة، يدفع لهم ما يقرب من ٤ دولارات في اليوم. وانخفضت البطالة بمقدار ٥ نقاط مئوية، لتصل إلى ٩ في المائة - وهو معدل لم يسبق له مثيل منذ سبع سنوات. وخفضنا التضخم إلى ما يقدر بنحو ٦ في المائة هذا العام. ويسرني أن أعلن أننا شهدنا انكماشاً لم يسبق له مثيل في البرازيل في شهري تموز/يوليه وأب/أغسطس. فمذ حزيران/يونيه، انخفض سعر البنزين بأكثر من ٣٠ في المائة. يكلف لتر من البنزين اليوم في البرازيل حوالي ٠,٩٠ دولار. كما انخفض سعر الكهرباء بأكثر من ١٥ في المائة. وأود أن أشدد على أن تكلفة الطاقة لم تنخفض بسبب تحديد الأسعار أو أي نوع آخر من تدخل الدولة. لقد كان ذلك نتيجة لسياسة ترشيد الضرائب التي صيغت ونفذت بدعم من الكونغرس الوطني البرازيلي.

في عام ٢٠٢١، كانت البرازيل رابع أكبر وجهة للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم. وبلغت تجارتنا الخارجية معلماً تاريخياً بلغ ٣٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، حتى بعد تخفيض الضرائب أو تنزيلها إلى الصفر على آلاف المنتجات. وعلى الصعيد المحلي، نحطم أيضاً الأرقام القياسية في ثلاثة مجالات - تحصيل الضرائب، وأرباح الشركات المملوكة للدولة، ونسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي. في الواقع، كان لدينا في عام ٢٠٢١ فائض في النتيجة الموحدة للحسابات القومية. وارتفع الناتج المحلي الإجمالي البرازيلي بنسبة ١,٢ في المائة في الربع الثاني. ومن المتوقع أن يبلغ النمو ٣ في المائة لعام ٢٠٢٢.

إننا مرتاحو البال كوننا على الطريق الصحيح - الطريق إلى الرخاء المشترك بين البرازيليين، وأبعد من ذلك مع جيراننا والشركاء الآخرين في جميع أنحاء العالم.

وخلال إدارتي، اجتثنا الفساد المنظم الذي كان موجوداً في البلاد. بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠١٥ وحدهما، وهي الفترة التي ترأس فيها اليسار في البرازيل، بلغ مستوى ديون بتروبراس بسبب سوء الإدارة والتعيينات والامتيازات ذات الدوافع السياسية، فضلاً عن تسريب الأموال، ١٧٠ بليون دولار. وأدين الشخص المسؤول بالإجماع في ثلاث قضايا أمام المحاكم. أعاد المبلغون عن المخالفات بليون دولار، ودفعنا لسوق الأسهم الأمريكية بليون دولار أخرى بسبب الخسائر التي تكبدها المساهمون. ولكن هذه هي البرازيل في الماضي.

لقد قمنا بتحديث الخدمات العامة عن طريق خفض التكاليف والاستثمار في العلوم والتكنولوجيا. وفي الوقت الحاضر، على سبيل المثال، تعد البرازيل سابع أكثر البلدان تقدماً رقمياً في العالم، حيث يصل ١٣٥ مليون شخص إلى ٩٠٠ ٤ خدمة تقدمها إدارتي. وكانت البرازيل رائدة في نشر الجيل الخامس من منظومات الاتصالات في أمريكا اللاتينية.

ونفذنا برنامجاً شاملاً للخصخصة والامتيازات، مع التركيز على البنى التحتية. لقد انتهينا من نقل مشروع نهر ساو فرانشيسكو وجلب المياه إلى الشمال الشرقي البرازيلي. واعتمدنا أطراً تنظيمية جديدة، مثل الصرف الصحي الأساسي والسكك الحديدية والغاز الطبيعي. علاوة على ذلك، قمنا بتحسين بيئة الأعمال، مع قانون الحرية الاقتصادية وقانون المؤسسات الناشئة. ونتيجة لذلك، خلقنا فرصاً للشباب ليكونوا رواد أعمال ولديهم وظائف جيدة. وإذ نتوج كل تلك الجهود الرامية إلى تحديث الاقتصاد البرازيلي، فإننا نخطو خطوات كبيرة نحو دخول البرازيل كعضو كامل العضوية في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

وعلى الرغم من الأزمة العالمية، تصل البرازيل إلى نهاية عام ٢٠٢٢ مع اقتصاد في حالة تعافٍ كامل. فلدينا نسبة عمالة عالية ومعدل تضخم منخفض. والاقتصاد ينمو مرة أخرى. لقد ازداد الفقر في جميع أنحاء العالم نتيجة للجائحة. وفي البرازيل، بدأ بالفعل في الانخفاض انخفاضاً حاداً.

بدأت البرازيل تحولها في مجال الطاقة منذ ما يقرب من نصف قرن، كرد فعل على أزمات النفط في ذلك الوقت. ولدينا اليوم صناعة وقود حيوي حديثة ومستدامة. تسهم تلك الصناعة في أنظف مزيج من الطاقة بين بلدان مجموعة الـ ٢٠. وحوالي ٨٤ في المائة من منظومة الكهرباء لدينا متجددة حالياً - وهو هدف لا يأمل العديد من البلدان المتقدمة النمو في تحقيقه سوى بحلول عام ٢٠٤٠ أو ٢٠٥٠.

وفي العام الماضي، اختارت الأمم المتحدة البرازيل نصيراً عالمياً للتحول في مجال الطاقة. لدينا القدرة على أن نصبح مصدراً عالمياً رئيسياً للطاقة النظيفة. لدينا فائض، هو قيد الإنشاء بالفعل، يمكن أن يصل إلى أكثر من ١٠٠ جيجاوات ما بين الكتلة الأحيائية والرياح الشاطئية والطاقة الشمسية، بالإضافة إلى فرصة غير مستكشفة لمحطات بحرية لتوليد الطاقة الريحية تبلغ سعتها ٧٠٠ جيجاوات، مع واحدة من أقل تكاليف الإنتاج في العالم. سنتج هذه المصادر الهيدروجين الأخضر للتصدير. ويفتح جزء من هذه الطاقة النظيفة بنسبة ١٠٠ في المائة الباب أمام إمكانية أن نصبح موردين لمنتجات صناعية شديدة التنافسية، لا سيما في الشمال الشرقي البرازيلي، مع واحدة من أصغر بصمات الكربون في العالم.

إن خطة التنمية المستدامة تتأثر بطرق عديدة بالأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين. لقد بنينا الأمم المتحدة من أنقاض الحرب العالمية الثانية. وما حفزنا في ذلك الوقت هو التصميم على تجنب تكرار دورة الدمار التي تركت أثرها على النصف الأول من القرن العشرين. وإلى حد ما، يمكننا القول إننا قد نجحنا. ولكن النزاع في أوكرانيا اليوم بمثابة تحذير.

إن إصلاح الأمم المتحدة ضروري إذا أردنا أن نجد السلام العالمي. وفي الحالة المحددة لمجلس الأمن، وبعد ٢٥ عاماً من المناقشات، من الواضح أننا بحاجة إلى البحث عن حلول مبتكرة. تتعمق البرازيل في هذا الموضوع استناداً إلى تجربة تعود إلى بدايات الأمم المتحدة. وهذه هي المرة الحادية عشرة التي نشغل فيها مقعداً غير دائم في المجلس. وقد حاولنا أن نبذل قصارى جهدنا للتوصل إلى

وهذا ما نراه، على سبيل المثال، في إنتاج الأغذية. قبل أربعة عقود، اعتادت البرازيل على استيراد المواد الغذائية. واليوم نحن من أكبر المصدرين في العالم. ولم يكن ذلك ممكناً إلا بفضل الاستثمارات الضخمة في العلم والابتكار، بغية زيادة الإنتاجية والاستدامة. وأشيد بأليسون باولينيلي، المرشح البرازيلي لجائزة نوبل للسلام، على دوره في توسيع الحدود الزراعية البرازيلية من خلال استخدام التكنولوجيات الجديدة. بدأت البلاد هذا العام بالفعل في أكبر حصاد للحبوب في تاريخنا. ونقدّر أن المحصول لا يقل عن ٢٧٠ مليون طن. وفي غضون سنوات قليلة، ستنتقل البرازيل أيضاً من مستورد للقمح إلى مصدر له.

وبالنسبة للفترة من ٢٠٢٢ إلى ٢٠٢٣، من المتوقع أن يتجاوز إجمالي الإنتاج ٣٠٠ مليون طن. ذكر المدير العام لمنظمة التجارة العالمية، في زيارة قام بها مؤخراً إلى البرازيل، أنه لولا الأعمال التجارية الزراعية البرازيلية لجاع الكوكب، لأننا نطعم أكثر من بليون شخص في جميع أنحاء العالم. إن أعمالنا الزراعية هي مصدر فخر وطني. وأشير أيضاً إلى أن إنجازات البرازيل، في مجال التنمية المستدامة، تضي مصداقية على العمل الدولي الذي يمارسه بلدنا.

وفيما يتعلق بالبيئة والتنمية المستدامة، فإن البرازيل جزء من الحل ومرجع للعالم. إن تراثي الأراضي البرازيلية تضم نباتات محلية، وهو بالضبط ما كانت عليه عندما تم اكتشاف البرازيل في عام ١٥٠٠. وفي منطقة الأمازون البرازيلية، وهي منطقة تعادل مساحتها كل أوروبا الغربية، لا يزال أكثر من ٨٠ في المائة من الغابات دون مساس، خلافاً لما ذكرته وسائل الإعلام الوطنية والدولية الرئيسية.

ومن الضروري، عند الاهتمام بالبيئة، ألا نغفل الناس. تعد منطقة الأمازون موطناً لأكثر من ٢٠ مليون نسمة، بما في ذلك السكان الأصليين وسكان ضفاف النهر الذين تعتمد سبل عيشهم على الاستخدام الاقتصادي للغابة. لقد أوصلنا الإنترنت إلى أكثر من ١١ ٠٠٠ مدرسة ريفية وأكثر من ٥٠٠ مجتمع من مجتمعات السكان الأصليين.

والحفاظ على البنى التحتية الحيوية بغية مساعدة السكان، والحفاظ على جميع قنوات الحوار بين طرفي النزاع. تلك هي الخطوات الأولى لتحقيق حل دائم ومستدام. وما فتئنا نعمل من أجل تحقيق ذلك الهدف. وقد حاولنا تجنب عرقلة قنوات الحوار، في الأمم المتحدة وأماكن أخرى، بسبب الاستقطاب المحيط بالنزاع. وفي ذلك الصدد، نحن ضد العزلة الدبلوماسية والاقتصادية.

ويمكن بالفعل أن نحسّ بتداعيات النزاع في الأسعار العالمية للمواد الغذائية والوقود والمواد الخام الأخرى. وهذا الوضع يبعدنا جميعاً عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة. فالبلدان التي كانت تقدم نفسها ذات يوم على أنها من رواد الاقتصاد الخفيض الكربون تحولت الآن إلى استخدام مصادر ملوثة للطاقة. وهذه نكسة خطيرة للبيئة.

إننا نؤيد جميع الجهود الرامية إلى الحد من الأثر الاقتصادي لهذه الأزمة، ولكننا لا نعتقد أن أفضل طريقة هي اعتماد جزاءات انفرادية وانتقائية لا تتسق مع القانون الدولي. لقد أعاقت تلك التدابير الانتعاش الاقتصادي وقوضت حقوق الإنسان للفئات السكانية الضعيفة، بما في ذلك في البلدان الأوروبية.

ولا يمكن حل النزاع في أوكرانيا إلا من خلال التفاوض والحوار. وأناشد الطرفين، وكذلك المجتمع الدولي بأسره، ألا يفوتوا أي فرصة لإنهاء النزاع وضمّان السلام. إن استقرار البشرية وأمنها وازدهارها معرضة لخطر جسيم إذا استمر النزاع.

لقد كنت مؤيداً لحرية التعبير دون شروط. وعلاوة على ذلك، بذلت البرازيل، تحت إدارتي، جهداً لجعل الحق في حرية اعتناق الدين في صميم جدول الأعمال الدولي لحقوق الإنسان. فمن الضروري ضمان حق كل فرد في العبادة بحرية وممارسة توجهه الديني دون تمييز. وأود أن أذكر هنا أن البرازيل مستعدة للترحيب بالكهنة والراهبات الكاثوليك الذين عانوا من اضطهاد قاس من قبل النظام الديكتاتوري في نيكاراغوا. وتعتبر البرازيل من الاضطهاد الديني أينما حدث في العالم.

ومن القيم الأساسية الأخرى للمجتمع البرازيلي التي لها آثار على جدول أعمال حقوق الإنسان الدفاع عن الأسرة، والحق في الحياة بعد الحمل، والحق في الدفاع عن النفس، ورفض الأيديولوجية الجنسانية.

حلول سلمية وتفاوضية للنزاعات الدولية، مقتدين في ذلك دائماً بميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

وللبرازيل أيضاً تاريخ حافل من المشاركة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وما فتئنا ندعم دائماً حفظ السلام من السويس إلى أنغولا، ومن هايتي إلى لبنان.

كما أسهمنا في السلام بفتح حدودنا أمام أولئك الذين يبحثون عن فرصة لبدء حياتهم من جديد في بلدنا. فمنذ عام ٢٠١٨، أجبر أكثر من ٦ ملايين من أشقائنا الفنزويليين على مغادرة بلدهم. وجاء الكثير منهم إلى البرازيل. وكانت استجابتنا لذلك التحدي هي "عملية الترحيب" التي أصبحت معياراً دولياً. وقد وجد أكثر من ٣٥٠ ٠٠٠ فنزويلي في الأراضي البرازيلية المساعدة الطارئة والحماية والتوثيق وإمكانية الحصول على بداية جديدة. وجميعهم يستطيعون الوصول إلى سوق العمل والخدمات العامة والاستحقاقات الاجتماعية. وفي الأشهر الأخيرة، كان حوالي ٦٠٠ فنزويلي يصلون إلى البرازيل كل يوم سيراً على الأقدام، وغالبيتهم العظمى من النساء والأطفال الذين نقص وزنهم في المتوسط بمقدار ١٥ كيلوغراماً عن ذي قبل وفرّوا من العنف والجوع.

إن سياسة الاستقبال البرازيلية لأسباب إنسانية تتجاوز فنزويلا. فقد استقبلنا أيضاً الهائيتيين والسوريين والأفغان والأوكرانيين.

لقد مرت سبعة شهور منذ أن بدأ النزاع في أوكرانيا. وهو مصدر قلق بالغ - لا في أوروبا فحسب بل في جميع أنحاء العالم. وأود أولاً أن أكرر الإعراب عن امتنان البرازيل للبلدان التي ساعدت في إجلاء المواطنين البرازيليين الذين كانوا في أوكرانيا عندما بدأ النزاع. وأشير بصفة خاصة إلى سلوفاكيا وهنغاريا وبولندا ورومانيا والجمهورية التشيكية. كانت العملية ناجحة. ولم نترك أحداً وراءنا، ولا حتى حيواناتهم الأليفة.

وفيما يتعلق بالنزاع نفسه، تسترشد البرازيل بمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. تلك المبادئ مكرسة أيضاً في دستورنا. وندعو إلى وقف فوري لإطلاق النار، وحماية المدنيين وغير المقاتلين،

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد ماكي سال، رئيس جمهورية السنغال، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

**الرئيس سال (تكلم بالفرنسية):** بالنيابة عن الاتحاد الأفريقي، أود أن أعرب عن الشكر لسلفكم، السيد الرئيس، وأن أرجو لكم كل النجاح في رئاسة هذه الدورة. وأعيد تأكيد دعمنا للأمين العام أنطونيو غوتيريش في الاضطلاع بمهمته الدقيقة في خدمة الدول الأعضاء.

لقد أصبح العالم منذ الدورة السابقة أخطر وأكثر تقلباً، في ظل القبضة المشتركة للاحتراز العالمي والمخاطر الأمنية والصحية والحرب في أوكرانيا. ويعكس موضوع هذه الدورة الحاجة الملحة إلى العمل معا لتخفيف حدة التوترات وتضميد جراح كوكبنا والحد من أوجه عدم المساواة المستمرة بين الشمال والجنوب وإعادة تأكيد أهمية تعددية الأطراف.

ومجلس الأمن مدعو، أولاً وقبل كل شيء، إلى التصدي لجميع الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين، بما في ذلك في أفريقيا، بنفس الطريقة. والإرهاب، الذي يكتسب أرضية في القارة، ليس مجرد مسألة أفريقية. إنه خطر عالمي يقع ضمن المسؤولية الرئيسية للمجلس، بوصفه ضامناً لآلية الأمن الجماعي بموجب ميثاق الأمم المتحدة. ولذلك، فإننا نحث المجلس على زيادة التعاون معنا في مكافحة الإرهاب في أفريقيا، بولايات أكثر ملاءمة وموارد أكبر.

وعلاوة على ذلك، يدعو الاتحاد الأفريقي مرة أخرى إلى رفع الجزاءات الأجنبية المفروضة على زيمبابوي. فلا تزال تلك التدابير القاسية تغذي الشعور بالظلم ضد شعب بأكمله وتزيد من معاناته في أوقات الأزمات العميقة هذه.

وفي الشرق الأوسط، نعيد تأكيد حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولة تتوفر لها مقومات البقاء تعيش جنباً إلى جنب في سلام مع دولة إسرائيل، كل داخل حدود آمنة ومعترف بها دولياً.

وندعو إلى وقف التصعيد ووقف الأعمال العدائية في أوكرانيا بغية التوصل إلى حل تفاوضي لتجنب الخطر الكارثي لنشوب نزاع

وأود أيضاً أن أشدد على التزامنا بحقوق المرأة. إن جهودنا لنس أكثر من ٧٠ قاعدة قانونية حول هذا الموضوع منذ بداية إدارتي، في عام ٢٠١٩، هي دليل على هذا الالتزام.

ونحن نكافح بحزم العنف ضد المرأة. وهذا جزء من أولويتنا الأوسع نطاقاً المتمثلة في ضمان الأمن العام لجميع البرازيليين. ويمكن رؤية النتائج في حكومتنا - انخفاض بنسبة ٧,٧ في المائة في عدد جرائم قتل الإناث وانخفاض في العدد العام للوفيات الناجمة عن جرائم القتل. في عام ٢٠١٧، كان هناك ٣٠ حالة وفاة لكل ١٠٠ ٠٠٠ نسمة؛ والآن لا يوجد سوى ١٩. كما انخفض العنف في المناطق الريفية، وازدادت حيازة الأراضي من قبل أشد الناس احتياجاً. وفي ظل إدارتي، سلّمنا ٤٠٠ ٠٠٠ من سندات الملكية الريفية، ٨٠ في المائة منها للنساء.

إننا نبذل جهوداً في البرازيل لتكون لدينا نساء قويات ومستقلات حتى يتمكن من تحقيق أهدافهن. ومنذ عام ٢٠١٩، جلبت السيدة الأولى ميشيل بولسونارو معنى جديداً للعمل التطوعي، مع إيلاء اهتمام خاص بالأشخاص ذوي الإعاقة والأمراض النادرة.

وفي ٧ أيلول/سبتمبر، احتفلت البرازيل بمرور ٢٠٠ عام من تاريخها كدولة مستقلة. وخرج ملايين البرازيليين إلى الشوارع، بدعوة من حكومتهم، وهم يرتدون ألوان علمهم. لقد كانت أكبر مظاهرة مدنية في تاريخ بلدنا، شعب يؤمن بالله والأمة والأسرة والحرية.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية البرازيل الاتحادية على البيان الذي أدلى به من فوره. اصطحب السيد جايبير ميسياس بولسونارو، رئيس جمهورية البرازيل الاتحادية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

**خطاب السيد ماكي سال، رئيس جمهورية السنغال**

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية السنغال.

اصطحب السيد ماكي سال، رئيس جمهورية السنغال، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

وعلى ذات المنوال يكرر الاتحاد الأفريقي، بالنظر إلى الحجم غير المسبوق للأزمة الاقتصادية العالمية، دعوته إلى إعادة التوزيع الجزئي لحقوق السحب الخاصة، التي تكتسي أهمية بالغة بالنسبة للبلدان النامية، وتنفيذ مبادرة مجموعة الـ ٢٠ لتعليق سداد خدمة الديون. فهذه الصدمة غير المسبوقة تزيد من زعزعة استقرار الاقتصادات الأضعف وتجعل حاجتها إلى السيولة أكثر إلحاحاً من أجل التخفيف من آثار التضخم الواسع النطاق ودعم الأسر المعيشية والطبقات الاجتماعية الأضعف، ولا سيما الشباب والنساء.

وبالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة إلى معالجة حالات الطوارئ الصحية الجديدة والقديمة، بما في ذلك السرطان، وهو قاتل صامت لا يزال يحصد ملايين الأرواح في جميع أنحاء العالم. وأدعو إلى التعبئة العامة لحملة "شعاع الأمل" التي تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية بغية تعزيز قدرات الدول الأعضاء، ولا سيما في أفريقيا، على مكافحة السرطان باستخدام التكنولوجيات النووية، مثل التصوير الطبي والطب النووي والعلاج الإشعاعي.

ومع انعقاد المؤتمر السابع والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في شرم الشيخ بعد أسابيع قليلة فقط، تعيد أفريقيا تأكيد التزامها باتفاق باريس بشأن تغير المناخ.

وفي الوقت نفسه، نأمل في أن نتوصل إلى توافق في الآراء من أجل تحول عادل ومنصف في مجال الطاقة، على النحو الذي دعا إليه مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي في شباط/فبراير في الدورة الموسعة لمؤتمر قمة مجموعة السبع في حزيران/يونيه، ومؤخراً، في منتدى روتردام لتمويل إجراءات التكيف في أفريقيا.

وإنه لأمر مشروع وعادل ومنصف أن تستغل أفريقيا، القارة الأكثر تضرراً عن الركب في عملية التصنيع والأقل تلويثاً للبيئة، مواردها المتاحة لتوفير الطاقة الأساسية وتحسين قدرة اقتصادها التنافسية وتحقيق حصول الجميع على الكهرباء. وأذكر بأن أكثر من ٦٠٠ مليون أفريقي ما زالوا يعيشون اليوم بدون كهرباء.

عالمي محتمل. فالنفاوس والنقاش أكثر أسلحتنا فعالية في تعزيز السلام. وأدعو إلى إيفاء بعثة وساطة رفيعة المستوى، يقف الاتحاد الأفريقي على أهبة الاستعداد للإسهام فيها.

لقد آن الأوان، بعد مرور ما يقرب من ٨٠ عاماً على ولادة منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز، لحكم عالمي أكثر عدلاً وشمولاً يتكيف بشكل أفضل مع حقائق عصرنا. وأن الأوان للتغلب على التردد وتقنيك الروايات التي تستمر في حصر أفريقيا في هوامش دوائر صنع القرار. وأن الأوان لإنصاف مطلب أفريقيا العادل والمشروع بإصلاح مجلس الأمن، على النحو المبين في توافق آراء إيزولويني.

وعلى ذات المنوال، أذكر بطلبنا منح الاتحاد الأفريقي مقعداً في مجموعة الـ ٢٠ حتى يتسنى لأفريقيا أن تمثل في نهاية المطاف حيث تتخذ القرارات التي تؤثر على ١,٤ مليار أفريقي. وأود أن أعرب عن خالص شكري للشركاء الذين أعربوا بالفعل عن دعمهم وأدعو الآخرين إلى إعطاء ترشيحنا الاعتبار الملائم.

وفيما يتعلق بالحوكمة الاقتصادية والمالية، استرعي انتباه الجمعية العامة إلى تقرير تمويل التنمية المستدامة لعام ٢٠٢٢، الذي أعدته نحو ٦٠ مؤسسة متعددة الأطراف، بما في ذلك صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ولجنة بازل للرقابة المصرفية والرابطة الدولية لمشرفي التأمين ومجلس تحقيق الاستقرار المالي. فالنظرير يسלט الضوء على أوجه القصور في عمليات التقييم التي تقوم بها وكالات التصنيف الائتماني ويشدد على أهمية المنهجيات الشفافة حتى لا تقوض الثقة في التصنيفات.

ويساورنا القلق لأن تصور المخاطر في أفريقيا لا يزال أعلى من الخطر الفعلي، مما يزيد من تكلفة أقساط التأمين ويقوض قدرة اقتصاداتنا التنافسية. ولهذا السبب تجدد أفريقيا اقتراحها المقدم إلى فريق الاستجابة للأزمات العالمية المعني بالغذاء والطاقة والتمويل للانخراط، إلى جانب مجموعة الـ ٢٠ وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، في حوار بناء مع وكالات التصنيف بشأن تحسين أساليب عملها وتقييمها.

ظروف معيشية أفضل للجميع. وأرجو للدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة كل النجاح.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية السنغال على البيان الذي أدلى به من فوره.

**اصطحب السيد ماكي سال، رئيس جمهورية السنغال، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.**

**خطاب السيد غابرييل بوريتش فونت، رئيس جمهورية شيلي**

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية شيلي.

**اصطحب السيد غابرييل بوريك فونت، رئيس جمهورية شيلي، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.**

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد غابرييل بوريك فونت، رئيس جمهورية شيلي، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**الرئيس بوريك فونت (تكلم بالإسبانية):** يشرفني أن أكون هنا بين الدول الأعضاء في الجمعية العامة للمرة الأولى. لقد جئت من شيلي، وهي بلد جميل يقع في أقصى جنوب أمريكا اللاتينية بين جبال الأنديز، العمود الفقري لقارتنا، والمحيط الهادئ الجليل والمهيّب. إنه بلد يتمتع بجغرافيا متنوعة ومناظر طبيعية خلابة، حيث تتعايش السماء الأصفى مع أكثر البحار عاصفة والصحراء الأكثر جفافا مع المدن المنحوتة بالأمطار.

وكما يعلم بعض الحاضرين، فإن الشعب الشيلي يعمل بجد ويقدم الدعم. وقد انتقلنا، بفضل جهوده، خلال ما يزيد قليلا عن قرنين من الزمان من كوننا أفقر مستعمرة إسبانية في أمريكا اللاتينية إلى بلد مستقل وحر وذي سيادة ومزدهر، وهو اليوم على أعتاب تنمية شاملة بفرصه الهائلة ونعمل على ضمان أن يكون ذلك للجميع وليس للقلة فقط. فشيلي تمتلك النحاس والليثيوم لوسائل النقل الكهربائية وهي بلد ممر نام مبتكر ينهض بالطاقة النظيفة للعالم، بسواحل طويلة ومناطق

ولنعمل أيضا على تحقيق هدف حشد ١٠٠ بليون دولار سنويا لدعم جهود البلدان النامية للتكيف وتمويل البرنامج الأفريقي للتكيف بالتكيف تحت رعاية بنك التنمية الأفريقي والمركز العالمي للتكيف. وعلاوة على ذلك، فإننا لا نرى في تمويل إجراءات التكيف معونة بل إسهما من البلدان الصناعية في شراكة عالمية للتضامن مقابل الجهود التي تبذلها البلدان النامية لتجنب الأنماط الملوثة التي أغرقت الكوكب في حالة الطوارئ المناخية الحالية.

وإلى جانب حالات الطوارئ الحالية، جئت لأنقل رسالة قارة ملتزمة بالعمل مع جميع شركائها بروح من الثقة في الحوار والاحترام المتبادل. جئت لأقول أن أفريقيا عانت بما فيه الكفاية من عبء التاريخ وأنها لا تريد أن تكون أرضا خصبة لحرب باردة جديدة، بل مركزا للاستقرار والفرص المتاحة لجميع شركائها على أساس المنفعة المتبادلة. وجئت لأقول أننا لسنا عميان عن أفريقيا التي تواجه تحديات حيث من الضروري تحقيق السلام والاستقرار.

غير أنني جئت كذلك لأقول أننا نرى أفريقيا أيضا موردا للحلول، بمساحتها البالغة ٣٠ مليون كيلومتر مربع وأكثر من ٦٠ في المائة من الأراضي الصالحة للزراعة في العالم وثرواتها المعدنية والحرارية والمائية وثروتها من الطاقة. ولدينا أفريقيا الحلول، مع حكومات تعمل يوميا وشباب نشط يبتكر ويأخذ زمام المبادرة والنجاح والملايين من الرجال والنساء الذين يعملون بجد لإطعام وتعليم ورعاية أسرهم والذين يستثمرون ويكونون الثروات ويولدون فرص العمل. إن أفريقيا الحلول هذه تريد أن تتعاون مع جميع شركائها في علاقة معاد ابتكارها تتجاوز التحيز الذي مؤداه أن من ليس معي فهو ضدي. إننا نريد تعددية أطراف منفتحة وتحترم اختلافاتنا، لأن منظومة الأمم المتحدة، التي ولدت من رماد الحرب، لا يمكنها أن تكسب تأييد الجميع إلا على أساس المثل العليا المشتركة، وليس القيم المحلية الراسخة كعناوين عالمية. وبالعامل معا، مع احترام اختلافاتنا، سنعيد القوة والحيوية إلى مبرر وجود الأمم المتحدة، أي إنقاذ الأجيال الحالية والمقبلة من ويلات الحرب والنهوض بالتعايش السلمي بين الشعوب وتعزيز التقدم بتهيئة



ذات الاقتصادات الكبرى - مجموعة ال ٢٠ - كما ذكر الأمين العام، تنتج ٨٠ في المائة من انبعاثات غازات الدفيئة. وكما هو واضح، لا يمكن لأي بلد - سواء كان كبيرا أو صغيرا، ضعيفا أو قويا - أن يتوقع في هذه الأيام أن ينقذ نفسه بمفرده.

وبينما كنا نعد هذا الخطاب، كنت أفكر في الكيفية التي يمكننا بها أن نسهم، وسط العديد من البيانات المثيرة للاهتمام بشكل واضح فيما يتعلق بالواقع المحدد لكل بلد، بحبة رمل في بناء أعدل عالم ممكن. وإدراكا مني لحقيقة أنني لست الشخص الذي يلقي دروسا عن كل مشكلة من مشاكل العالم المضطرب الذي نعيش فيه، اعتقد أن الإشارة إلى تجربتنا الأخيرة كبلد يمكن أن تساعد من يرغب في الاستماع إليها على التعلم منها.

إن شيلي تمر حاليا بعملية سياسية مكثفة. فقبل ثلاث سنوات تقريبا، واجهنا أزمة سياسية واجتماعية خطيرة. وأعربت الغالبية العظمى من الشيليين، خلال تلك الأيام، عن عدم ارتياحها إزاء عدم المساواة وسوء المعاملة وعن سخطها إزاء الانتظار الطويل للحصول على الرعاية الصحية العامة وعن اشمئزها من ملايين الدولارات من الديون على الطلاب وعن رفضها للمعاشات التقاعدية الهزيلة بعد سنوات طويلة من العمل. وقد تكون تلك قصة مألوفة للعديد من الموجودين هنا.

وفي غضون بضعة أشهر، ستمر ٥٠ سنة منذ أن قدم الرئيس سلفادور الليندي، من على هذا المنبر الذي يشرفني أن أكون فيه اليوم، سردا للتغيرات الاجتماعية والسياسية الهامة التي يمر بها بلدنا (انظر A/PV.2096). إننا بلد يبحث منذ فترة طويلة عن طريقه نحو الكرامة. ولئن كان الفقر قد انخفض انخفاضا كبيرا وأحرز تقدم كبير بشأن المسائل الاجتماعية خلال الحكومات الديمقراطية في السنوات ال ٣٠ الماضية، لا يمكن إنكار أن نموذج التنمية المعتمد في شيلي قد حافظ على درجة عالية من الثروة، ما يجعلنا أحد أكثر البلدان تفاوتًا في العالم، وهو أمر يحزننا.

وكما يحدث بوضوح أيضا في العديد من البلدان النامية، فإن عدم المساواة هذا لم يعوق طريقنا إلى التنمية فحسب، بل إنه كذلك خطر

بحرية محمية لحماية البيئة وبجامعات رفيعة المستوى لتعزيز المعرفة وتبادلها.

جئت لأقول للزملاء أن شيلي بحاجة إلى العالم، وأن العالم يحتاج كذلك إلى شيلي. ولكن كما تعلم الدول الأعضاء وكما كان واضحا في العناوين التي سبقتني، نحن نعيش في زمن يتسم بعدم اليقين العميق والاضطرابات، واضح أنه لا توجد فيه أمة من بين جميع الممثلين هنا بمعزل عن الصدمات وما يحدث على الصعيد العالمي أو محصنة ضدها. وبلدنا ليس استثناء بالتأكيد. إن الحرب العدوانية غير العادلة التي شنتها روسيا على أوكرانيا، التي نعرب لشعبها عن تضامننا معه، أدت إلى ارتفاع أسعار الوقود وتسببت في نقص الحبوب والأسمدة، الأمر الذي كان له تأثير قوي على اقتصادنا واقتصاد العديد من الدول. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين - على الرغم من أن من الصعب التحدث عنها - التي أُطلق العنان لها في ظل إدارة ترامب في عام ٢٠١٨، علاوة على الجائحة، زعزعت استقرار الاقتصاد العالمي، مؤثرة على اقتصادنا وكذلك اقتصاد الدول الأعضاء الأخرى.

وعلى صعيد آخر، ولدت الأزمة الإنسانية في فنزويلا، نتيجة لأزمته السياسية التي طال أمدها أصلا، تدفقا غير مسبوق للهجرة في منطقتنا وبلدنا، مما شكل ضغطا هائلا على مؤسساتنا ومجتمعنا.

وأخيرا، وكما يشهد العديد من الدول الأعضاء بوضوح، فإن أزمة المناخ لها تأثير قوي بشكل خاص على قارتنا الأمريكية اللاتينية، وخاصة منطقة البحر الكاريبي، فضلا عن سبل عيش شعوبنا. وفي شيلي، تنطبق علينا سبعة من معايير الضعف التسعة التي وضعتها الأمم المتحدة: المناطق الساحلية المنخفضة والمناطق القاحلة وشبه القاحلة والغابات والميل إلى التعرض للكوارث الطبيعية والجفاف والمناطق الحضرية الملوثة والنظم الإيكولوجية الجبلية الهشة. غير أن بلدنا، شأنه شأن العديد من الدول الأعضاء الحاضرة وجزء كبير من الجنوب العالمي، ينتج ومسؤول عن حصة ضئيلة - في حالتنا ٠,٢٤ في المائة - من انبعاثات غازات الدفيئة العالمية، في حين أن البلدان

يشغلون اليوم هذه المناصب من بيننا والتاريخ الطويل لتعبئة المواطنين والنضالات الاجتماعية التي مكنت من العودة إلى الديمقراطية ولم شمل الديمقراطيين، كما قال الرئيس أيلوين في نهاية القرن الماضي، والتي سمحت في فجر القرن العشرين بإحراز تقدم في مجال حقوق العمال. وفي الاحتجاجات السلمية لعام ٢٠١٩ كانت هناك أيضا نساء من القرن الماضي اللاتي نهضن، على الرغم من كل شيء، بحق المرأة في التصويت. وقد رافقتنا ذكريات العمال الذين حصلوا على الحق في الراحة والمستوطنين الذين ناضلوا، وما زالوا يناضلون، من أجل السكن اللائق. وكانت كل تلك الذكريات والنضالات الاجتماعية حاضرة.

والقيم الكامنة وراء ذلك السخط العميق - المساواة والعدالة والحرية - ليست منفصلة عن مطلب نراه بشكل متزايد في جميع أنحاء العالم ومن على هذا المنبر. إن حماية وتعزيز حقوق الإنسان في كل مكان ومن قبل كل حكومة والعمل اللائق والحماية الاجتماعية الشاملة ومكافحة أزمة المناخ، هي اليوم مطالب عالمية تركز عليها خطتنا المشتركة (A/75/982) بقيادة أميننا العام، السيد أنطونيو غوتيريش، وأهداف التنمية المستدامة.

وقد كان الطريق إلى الأمام من أجل التوصل إلى حل سلمي وديمقراطي للأزمة في بلدنا اتفاقا هاما بين القوى السياسية الرئيسية التي شقت طريقا نحو صياغة دستور جديد، قادر على إرساء أسس عقد اجتماعي جديد. وقد أيد ذلك المسار، الذي يحركه المجتمع الشيلي من الاحتجاج والنضال الاجتماعي وتوجهه سياسيا مؤسسات مختلفة، استفتاء عام، حيث أيد ٨٠ في المائة من الناخبين دستورا جديدا، تصيغه هيئة منتخبة خصيصا لهذا الغرض.

والتحدي ليس صغيرا. إنه يتألف من تحقيق دستور ديمقراطي - كما لم يحدث من قبل في تاريخنا - يصاغ بمشاركة المواطنين والشعوب الأصلية وفي مساواة بين الجنسين - دستور للجميع، ولكن كذلك من صنع الجميع.

وقبل بضعة أسابيع، قدم العمل الذي أنجزه المؤتمر الدستوري بين عامي ٢٠٢١ و ٢٠٢٢ لمشورة المواطنين عن طريق استفتاء عام،

محتمل على الديمقراطية، لأن التصدع في المجتمع يدمر التماسك الاجتماعي، وبالتالي يعوق فهمنا لبعضنا البعض وبناءنا معا مستقبلا أكثر حرية وإنصافا.

لقد حيرت الاضطرابات الاجتماعية التي شهدتها تشيلي في عام ٢٠١٩ العديد من المراقبين، بمن فيهم بعض الممثلين هنا، الذين كانوا يسألون عما حدث في البلد وكذلك الجهات الفاعلة في الحياة الوطنية. وقد أندهش الكثيرون أن بلدا حقق مستويات كبيرة من النمو الاقتصادي والتنمية البشرية وأظهر تحسنا كبيرا في نوعية حياة سكانه يواجه في الوقت نفسه تلك الأزمة العميقة.

وللأسف، ما حدث في وطني لم يكن عرضيا بل كان نتيجة لقصص لا حصر لها من الألم والتسويق التي كانت تختمر وتؤثر على صميم مجتمعنا. وأود أن أقول إنه حتى وإن لم يكن ذلك متوقعا، يمكن أن يحدث ذلك أيضا في بلدان الدول الأعضاء الأخرى. ولذلك فأبني أطلب أن نكون، معا، سباقين في السعي إلى تحقيق قدر أكبر من العدالة الاجتماعية. ويجب أن يسير التوزيع الأفضل للثروة والسلطة جنبا إلى جنب مع النمو المستدام. إنني مقتنع اقتناعا راسخا بأن ذلك ممكن، بمشاركة الدول الأعضاء، وهو حاجة ملحة.

ويؤسفني أنه يجب علي يجب علي أن أقول هذا اليوم لأن كل واحد منا لا يستطيع أن يأتي ويكتفي بالحديث عن الأشياء الجيدة. وكذلك عبر ذلك الاستياء عن نفسه في حوادث عنف خطيرة، مثل الحرائق في محطات المترو وتخريب المباني المدنية.

وفي الوقت نفسه، شهدنا قمعاً لم يكن ممكناً السيطرة عليه، أسفر عن سقوط قتلى وجرحى وأكثر من ٤٠٠ شخص يعانون من إصابات في العيون نتيجة للإجراءات التي اتخذتها الدولة، التي تمثل، في رأي حكومتنا ومختلف المنظمات الدولية، انتهاكا خطيرا لحقوق الإنسان يجب التصدي له، وسيتم ذلك.

كان ذلك التاريخ الطويل من الظلم هو الذي تجلى في بلدنا من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩. غير أن التاريخ - وهذا هو الخبر السار - يدوم لفترة أطول من الذين

تعرض إنجازاته الحالية للخطر ويريد مستقبلاً أفضل، بينى بجدية ومن دون أن يستسلم لحالات انعدام أمن جديدة - مستقبل تغيير مع استقرار. وبصفتي شاباً كان منذ وقت ليس بالبعيد يحتج في الشارع، أستطيع أن أقول أن تمثيل الاضطرابات أسهل بكثير من تقديم حلول لها. وأولئك منا المكرسين للعمل السياسي الشاق غالباً ما يخطون بسهولة بين نجاحاتنا كمتحدثين باسم انزعاج المواطنين وقدرتنا الحقيقية على أن نكون بناءة لمستقبل أفضل. وقد علمتنا نتيجة الاستفتاء في بلدنا أن نكون أكثر تواضعاً - فالديمقراطية يجب أن تكون متواضعة - وأن ندرك أنه لا يوجد قطاع معين يملك الوصفة في بناء شيلي التي نطمح بها. بل إنه خليط، يجمع بين أفضل ما يمكن أن يسهم به كل واحد منا. وفي القرن الحادي والعشرين، نحكم بتعبئة قدرات مجتمعاتنا وحكمتها، لا بمحاولة استبدالها.

وأنا مقتنع، بصفتي رئيساً لشيلي، بأنه سيكون لشيلي قريباً جداً دستور يرضينا ويجعلنا نعتز، مبني على ديمقراطية تجمع بين إسهامات جميع قطاعات المجتمع وقادرة على أن تعكس تطلعاتنا إلى العدالة والحرية.

ومن التاريخ المتواضع لبلدي، أستطيع أن أقول باقتناع عميق أن الطريق إلى التغلب على المشاكل التي تعاني منها مجتمعاتنا يمهّد بالمزيد من الديمقراطية، لا بتقليها، وبالبحث على المشاركة لا تقييدها وبتعزيز الحوار وعدم فرض رقابة عليه مطلقاً، وقبل كل شيء، احترام من يفكرون بطريقة مختلفة، بما في ذلك وجهات نظرهم وفهم أن وجود آراء مختلفة لا يجعلنا أعداء. إنني أتمرد على الهوة التي يحاول البعض حفرها حول وجهات نظر متنوعة بشكل مشروع. ونحن في شيلي نعلن إرادتنا في أن نكون بناءة جسور عبر تلك الهوات، التي تمنعنا من رؤية أنفسنا كمجتمعات متنوعة.

تلك هي التجربة والتعلم اللذين نريد أن نتشاطرهما مع دول العالم من بلدنا الصغير. إن تعميق الديمقراطية ممارسة مستمرة، لا يسعنا فيها إلا أن نتأثر وأن يتعلم كل منا من تجربة الآخرين.

شارك فيه التشيليون على نطاق واسع، بنسبة بلغت ٨٥ في المائة. وفي ذلك الحدث الانتخابي، رفضنا نحن المواطنون الاقتراح بشكل واضح بنسبة ٦٢ في المائة مقابل ٣٨ في المائة. ولذلك فإننا اليوم، كبدا، نبحث عن صيغ جديدة لإيجاد نقطة التلاقي هذه لجميع الشيليين. وقد كان قرارني الشخصي في الاستفتاء هو التصويت لصالح اقتراح دستور جديد، لكن النتيجة كانت عكس ذلك. ورأى البعض في نتيجة الاستفتاء هزيمة للحكومة. وبكل تواضع، أود أن أقول لهم اليوم في الأمم المتحدة أن الحكومة لا يمكن أن تشعر مطلقاً بالهزيمة عندما يقول الشعب رأيه. ففي الديمقراطية، كلمة الشعب هي السيد والمرشد في جميع الأوقات.

لماذا أتكلم عن هذا؟ لأننا نتفق نحن الشيليون اليوم، خلافاً لما كان عليه الحال في الماضي عندما كانت الخلافات في شيلي تحل بالدم والنار، على التغلب على تحدياتنا ديمقراطياً.

إنني أتكلم عن هذا لأنني واثق من أن أحد التحديات الرئيسية للبشرية اليوم هو بناء ديمقراطيات تتكلم حقاً وتستمع إلى الشعوب وتحقق النتائج المرجوة. ومن واجب الحاضرين منا في هذه الجمعية أن يحسنوا ديمقراطياتنا.

تولت الرئاسة نائبة الرئيس، السيدة كامينا جونسون سميث (جامايكا).

وخلال أيام التعبئة العديدة، دَوَّت كلمة الكرامة. فقد عبر الشعب الشيلي عن نفسه، معطياً إيانا درساً في الديمقراطية، ونحن نتعلمه. ودعت شيلي ديمقراطيتها وأطرافها الفاعلة السياسية إلى الارتقاء إلى مستوى مطالبها وتحديات اليوم، التي يجب علينا نحن أيضاً أن نتصدى لها.

وقد تلقينا نتائج الاستفتاء الأخير، بوصفنا حكومة، بأعيننا وقلوبنا مفتوحة على مصاريعها. إننا نريد أن نسمع ما يقوله لنا الناس لأننا نثق في حكمهم وإرادتهم. وهناك أشياء فهمناها بوضوح شديد، وأود أن أتشاطرها بإيجاز. فالنتائج هي تعبير مواطن يطالب بالتغيير من دون

اصطحب السيد غابرييل بورريك فونت، رئيس جمهورية شيلي، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

**خطاب جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين، ملك المملكة الأردنية الهاشمية**

**الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية):** تستمع الجمعية الآن إلى خطاب ملك المملكة الأردنية الهاشمية.

اصطحب جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين، ملك المملكة الأردنية الهاشمية، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

**الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية):** باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بجلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين، ملك المملكة الأردنية الهاشمية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**الملك عبد الله (تكلم بالإنكليزية):** نجتمع اليوم، في هذه الجمعية العامة، إذ تدق أجراس الإنذار من حولنا. أزمنة عديدة تعصف بعالمنا، أزمنة متشابكة بشكل متزايد - نزاعات إقليمية ذات أثر دولي وتغير مناخ مدمر واضطرابات جوائح وعنف متطرفين وتضخم متصاعد وركود يلوح في الأفق، وبالنسبة للكثيرين جدا في جميع أنحاء العالم، واقع الجوع المتنامي. وقد كانت البلدان النامية الأكثر تضررا. هل هذا هو المستقبل الذي سنتركه للأجيال القادمة؟

يجب علينا أن نقدم عالما مختلفا، عالما ذا آفاق موسعة، عالما أكثر إنصافا، ونموا اقتصاديا مستداما، وفرصا جديدة مثيرة، ووظائف أكثر وأفضل، وسلاما شاملا من أجل الرخاء، يمكن لجميع الناس أن يزدهروا فيه.

ولتحقيق تلك الأهداف، يجب على بلداننا أن تتوحد خلف العمل التعاوني الفعال. والسؤال المطروح الآن هو ما إذا كانت ستتوفر لدينا الرؤية والتصميم على إنجاز المهمة.

فلننظر في أزمة المناخ. لا يمكن لأي بلد أن يشفي أرضنا المصابة بمفرده. إننا بحاجة إلى شراكات عالمية يمكن أن تحدث

وفي الختام، أدعو الدول الأعضاء إلى العمل معا لتعزيز الديمقراطية في كل الفضاءات، وفي كل بلد وفي العلاقات فيما بيننا. وفي أمريكا اللاتينية، نحتاج إلى صوت موحد وإلى عمل أكثر شيوعا من قبل الجنوب العالمي. إننا بحاجة إلى أمم متحدة حديثة، حيث لدينا جميعا نفس الأهداف،

واستنادا إلى تعددية الأطراف والعدالة والسلام في جميع الأوقات وفي جميع الأماكن، يجب علينا أن نلتزم باتخاذ الإجراءات اللازمة، لا الإذلاء بالبيانات فحسب، من أجل وقف حرب روسيا الظالمة على أوكرانيا ووضع حد لجميع الانتهاكات التي يرتكبها الأقوياء في كل مكان في العالم. ويجب علينا أن نلتزم بتعبئة جهودنا لوقف العنف ضد المرأة، سواء كان ذلك في إيران في ذكرى مهسا أميني، التي توفيت على أيدي الشرطة هذا الأسبوع، أو في أي مكان في العالم. ويجب علينا أن نلتزم بعدم تطبيع الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان ضد الشعب الفلسطيني من خلال التمسك بالقانون الدولي والقرارات التي اتخذتها هذه الجمعية ذاتها والتي تدعم حقه غير القابل للتصرف في إقامة دولته الحرة ذات السيادة، فضلا عن ضمان حق إسرائيل المشروع في العيش داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا. ويجب علينا أن نلتزم بمواصلة العمل من أجل إطلاق سراح السجناء السياسيين في نيكاراغوا وضمان ألا ينتهي الاختلاف مع أفكار الحكومة التي بيدها زمام السلطة في أي مكان في العالم بالاضطهاد أو انتهاكات حقوق الإنسان.

إن العالم بأسره يدعو إلى التغيير، ولنا نحن، شأننا شأن من سبقونا، بوصفنا جزءا من الأجيال الجديدة، الحق والمسؤولية في التفكير في مستقبل مختلف وتحقيقه. والمواطنون الذين يعانون أكثر من غيرهم من عواقب المجتمعات المبنية على الفصل وسوء المعاملة يطالبون بالحقوق والحياة الآمنة. ولا يمكننا تحقيق ذلك العالم الذي يتسم بقدر أكبر من الرفاه إلا من خلال زيادة الديمقراطية. تلك هي الدعوة التي يجب علينا جميعا أن نستمع إليها اليوم. ونحن في شيلي على استعداد للتعاون في كل جزء من العالم تحقيقا لتلك الغاية.

**الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية):** باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية شيلي على البيان الذي أدلى به من فوره.

تستضيفهم. ففي عام ٢٠١٢، وقفت أمام الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين وتكلمت لأول مرة عن تدفق اللاجئين السوريين وضغطه على موارد الأردن الشحيحة (انظر A/67/PV.7). وفي تلك المرحلة، كان ٢٠٠ ٠٠٠ سوري قد لجأوا إلى بلدنا الصغير. واليوم، وبعد مرور ١٠ سنوات، نستضيف أكثر من ١,٣ مليون شخص. إن تلبية احتياجات هؤلاء اللاجئين وغيرهم مسؤولية دولية، وتتطلع البلدان المضيفة إلى أن يفي المجتمع الدولي بالتزاماته.

وعلى مدى عقود، كان الشرق الأوسط مرادفا للنزاعات والأزمات. ولكننا نأمل في أن تؤدي روح التعاون الجديدة إلى جعل منطقتنا نموذجا يحتذى في المرونة والتكامل. وعلى الرغم من أن السياسة قد تخذل في بعض الأحيان، يبقى مطلق واحد - ضع الناس دائما أولا. إن إبقاء الأمل حيا لجميع الشعوب يعني الارتقاء فوق السياسة لضمان ازدهار كل فرد. وستكون هذه الجهود عقيمة إذا كانت إقصائية. وينبغي أن يكون إشراك الشعب الفلسطيني في المشاريع الاقتصادية الإقليمية جزءا لا يتجزأ من جهودنا.

وفي الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، يظل السلام بعيد المنال. ولم تحمل الحرب ولا الدبلوماسية الإجابة على تلك المأساة التاريخية. إن الشعوب نفسها، وليس السياسة والسياسيين، هم الذين سيتعين عليهم أن يضافروا جهودهم ويدفعوا قادتهم إلى حلها. كيف كان سيبدو عالمنا الآن لو أن الصراع سوي منذ فترة طويلة، ولو أن الجدران لم ترتفع قط، ولو سمح للناس ببناء جسور التعاون بدلا من ذلك؟ ماذا لو لم يتمكن المتطرفون أبدا من استغلال مظالم الاحتلال؟ كم جيل من الشباب كان يمكن أن ينشأ في تفاؤل تحقيق السلام والتقدم؟

وإذ نواصل جهودنا لتحقيق السلام، يجب علينا ألا نتخلى عن اللاجئين. وستصوت الجمعية العامة، هذا العام، على تجديد ولاية وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. وينبغي للمجتمع الدولي أن يبعث برسالة دعم قوية لحقوق اللاجئين الفلسطينيين، بضمان حصول الأطفال اللاجئين الفلسطينيين على مدارس يذهبون إليها وإمكانية الحصول على الرعاية الطبية المناسبة.

تغييرا حقيقيا. والأردن جزء من تلك الجهود. فقد قمنا ببناء شراكات قوية لإدارة الموارد المائية الحيوية والحفاظ عليها، ونرى المزيد من الفرص للعمل مع الشركاء للحفاظ على مواقع التراث العالمي الثمينة والعجائب الطبيعية - البحر الميت الفريد من نوعه ونهر الأردن المقدس والشعاب المرجانية ذات القدرة على الصمود في خليج العقبة، وكلها مهددة بتغير المناخ.

والأمن الغذائي أولوية عالمية أخرى. فمئات الملايين من الناس ينامون جوعى والأرقام آخذة في الارتفاع. فكيف يمكن للآباء تربية أطفال أصحاء؟ كيف يمكن للطلاب التعلم؟ وكيف يمكن للعمال أن يبذلوا قصارى جهدهم وهم جائعون وبدون أمل؟

لقد تعطلت سلاسل التوريد العالمية، منذ بداية الجائحة، والآن مع الأزمة في أوكرانيا. وشهد العديد من البلدان الميسورة أرفف طعام فارغة لأول مرة في الذاكرة الحية. إنها تكتشف حقيقة يعرفها الناس في البلدان النامية منذ فترة طويلة - لكي تزدهر البلدان، يجب أن يصل الغذاء الميسور التكلفة إلى مائدة كل أسرة.

وعلى الصعيد العالمي، يتطلب ذلك اتخاذ تدابير جماعية لضمان الحصول العادل على الأغذية بأسعار معقولة والتعجيل بنقل المواد الغذائية الأساسية إلى البلدان المحتاجة. وكثيرا ما كان النمو الاقتصادي المستدام والشامل ضحية للأزمات العالمية، ولكنه يمكن أن يكون أيضا دافعا يقوينا على تحمل العواصف. وفي منطقتي، نتوقع أن نبني شراكات متكاملة تستفيد من قدرات وموارد كل بلد من بلداننا لصالح الجميع. إننا نرى حزم القدرة على الصمود الإقليمية تتضافر لتحفيز الفرص الجديدة والنمو. وقد أقام الأردن شراكات متعددة الأطراف مع مصر والعراق والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والبحرين وبلدان أخرى في المنطقة للاستفادة من تلك الفرص. فبلدنا جسر للشراكات والتعاون الإقليميين والاستجابة للأزمات الدولية والعمل الإنساني.

ولطالما كان الأردن مصدرا للاستقرار الإقليمي، وملاذا للمحتاجين. وفي ذلك السياق، أود أن أقول كلمة عن اللاجئين والمجتمعات التي

اصطحب جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين، ملك المملكة الأردنية الهاشمية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

**خطاب السيد غوستافو بيترو أوريغو، رئيس جمهورية كولومبيا**

**الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية):** تستمع الجمعية الآن إلى خطاب فخامة السيد غوستافو بيترو أوريغو، رئيس جمهورية كولومبيا. اصطحب السيد غوستافو بيترو أوريغو، رئيس جمهورية كولومبيا، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

**الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية):** باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد غوستافو بيترو أوريغو، رئيس جمهورية كولومبيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**الرئيس بيترو أوريغو (تكلم بالإسبانية):** لقد جئت من أحد أجمل ثلاثة بلدان على وجه الأرض. هناك يوجد تقبُّر للحياة - الآلاف من أنواع الكائنات متعددة الألوان في البحار والسماء والأراضي. جئت من أرض الفراشات الصفراء والسحر. المياه تتساب إلى أسفل الجبال والوديان الخضراء المورقة - ولكن سيول الدماء أيضا تتساب. لقد جئت من بلد الجمال المضرج بالدماء.

بلدي جميل وعنيف في آن واحد. كيف يمكن للجمال أن يتعايش مع الموت؟ كيف يمكن لتنوع الحياة البيولوجي أن يزدهر جنبا إلى جنب مع رقصة الموت والرعب؟ من الذي يُلام على اجتثاث السحر بالإرهاب؟ من هو المسؤول أو ما التي هي مسؤولة عن دفن حياتنا اليومية في قرارات روتينية حول الثروة والفائدة؟ من يقودنا إلى الدمار كأمة وشعب؟

بلدي جميل لأن فيه غابة الأمازون وغابة شوكو والمياه وسلسلة جبال الأنديز والمحيطات. وهناك، في تلك الغابات، يتولد أكسجين الكوكب ويُمتص ثاني أكسيد الكربون الغلاف الجوي. أحد تلك النباتات التي تمتص ثاني أكسيد الكربون، من بين ملايين الأنواع، هو أحد أكثر النباتات تعرضا للاضطهاد على وجه الأرض. إذ يتم السعي إلى تدميرها بأي ثمن - إنه نبات أمازون، نبات الكوكا، وهو النبات المقدس لدى شعوب الإنكا.

ومن المبادئ التأسيسية للأمم المتحدة حق جميع الشعوب في تقرير المصير. ولا يمكن حرمان الشعب الفلسطيني، بهويته الوطنية الصامدة، من هذا الحق. والطريق إلى الأمام هو حل الدولتين، وفقا لقرارات الأمم المتحدة - دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة ولها مقومات البقاء على أساس خطوط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، مع القدس الشرقية عاصمة لها، وتعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن ورخاء. واليوم يشكل مستقبل القدس شاغلا ملحا. فالمدينة مقدسة لبلايين المسلمين والمسيحيين واليهود في جميع أنحاء العالم. وتقويض الوضع القانوني والتاريخي الراهن في القدس يؤدي إلى توترات عالمية ويعمق الانقسامات الدينية. فيجب ألا تكون المدينة المقدسة مكانا للكرهية والانقسام.

وبصفتنا أوصياء على الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في القدس، فإننا ملتزمون بحماية وضعها التاريخي والقانوني الراهن وسلامتها ومستقبلها. وبصفتي زعيما مسلما، أود أن أقول بوضوح إننا ملتزمون بالدفاع عن الحقوق والتراث الثمين والهوية التاريخية للسكان المسيحيين في منطقتنا. ولا يوجد مكان يكتسي فيه ذلك أهمية أكثر من القدس.

واليوم تتعرض المسيحية في المدينة المقدسة للخطر. وحقوق الكنائس في القدس مهددة. ولا يمكن أن يستمر ذلك. فالمسيحية حيوية لماضي وحاضر منطقتنا والأرض المقدسة. ويجب أن تظل جزءا لا يتجزأ من مستقبلنا.

وبوسعنا أن نجتاز أخطر الأزمات إذا اتحدنا. فلنحترم هنا في هذه الجمعية العامة مصلحتنا المشتركة في مستقبل أكثر إشراقا، مستقبل كرامة وأمل يجلب فرصا جديدة لجميع شعوبنا. ولكن يتعين علينا ألا نتجاهل أجراس الإنذار التي تدق من حولنا. يجب علينا أن نتصرف.

**الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية):** باسم الجمعية العامة، أشكر جلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية على البيان الذي أدلى به من فوره.

الأفضل إعلان الحرب على الغابات، على نباتاتها، على شعبها. وبينما يترك الغابة تحترق، بينما يلاحق المنافقون النباتات بالسم لإخفاء كوارث مجتمعاتهم، فإنهم يطلبون منا المزيد والمزيد من الفحم، والمزيد والمزيد من النفط من أجل إشباع إدماناتهم الأخرى - على الاستهلاك، والقوة، والمال.

أيهما أكثر تسميماً للبشرية - الكوكايين أم الفحم أم النفط؟ لقد قرر حكم القوة أن الكوكايين سم ويجب اضطهاده، حتى لو لم يتسبب إلا في وفيات قليلة من جرعات زائدة - فالمزيد من الوفيات تتجم عن تلوث المخدرات أثناء الاتجار غير المشروع بها. وفي الوقت نفسه، أعلنوا أنه يجب حماية الفحم والنفط، والنتيجة هي أن استخدامهما يؤدي إلى انقراض الجنس البشري. هذه هي حالة القوة العالمية، والظلم واللاعقلانية، لأن القوة العالمية أصبحت غير عقلانية. إنهم يرون في وفرة الغابة وحيويتها شهوة وخطية - السبب الجذري للحزن في مجتمعاتهم، الغارقة في نهم لا يشبع للحصول والاستهلاك.

كيف يمكنهم إخفاء شعور الوحدة في قلوب الناس، وفراغ المجتمعات الخالية من المودة وتنافسها إلى حد محاصرة أرواح الناس في شعور الوحدة، إن لم يكن بإلقاء اللوم على النبات، وعلى الأشخاص الذين يزرعونه والأسرار المتحررة للغابة؟ ووفقاً للقوى العالمية غير العقلانية فإن السوق ليست هي المسؤولة عن تقصير وجود البشرية، بل الغابة ومن يعيشون فيها هم المسؤولون.

لقد أصبحت الحسابات المصرفية بلا حدود، ومخدرات أقوى الناس على وجه الأرض لا يمكن حتى إنفاقها على مدى قرون. إن حزن الوجود الناجم عن تلك الدعوة المصطنعة للمنافسة مليء بالضوضاء والمخدرات. والإيمان على المال والممتلكات له جانب آخر - إدمان المخدرات لدى الأشخاص الذين يخسرون المنافسة، في السباق الاصطناعي الذي حولوا البشرية إليه.

لن يتم علاج مرض شعور الوحدة عن طريق رش مبيدات الأعشاب في الغابة. فليست الغابة هي المسؤولة. من يقع اللوم عليهم هم المجتمعات المدربة على الانغماس في استهلاك لا ينتهي وعلى

وكما لو كنا في مفترق طرق متناقض، فالغابة التي نحاول إنقاذها يتم في نفس الوقت تدميرها. ومن أجل تدمير نبات الكوكا، يلغون كميات هائلة من السموم ومبيدات الأعشاب في الماء، ويعتقلون المزارعين ويسجونهم. يتم القبض على الأشخاص الذين يزرعون نبات الكوكا وسجنهم. لقد قُتل مليون أمريكي لاتيني، وسُجن مليون أمريكي من أصل أفريقي في أمريكا الشمالية لتدميرهم أو حيازتهم أوراق الكوكا.

”دمر النبات الذي يقتل“، يصرخون من الشمال، لكن هذا النبات ليس سوى واحد من ملايين النباتات التي تموت حين يضرمون النار في الغابة. وأصبح تدمير الغابة، الأمازون، شعار دول وشركات. ولا يهتم تحذير العلماء من أن الغابات المطيرة هي إحدى الركائز العظيمة للمناخ. فبالنسبة لشبكات القوة العالمية، الغابة وسكانها مسؤولون عن المشاكل التي تحدث بها. شبكات القوة العالمية هي تحت رحمة إدمانها على المال، والبقاء في السلطة، والنفط، والكوكايين وأقوى المخدرات المتاحة لتخدير نفسها أكثر.

لا يوجد شيء أكثر نفاقاً من النقاش حول إنقاذ الغابة. الغابة تحترق، بينما أعضاء الجمعية العامة يشنون الحرب ويلعبون بها. إن الغابة - ركيزة مناخنا العالمي - تختفي بكل ما فيها من حياة. الإسفنج العظيمة التي تمتص ثاني أكسيد كربون الكوكب تتبخر. هذه الغابة المنقذة للحياة يُنظر إليها في بلدي على أنها عدو يجب دحره، وعشب يجب اقتلاعه. المكان الذي يعيش فيه الفلاحون ويزرعون فيه الكوكا لأن ليس لديهم شيء آخر يزرعونه تتم شيطنته.

أعضاء الجمعية العامة لا يهتمون ببلدي إلا إذا كان باستطاعتهم إلقاء السم في غاباته ووضع رجاله في السجون ونفي نسائه. ليس لديهم أي اهتمام بتعليم أطفالنا، فهم يريدون تدمير غابتنا واستخراج الفحم والنفط من أحشائها. إسفنجتنا الممتصة للسموم ليست ذات فائدة، فهم يفضلون نشر المزيد من السم في الغلاف الجوي.

بالنسبة لأعضاء الجمعية العامة، نحن نقدم ذريعة لفراغ مجتمعاتهم وشعورها بالوحدة، مما يدفعها إلى العيش في فقاعة المخدرات. إننا نخفيهم عن مشاكلهم التي يرفضون إصلاحها. فمن

على هذا الكوكب. لقد جمعوا العلماء الذين تحدثوا بعقلانية. وقد أظهرت نماذجهم الرياضية والمناخية أن نهاية الجنس البشري قد اقتربت وأنه لم يعد لدينا آلاف من السنين - أو حتى القرون - متبقية. ودق العلم أجراس الإنذار وتوقفنا عن الاستماع إليها. وكانت الحرب ذريعة لعدم اتخاذ التدابير اللازمة.

وعندما اشتدت الحاجة إلى العمل ولم تعد الخطب مفيدة وأصبح لا غنى عن إيداع الأموال في صناديق ترمي لإنقاذ البشرية، وحين كان لا بد من الابتعاد في أقرب وقت ممكن عن الفحم والنفط - اخترعوا حربا تلو الأخرى. لقد غزوا أوكرانيا، والعراق وليبيا وسورية أيضا، رافعين راية النفط والغاز. وفي القرن الحادي والعشرين، اكتشفوا أسوأ أنواع الإدمان لديهم: المال والنفط. لقد وفرت الحروب لهم الذريعة لعدم اتخاذ إجراءات لمكافحة أزمة المناخ وأظهرت لهم مدى اعتمادهم على ما سيقضي على الجنس البشري.

وعندما يرى أعضاء الجمعية العامة أشخاصا يتضورون جوعا وعطشا يهاجرون بالملايين إلى الشمال، إلى حيث توجد المياه، فإنهم يطوقونهم وبينون الجدران الفاصلة وينشرون المدافع الرشاشة ويطلقون النار عليهم؛ إنهم يطردونهم كما لو أنهم ليسوا بشرا، أسوأ بخمس مرات من عقلية من نتجت عن سياساتهم غرف الغاز ومعسكرات الاعتقال. لقد عادوا بالعالم إلى عام ١٩٣٣ - يوم الانتصار العظيم للاعتداء على العقل. ألا يرون أن الحل للنزوح الكبير إلى بلدانهم هو إعادة تدفق العناصر الغذائية إلى المياه التي تملأ الأنهار والحقول؟

إن الكارثة المناخية تملأنا بالفيروسات التي تنتشر الدمار بينما هم يتاجرون بالأدوية ويحولون اللقاحات إلى سلع. ويقولون إن السوق سينقذنا مما أوجده السوق نفسه. إن البشرية، مثل فرانكشتاين، تسمح للسوق - والجشع - بتحريك الأمور دون تخطيط، متخليين عن المنطق والعقل. وهي تخضع العقل البشري للجشع. وما الهدف من الحرب عندما نكون بحاجة إلى إنقاذ الجنس البشري؟ وما الهدف من حلف شمال الأطلسي والإمبراطوريات عندما تكون نهاية الاستخبارات قريبة؟

وستقتل الكارثة المناخية مئات الملايين من البشر، وليتأكد أعضاء الجمعية العامة أن اللوم لن يقع على الكوكب بل على رأس

الخلط الغبي بين الاستهلاك والسعادة، في حين تملأ جيوب الأقوياء بالمال. الغابة ليست المسؤولة عن إدمان المخدرات - بل السلوك غير العقلاني للقوى العالمية هو المسؤول. فلتعطوهم جرعة من الضوء وجرعة من العقل. ولنعد إشعال أضواء القرن.

لقد استمرت الحرب على المخدرات ٤٠ عاما. وإذا لم نغير المسار الذي نتبعه واستمرت تلك الحرب لمدة ٤٠ عاما أخرى، فإن الولايات المتحدة ستشهد موت ٨٠٠ ٠٠٠ من الشباب جراء تناول جرعة زائدة من الفنتانيل، وهو مخدر لا تنتجه أمريكا اللاتينية. وستشهد سجن ملايين الأمريكيين من أصل أفريقي في سجون خاصة. وسيصبح السجناء الأمريكيين من أصل أفريقي مشروعا تجاريا لشركات السجون. وسيقتل مليون أمريكي لاتيني آخر، وستمتلئ مياها وحقولنا الخضراء بالدماء وسيموت حلم الديمقراطية، سواء في أمريكا أو في أمريكا الأنجلوسكسونية. وستموت الديمقراطية حيث ولدت، في أثينا العظيمة في الغرب الأوروبي.

وإذا أخفينا الحقيقة، سنرى الغابات وديمقراطياتنا تموت. لقد فشلت الحرب على المخدرات. وفشل كفاحنا ضد أزمة المناخ.

وزداد تعاطي المخدرات القاتلة وانتقلنا من المخدرات الخفيفة المفعول إلى مخدرات أقوى. وشهدت قارتي ارتكاب إبادة جماعية وأرسل ملايين الأشخاص إلى السجن في بلدي - وألقوا باللوم على الغابات ونباتاتها من أجل إخفاء ذنبهم الاجتماعي. وملأوا خطاباتهم وسياساتهم بالهراء.

وباسم أمريكا اللاتينية الجريحة، أدعو إلى وضع حد للحرب غير العقلانية على المخدرات. فالحد من استهلاك المخدرات لا يتطلب حروبا أو أسلحة. إنه يتطلب منا جميعا أن نبني مجتمعات أفضل - مجتمعات أكثر اهتماما وودا تحميها فيها قوة الحياة من الإدمان والأشكال الجديدة من العبودية. فإذا كان أعضاء الجمعية العامة يريدون لاستهلاك المخدرات أن ينخفض، فليفكروا في الحب أكثر مما يفكرون بالمال. وليفكروا في ممارسة السلطة بشكل عقلائي.

دعوهم لا يلوثون جمال وطني بسمومهم. وادعوهم إلى مساعدتنا، دون نفاق، في إنقاذ غابات الأمازون من أجل كفالة استمرار البشرية



وأدعو جميع أعضاء الجمعية العامة، وعلى وجه الخصوص جميع بلدان أمريكا اللاتينية، إلى الانخراط في حوار يهدف لإنهاء الحرب. ولا تمارسوا ضغوطكم علينا لكي ننحاز إلى جانب في الحرب. لقد حان الوقت ليعم السلام. اتركوا الشعوب السلافية تتحدث مع بعضها بعضا. لندع شعوب العالم تتكلم مع بعضها البعض.

فالحرب ليست سوى فخ يقرينا جميعا من نهاية الزمان في عرابتنا الكبرى المتسمة باللاعقلانية. وبالنيابة عن أمريكا اللاتينية، ندعو أوكرانيا وروسيا إلى صنع السلام.

ولا يمكننا أن ننقذ الأرواح على كوكبنا إلا بالسلام. ولا يمكن أن يكون هناك سلام كامل بدون عدالة اجتماعية واقتصادية وبيئية. فنحن أيضا في حالة حرب مع الكوكب. وإذا لم يكن هناك سلام مع الكوكب، فلن يكون هناك سلام فيما بين الدول. وبدون عدالة اجتماعية، لا يوجد سلام اجتماعي.

**الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية):** باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية كولومبيا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد غوستاف بيترو أوريجو، رئيس جمهورية كولومبيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

**خطاب السيد رجب طيب أردوغان، رئيس جمهورية تركيا**

**الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية):** تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية تركيا.

اصطحب السيد رجب طيب أردوغان، رئيس جمهورية تركيا، إلى قاعة الجمعية العامة.

**الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية):** باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد رجب طيب أردوغان، رئيس جمهورية تركيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

**الرئيس أردوغان (تكلم بالتركية؛ وقدم الوفد الترجمة الشفوية إلى الإنكليزية):** أود أن أحيي الجميع من كل قلبي بالنيابة عني وعن أمتي. وأمل وأتضرّع أن تسفر الدورة السابعة والسبعون للجمعية العامة عن

المال. فرأس المال هو سبب كارثة المناخ. ومنطق العلاقات الموجهة نحو الاستهلاك أكثر فأكثر والإنتاج أكثر فأكثر حتى يكسب البعض منا أكثر وأكثر هو سبب الكارثة المناخية. لقد سخروا منطق التراكم الموسع لرأس المال لاستخدام المحركات التي تعمل بالفحم والبنزين، وأطلقوا العنان لإعصار التغيرات الكيميائية في غلافنا الجوي التي سيتزايد انتشارها وفتكها أيضا أكثر فأكثر. وبعبارة أخرى الآن، فإن التراكم الموسع لرأس المال هو التراكم الموسع للموت.

ومن هنا، من أرض الغابات والجمال - حيث قرروا جعلوا غابات الأمازون عدوا وسلموا مزارعيها وزجوا بهم في السجن - أحت أعضاء الجمعية العامة على وقف الحرب وإنهاء الكارثة المناخية. فهنا في غابات الأمازون، فشلت البشرية. ففشل الحضارة البشرية يقبع هناك وراء الحرائق المشتعلة ووراء التسميم. ووراء الإدمان على الكوكايين والمخدرات ووراء الإدمان على النفط والفحم يكمن الإدمان الحقيقي للمرحلة الحالية من تاريخ البشرية: الإدمان على السلطة غير العقلانية وإدراج الأرباح والأموال. تلك هي الآلية الأكثر فتكا التي يمكن أن تقضي على البشرية.

وبصفتي رئيسا لواحد من أجمل البلدان في العالم - بلد مُستغل تطلخت جنباؤه بالدماء - أدعو إلى إنهاء الحرب على المخدرات والسماح لشعبنا بالعيش في سلام. وأدعو أمريكا اللاتينية بأسرها إلى أن توحد الصف من أجل هزيمة السلوك غير العقلاني الذي يحول أجسادنا المادية إلى جثامين شهداء. وأدعو أعضاء الجمعية العامة إلى إنقاذ غابات الأمازون بأكملها باستخدام الموارد التي يمكن تخصيصها في جميع أنحاء العالم لكفالة الحياة.

وبالنسبة للأعضاء الذين ليس لديهم القدرة على تمويل إعادة إحياء الغابات أو الذين يصعب عليهم تخصيص أموال للحياة أكثر من الأسلحة، أدعوهم إلى تخفيض الديون الخارجية حتى يتسنى لنا تخصيص مساحات من ميزانيتنا الخاصة لذلك، يمكن من خلالها العمل على إنقاذ البشرية والحياة على هذا الكوكب. ويمكننا أن نفعل ذلك إذا لم يكونوا راغبين في ذلك. فلنبدل الدّين بالحياة والطبيعة.

مالية وتكنولوجية كثيرة كما نتاح لنا الآن. ومع ذلك، لا يزال خمس سكان العالم يواجهون حاليا معدلات مُعظلة من الفقر والجوع. كان العالم يهدف إلى الوصول إلى القضاء على الفقر والجوع بحلول عام ٢٠٣٠ في إطار أهداف التنمية المستدامة، ولكن بالنظر إلى التطورات الأخيرة، يبدو أننا نبتعد عن إنجازاتنا المتوقعة. لقد حان الوقت لكي نسلط الضوء على طريقنا، ولا يمكن القيام بذلك إلا من خلال التعاون والتضامن الدوليين واتباع نهج عادلة ومنصفة في تعاملاتنا مع بعضنا البعض. نحن بحاجة إلى اتخاذ إجراءات معاً للتصدي لتحديات مصيرنا المشترك. وتركيا مستعدة لإظهار استعدادها للقيام بذلك، كما فعلنا مع الجائحة وأزمة تغير المناخ.

وأظهرنا أيضاً موقفنا في مكافحة الأزمة الناجمة عن النزاع - الروسي الأوكراني. لقد تجاوز النزاع الأوكراني عتبة السبعة أشهر، ونعتقد أنه في حين أنه لن يكون هناك أبداً فائز في هذه الحرب، فإنه لا ينبغي أن يكون هناك أي خاسر في عملية السلام العادلة. وذلك أمر مهم بالنسبة لنا، لأننا أكدنا باستمرار على أهمية استخدام الدبلوماسية، من خلال الحوار، من أجل تسوية المنازعات نهائياً وعلى نحو حاسم. ولهذا السبب جمعنا الأطراف في منتدى أنطاليا الدبلوماسي، ثم في اسطنبول، بغية تيسير عملية المصالحة.

ونتيجة لجهودنا الكبيرة مع الأمين العام، تمكنا من تصدير الحبوب الأوكرانية عبر البحر الأسود ووجدت طريقها إلى أسواق عالمية أخرى. ولا يزال الاتفاق الذي تم التوصل إليه في اسطنبول لتمكين تلك الصادرات، مبادرة البحر الأسود بشأن الحبوب، أمراً بالغ الأهمية، وستزداد تلك الصادرات بمرور الوقت. وذلك الاتفاق، الذي تم التوصل إليه بالاشتراك مع الأمم المتحدة، هو أحد أعظم إنجازات منظمنا في العقود الأخيرة. وأعتقد أن المجتمع الدولي قد أحيا ثقته في الأمم المتحدة نتيجة للاتفاق الذي تم التوصل إليه في اسطنبول، لأنه أثبت مرة أخرى أن المفاوضات يمكن أن تسفر عن نتائج، وخاصة بشأن المسائل الحيوية لجميع الأطراف المعنية.

وقد اتبعنا نهجاً مماثلاً إزاء مسألة محطة زابوريجيا للطاقة النووية، التي تهدد أمن العالم بأسره. إن النزاع أخذ في التصاعد، ونحن نستثمر

أفضل النتائج الممكنة لنا ولبلداننا ولل بشرية بأسرها. أود أيضاً أن أهنئ السيد تشابا كوروشي على توليه رئاسة الجمعية العامة وعلى موضوعه لدورة الجمعية العامة لهذا العام، "لحظة فارقة: حلول تحويلية للتحديات المتشابكة"، الذي يبدو مناسباً جداً.

إننا نجتمع في وقت نحاول فيه التصدي للعديد من التحديات على نطاق عالمي. كان أحد أكبر الدروس المستفادة من جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) هو كيفية بناء التضامن الدولي في التصدي للتهديدات العالمية. وخلال الجائحة، تمكنت تركيا من تقديم المساعدات الإنسانية، دون أي تمييز، إلى أكثر من ١٦١ بلداً و ١٢ منظمة دولية. وساهمنا أيضاً في مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-١٩ على الصعيد العالمي، فضلاً عن جهود اللقاحات الوطنية والمحلية، في خدمة الجنس البشري بأسره. وفي العام الماضي، صدقنا على اتفاق باريس بشأن تغير المناخ من أجل إظهار مدى تصميمنا على مكافحة تغير المناخ وهدفنا المتمثل في أن نصبح بلداً عديم الانبعاثات بحلول عام ٢٠٥٣. وعقدنا أيضاً المؤتمر السادس عشر للأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي في اسطنبول، مما أظهر استعدادنا لأن نصبح رواداً في مكافحة تغير المناخ.

لقد تأثر الاقتصاد العالمي بشدة بمشاكل سلسلة الإمداد الناجمة عن الجائحة، ومع إضافة الأزمة الروسية - الأوكرانية نشهد موجة جديدة من الصدمات. إن أسعار الطاقة والغذاء والمواد الخام آخذة في الازدياد، مما يخلق ضغطاً هائلاً من التضخم، الذي له تداعيات كبيرة على اقتصادات العالم وأنظمة الرعاية الاجتماعية. وقد أثبتت تلك التطورات مرة أخرى الأهمية البالغة لأمن إمدادات الطاقة. ومنذ بدء الصدمة، ركزت تركيا على الطاقة ليس كفضية منافسة، ولكن كمجال للتعاون. ومع الأخذ في الاعتبار احتياجاتنا الخاصة، قمنا بإحياء العديد من المشاريع لدعم أمن الطاقة، ليس في منطقتنا فحسب، ولكن أيضاً على نطاق عالمي. وفي ضوء التطورات مؤخراً، أثبت نهجنا فعاليته.

كما أن الحالة التي نواجهها قد عرضت أمن الإمدادات الغذائية للخطر. هذا هو القرن الحادي والعشرون - لم نتح لنا قط فرص

وفي ذلك الصدد، ما فتئنا نشدد على ضرورة إيجاد تسوية سلمية دائمة وموثوقة للنزاع السوري في إطار قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وأعتقد أنه إذا استمر ذلك النزاع، فإنه سيهدد أمن أراضي سورية ورفاهها وأمن منطقتنا. لقد استضاف بلدنا ٤ ملايين مدني من أصل سوري حتى الآن.

وأعتقد أنه يجب على مجلس الأمن أن يتحمل مسؤوليته عن تمديد القرار ٢٦٤٢ (٢٠٢٢) لتمكين آلية المعونة الإنسانية التي أنشئت في شمال غرب سورية. إننا نحارب هناك المنظمات الإرهابية، مثل حزب العمال الكردستاني وفروعه، والتي تشكل تهديدا كبيرا وواضحا لتركيا وقواتها الأمنية. وتغير تلك المنظمة الإرهابية اسمها على أساس مستمر وتحاول إضفاء الشرعية على نفسها. ويجب أن نحث القوى العالمية على التوقف عن تسليح تلك المنظمات الإرهابية والتوقف عن ارتكاب نفس أخطاء الماضي.

إننا أقوياء بما فيه الكفاية لاتخاذ كل التدابير اللازمة لمكافحة الإرهاب وأود أن أذكر الجميع بذلك مرة أخرى. لن نتوانى أبداً عن مكافحة الإرهاب وسنعد العزم دائماً على اتخاذ الإجراءات اللازمة لمكافحته. ونسعى إلى بذل كل ما في وسعنا وبأقصى قدر من الإخلاص لضمان أن يتمكن الأشقاء والشقيقيات السوريون من العودة إلى بلادهم بطريقة كريمة وآمنة وأمونة.

ونسعى إلى تهيئة الظروف المؤاتية لعودة المدنيين الذين فروا من الحرب إلى وطنهم وضمان أن يعيشوا حياة كريمة. ونحن نبني ١٠٠ ٠٠٠ منزل من الطوب في عدة أجزاء من سورية حتى يتمكنوا من أن يجدوا ملاذاً هناك. واكتملت بالفعل الغالبية العظمى من هذه المنازل وسُلمت إلى أصحابها. كما بدأنا الاستعدادات لبناء ٢٠٠ ٠٠٠ وحدة سكنية إضافية حتى يتمكن مليون سوري من العودة إلى وطنهم. وستكتمل تلك المشاريع في مناطق آمنة في ما مجموعه ١٣ مركزاً ومنطقة ريفية، ونحن بحاجة إلى دعم المجتمع الدولي لكي يتسنى تحقيق ذلك. ونحن بحاجة إلى أن يبدي جميع أصحاب المصلحة في ذلك المشروع تضامناً والتزاماً جادين.

جهوداً هائلة من أجل كفالة إنهاء الحرب من خلال حماية سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية بشكل نهائي. ونحث جميع المنظمات الدولية وبلدان العالم على دعم مبادرات تركيا السلمية لتسوية النزاع بصورة نهائية وحاسمة. ونحن بحاجة إلى مخرج رصين من هذه الأزمة، لا يمكن التوصل إليه إلا من خلال حل دبلوماسي عقلاني وعادل ومناسب.

ومن ناحية أخرى، أظهرت جميع الكوارث التي تؤثر على ملايين الناس مرة أخرى أنه سيتعين على الأمم المتحدة أن تكون أكثر نجاعة وتأثيراً بكثير، وأن عليها مسؤولية استثمار المزيد من الجهود في حل المشاكل على نطاق عالمي. وسيتعين على الأمم المتحدة أن تكون أكثر شمولاً للجميع وأن تتمكن من إيجاد حلول فعالة لعالم أكثر إنصافاً. ويجب أن تصبح الأمم المتحدة منظمة دولية يمكن فيها النهوض بالإرادة المشتركة للجنس البشري بأسره. ويجب أن يكون مجلس الأمن على وجه الخصوص أكثر فعالية وديمقراطية وشفافية وخضوعاً للمساءلة، وأن يؤدي واجبه بغية مساعدة الجنس البشري بأكمله في بحثه عن السلام والعدالة والرفاه. وسيكون ذلك نقطة تحول لنا جميعاً. ولكي نتذكر مسؤوليتنا الجماعية، ما فتئنا نكرر التأكيد على أن عالماً واحداً أفضل من خمسة عوالم وأنه لا يزال بالإمكان بناء عالم أكثر إنصافاً. وقد كررنا هذه الملاحظات من على كل منصة وفي كل فرصة. ونحن ملتزمون وعاقبو العزم في كفاحننا ونتوقع من العالم بأسره أن يدعمنا. ولذلك، فإنني أدعو الجمعية العامة مرة أخرى إلى تقديم دعمها.

إن رؤيتنا للسياسة الخارجية موجهة دائماً نحو السلام. ونعمل بلا كلل، بدءاً من منطقتنا، لضمان أن يسود السلام في العالم بأسره. وفي سياق مبادرة "الوساطة من أجل السلام"، التي ننفذها تحت رعاية الأمم المتحدة، نعمل بلا كلل لحل النزاعات في أوروبا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا ومناطق أخرى. ونحن نسعى إلى العمل في مجال الوساطة أو التيسير من أجل تسوية المنازعات نهائياً. فبلدنا يقع في قلب منطقة محاطة بالنزاعات، ولكننا نسعى إلى أن نكون جزءاً من الحل بدلاً من أن نكون جزءاً من المشكلة، وهو أمر لا يمكن تحقيقه إلا من خلال المبادرات التي نختار الاضطلاع بها.

معنا من أجل الإسهام في استقرار وسلام ورفاه منطقتنا بأسرها والعالم، ونحن على استعداد للعمل معهم.

ومن منظور أمني عالمي، يتعين علينا التركيز على شمال أفريقيا وشرق البحر الأبيض المتوسط. وفي هذا الإطار، من الأهمية بمكان إرساء الاستقرار والرفاه في ليبيا، ليس من أجل العالم فحسب، ولكن المنطقة بأسرها. وتؤيد تركيا بقوة جهود الأمم المتحدة في هذا الصدد. إننا نريد حماية سيادة الشعب الليبي ووحدته وسلامته وضمان بلوغه المستوى المنشود من الازدهار. وينبغي إجراء انتخابات نزيهة وشاملة في ليبيا ويجب تشكيل حكومة قوية تتمتع بشرعية مكتسبة من إرادة الشعب هناك، وهو أمر يتعين علينا جميعا أن نعمل من أجله.

وبغية ضمان السلام والرخاء في جميع أنحاء الشرق الأوسط، يتعين وضع حد للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني بشكل نهائي عن طريق التوصل إلى حل قائم على وجود دولتين، وهو أمر نؤيده بقوة. ويجب أن نحافظ على الهوية التاريخية والثقافية للقدس وأن نحترم الحرم الشريف ويجب أن نوقف المستوطنات غير القانونية في المناطق المحتلة من خلال توفير ضمانات أمنية للفلسطينيين وممتلكاتهم. ويجب أن نتوصل إلى حل دائم وعادل للمنطقة، وعاصمتها القدس الشرقية، ومن خلال إقامة دولة فلسطينية حرة ذات سيادة. هذا هو الحل الوحيد. إنه يخدم المصالح العليا للشعب الفلسطيني والشعب الإسرائيلي والمنطقة والعالم بأسره. وسنسهم ببذل الجهود لجعل ذلك ممكنا.

وتقع على عاتق المجتمع الدولي أيضا مسؤولية زيادة القدرة المؤسسية والمالية لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

كما أن القلق يساورنا إزاء المشاكل في إيران. وما فتئت نؤيد دائما خطة العمل الشاملة المشتركة. نحن بحاجة إلى الدبلوماسية والحوار لتسوية النزاعات المتعلقة ببرنامج إيران النووي بشكل نهائي.

وفيما يتعلق بأذربيجان، لقد أتاح تحرير أراضيها المحتلة فرصة تاريخية لتحقيق سلام واستقرار دائمين في جنوب القوقاز. وقد دعمت

لا يمكن حل مشكلة الهجرة غير النظامية - أي أزمة اللاجئين - بترك الناس حتى الموت وبناء الجدران الحدودية ووضعهم في مخيمات اللاجئين. ولا يمكننا حل تلك المشكلة إلا من خلال بذل جهود تركز على الإنسان والحياة البشرية. ويجري اتباع ذلك النهج في اليونان، ويمكننا أن نرى بوضوح أن اليونانيين أصبحوا أكثر تسامحا بكثير تجاه اللاجئين في محيط بحر إيجه وشرق البحر الأبيض المتوسط.

إن تركيا لا تريد أن ترى المزيد من جثث الأطفال على شاكله الطفل ايلان تجرفها مياه البحر إلى الشاطئ. ولكن في الوقت نفسه، تقوم اليونان للأسف بصد هؤلاء اللاجئين بطريقة غير قانونية ومتمعدة، مما يحول بحر إيجه إلى مقبرة للاجئين. ففي الأسبوع الماضي، توفي رضيع عمره 9 أشهر يدعى آسام وطفل عمره 4 سنوات يدعى عبد الوهاب لأن قوات خفر السواحل اليونانية أغرقت قاربهما. وأعتقد أن الوقت قد حان لكي تقول أوروبا، وكذلك الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، "توقفوا" و "يكفي هذا" ردا على هذه الجرائم، التي هي جرائم ضد الإنسانية.

وفي بلد آخر مجاور لنا، وهو العراق، نسعى إلى بذل جهود كبيرة لضمان إحلال السلام وتحقيق الرخاء هناك أيضا. إننا نريد تحقيق المصالحة السياسية وتشكيل الوحدة السياسية في إطار هوية عراقية. ويجب أن نعمل معا من أجل تحقيق الرخاء المستدام في العراق ووقف الانتهاكات التي ترتكبها المنظمات الإرهابية هناك. ومع ذلك، هناك منظمات إرهابية تواصل استغلال عدم الاستقرار في العراق، ولن نتوقف أبدا عن محاربة المنظمات الإرهابية التي تتخذ من العراق مقرا لها والتي تقوم بأعمال عنف ضد تركيا.

وكما قلت في هذه القاعة مرات عديدة، سنكافح الإرهاب من دون أي تمييز وسيساعدنا التزامنا بالتضامن الحقيقي في تحقيق أهدافنا. وسنكافح الإرهاب بجميع أشكاله، بغض النظر عن أسماء جماعته، ونريد من حلفائنا - أصدقائنا - التضامن والالتزام اللذين نحتاج إليهما. ومن الطبيعي أن نتوقع من الآخرين أن يتعاونوا معنا، لا مع المنظمات الإرهابية والأنظمة التي يقودها طغاة. ونريد من جيراننا أن يتضامنوا

والهرسك وصربيا وكرواتيا. وأعتقد أن الانتهاء من الانتخابات في البوسنة والهرسك سيسهم إسهاما هائلا في عملية الحوار بين بلغراد وبريشينا وفي استقرار المنطقة.

وتريد تركيا، كبلد، أن تُحل جميع القضايا في بحر إيجة وفي شرق البحر الأبيض المتوسط في إطار علاقات حسن الجوار ووفقا للقانون الدولي. إن البلدان التي تسعى إلى استعراض القوة في منطقتنا تبدو حمقاء وهي ليست ندا لنا. في شرق البحر الأبيض المتوسط، يعتمد السلام والاستقرار على احترام حقوق جميع الأطراف. ونتوقع من اليونان أن تتحي جانبا سياساتها الاستنزائية وتستجيب لنداءاتنا للتعاون والتضامن.

نعتمد أن مؤتمر شرق المتوسط، الذي أوصينا به سابقا، سيخدم ذلك الغرض. وحقيقة أن محاورينا لم يبذلوا حتى أدنى جهد للاستجابة لتلك الدعوة تبين من يؤيد السلام والحوار ومن يؤيد النزاع. سندافع تركيا دائما عن حقوقها في بحر إيجة وشرق البحر الأبيض المتوسط ولن تستسلم أبدا لاستراتيجيات التصعيد التي تتبعها بلدان أخرى.

وفيما يتعلق بمسألة قبرص، لقد سعينا دائما للتوصل إلى حل عادل ودائم ومستدام، ونعمل مع الجمهورية التركية لشمال قبرص من أجل تلك الغاية. هناك دولتان وشعبان مختلفان في تلك الجزيرة، وينبغي قبول ذلك عالميا. إن قبول السيادة المتساوية والمركز الدولي المتساوي للقبارصة الأتراك أمر أساسي للتوصل إلى تسوية في الجزيرة. ومن ثم، ندعو المجتمع الدولي إلى وضع حد لقمع القبارصة الأتراك والجزاءات المفروضة عليهم.

إن اليونان، وهي عضو في الاتحاد الأوروبي، تصد اللاجئين بشكل غير إنساني في بحر إيجة وتفرض سياسات ضد الأقلية المسلمة التركية في انتهاك لالتزاماتها القانونية. نأمل أن تضع اليونان حدا لجميع تلك الممارسات الخاطئة وأن يتوقف الاتحاد الأوروبي عن غض الطرف عن تلك الأعمال اللاإنسانية وغير القانونية.

إن قيمة تعاون تركيا مع الاتحاد الأوروبي مهمة في مواجهة التحديات الإقليمية والعالمية. وباعتبار تركيا حليفا قويا لحلف شمال

تركيا العملية بين أذربيجان وأرمينيا. واتخذنا خطوات هامة لأفضل استفادة من تلك الفرصة. وقد ألفت الاشتباكات الأخيرة بظلال قاتمة على تلك التطورات الإيجابية، ولكننا نعتقد أنه لا يزال من الممكن تحقيق سلام مستدام بين هذين البلدين. وسنقف دائما إلى جانب إخواننا الأذربيجانيين في بناء ديارهم ومستقبلهم بطريقة مشروعة ومبررة.

إن فتح طرق النقل في المنطقة، دون إبطاء، وهي مسألة تهم بلدنا أيضا بشكل وثيق، سيسهم كثيرا في رفاه المنطقة بأسرها.

في الوقت نفسه، عانت أفغانستان من النزاعات والإرهاب والفقر لما يقرب من نصف قرن، وتمر حاليا بفترة مليئة بالتحديات. يجب على الحكومة المؤقتة أن تتخذ الخطوات اللازمة لحماية حقوق الإنسان الأساسية، والتي يمكن أن تمهد الطريق لبعض التطورات الواعدة. وستواصل تركيا دعم إخوانها وأخواتها الأفغان خلال تلك العملية.

إن الهند وباكستان، بعد حصولهما على السيادة والاستقلال قبل ٧٥ عاما، لم تحققا بعد السلام والتضامن بين بعضهما البعض، وهو أمر مؤسف. نأمل ونصلي من أجل إحلال سلام وازدهار عادلين ودائمين في كشمير.

ونود أن نعرب عن خالص تعازينا لشعب باكستان فيما يتعلق بالفيضانات الكارثية التي حلت به مؤخرا. وفي مواجهة ذلك الفيضان، أطلقنا حملة مساعدات إنسانية، وهي مستمرة. إننا ندعو المجتمع الدولي إلى دعم الشعب الباكستاني خلال هذه الفترة المؤسفة والمؤلمة. نحن ندعم العودة الآمنة والطوعية والكريمة لمسلمي الروهينغا إلى وطنهم.

ولدينا حساسية شديدة تجاه حماية الحقوق والحريات الأساسية للأتراك الأويغور المسلمين بطريقة لا تهدد السلامة الإقليمية للصين وسيادتها.

وفي البلقان، نستثمر جهودا هائلة على جبهات متعددة لتعزيز السلم والاستقرار وتسوية المنازعات عن طريق الحوار. وقد قمنا في بداية أيلول/سبتمبر بزيارة رسمية إلى المنطقة، بما فيها البوسنة

وأعرب عن تمنياتي بالصحة والسلام لجميع الدول. ومرة أخرى، أود أن أعرب لجميع الدول الأعضاء، بالأصالة عن نفسي وباسم بلدي، عن تقديري واحترامي.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية تركيا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد رجب طيب أردوغان، رئيس جمهورية تركيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** قبل المتابعة، أود أن أذكر بأن المداخلات الوطنية تقتصر مدتها على ١٥ دقيقة. وأرجو من الوفود التكرم بالتقيد بالمدة الزمنية المحددة.

**خطاب السيد صدر جباروف، رئيس جمهورية قيرغيزستان**

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية قيرغيزستان.

اصطحب السيد صدر جباروف، رئيس جمهورية قيرغيزستان، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد صدر جباروف، رئيس جمهورية قيرغيزستان، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**الرئيس جباروف (تكلم باللغة القيرغيزية وقدم الوفد ترجمة شفوية إلى الإنكليزية):** أود أن أهنئ دولة هنغاريا الشقيقة على انتخاب ممثلها، السيد تشابا كوروشي، رئيساً للجمعية العامة في دورتها السابعة والسبعين. وأتمنى لكم، سيدي الرئيس، كل النجاح في هذا المنصب الدولي المهم. وتقف جمهورية قيرغيزستان على أهبة الاستعداد لدعمكم. وفي الوقت نفسه، أود أن أشكر السيد عبد الله شاهد، رئيس الجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين، على ما اضطلع به من عمل شاق خلال ما يمر به المجتمع الدولي من أوقات صعبة، وكذلك على دعمه للمبادرات الدولية لبلدي.

لقد أنشئت الأمم المتحدة قبل ٧٧ عاماً عقب أسوأ حرب عالمية شهدتها تاريخ البشرية. ولعل الدول المؤسسة للأمم المتحدة، التي وقعت

الأطلسي فهي تحتفل بالذكرى السنوية السبعين لعضويتها في المنظمة. لدينا مبادرات دبلوماسية وقدرات عسكرية تسهم في أمن المنطقة الأوروبية - الأطلسية. ونسعى إلى الإسهام في أمن القارة الأوروبية واستقرارها وازدهارها. وبوصفنا جزءاً من آسيا على الساحل الغربي لأوروبا، نحن نقود أيضاً مبادرات في القارة الآسيوية، مثل مبادرة "آسيا من جديد"، بغية الاضطلاع بدور أكثر استباقية.

ونحن نحاول إقامة اتصالات وتضامن أوثق مع البلدان الأفريقية من خلال المبادرات العالمية التي اتخذناها مؤخراً. وفي هذا السياق، عقدنا في إسطنبول في الفترة من ١٦ إلى ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١ مؤتمر القمة الثالث للشراكة التركية - الأفريقية، الذي حضره أصدقائنا الأفارقة على نطاق واسع. لقد أظهرت تركيا دائماً التزامها، كشريك متساو، تجاه مسيرة أفريقيا نحو الاستقرار والتنمية والازدهار.

كما أن تعاوننا مع أمريكا اللاتينية يزداد قوة، على أساس الاحترام المتبادل، وسنستثمر الجهود على الصعيد المؤسسي لنصبح أكثر استباقية في أمريكا اللاتينية.

إن المجتمع الدولي يهتز من جراء تحديات عديدة. وأكبر تهديد نواجهه حالياً هو فقدان الرغبة في العيش معاً.

ويساورنا قلق عميق إزاء تزايد العنصرية والتمييز وكره الأجانب وكرهية الإسلام في السنوات الأخيرة. وقد دعونا مراراً وتكراراً إلى إعلان يوم ١٥ آذار/مارس، وهو التاريخ الذي وقع فيه الهجوم الإرهابي على المسلمين في نيوزيلندا، يوماً دولياً لمكافحة كراهية الإسلام، ونكرر ذلك النداء مرة أخرى. وقد اتخذنا إجراءات، أولاً في إطار منظمة التعاون الإسلامي ثم في إطار الجمعية العامة، لكفالة إعلان ذلك التاريخ يوماً دولياً لمكافحة كراهية الإسلام، ونأمل أن تتحقق تلك الرغبة.

شغل الرئيس مقعد الرئاسة.

وكما أكدت مراراً من قبل، فإننا نعتبر كراهية الإسلام كمعاداة السامية. ونعتبرها أيضاً جريمة ضد الإنسانية. ومن هذا المنطلق، أمل أن تتمكن الجمعية العامة، في دورتها السابعة والسبعين، من تحقيق الأهداف التي تستجيب لتوقعات وتطلعات الجنس البشري بأسره.

ضد السلامة الإقليمية لأية دولة أو ضد استقلالها السياسي. ونقدر عاليا، حين ننظر إلى الوراثة إلى الطريق الشائك الذي سلكه بلدنا، إسهام الأمم المتحدة المتعدد الأوجه في تشكيل قيرغيزستان دولة مستقلة وذات سيادة وعضوا متساويا ومسؤولا في المجتمع الدولي. ولن ينسى شعبنا أبدا دعم أسرة الأمم المتحدة ومساعدتها له في تشكيل المؤسسات السياسية والعامة والمدنية وتعزيز الديمقراطية وإرساء اقتصاد السوق. وباسم شعبنا الكريم وبالأصالة عن نفسي، أعرب عن امتناني لجميع قادة منظومة الأمم المتحدة وموظفيها، الذين ساعدونا بإخلاص وتفان على تحقيق حلم شعب قيرغيزستان الذي دام قرونا بإنشاء دولته المستقلة. ولهم منا كل التقدير والامتنان.

وأعتمد هذه الفرصة لأطلع المجتمع الدولي من على هذا المنبر آخر التطورات على الحدود الجنوبية لبلدنا، فيما يتعلق بتفاهم الحالة على الحدود القيرغيزية - الطاجيكية.

أولا، أود أن أتطرق بإيجاز إلى التاريخ. لقد مهد انهيار الاتحاد السوفياتي في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ الطريق أمام نزاعات إقليمية ومشاكل حدودية لم يقنن بعضها حتى يومنا هذا. وفي حين كان هناك أكثر من ٢٠ منطقة متنازع عليها على طول محيط الحدود السوفيتية الصينية، كان خمس منها في قيرغيزستان.

وأود أن أذكر المجتمع الدولي بفخر بأننا نجحنا في الانتهاء من مسائل تنظيم الحدود، أولا مع جمهورية الصين الشعبية في عام ١٩٩٦ ومع الصين وجمهورية كازاخستان عند نقطة تقاطع حدود البلدان الثلاثة في عام ١٩٩٩، وبعد ذلك مع جمهورية كازاخستان في عام ٢٠١٧. وقد أكملنا، من الناحية العملية، عملنا مع جمهورية أوزبكستان ونحن على وشك التوقيع على اتفاق بشأن الحدود المشتركة لدولتنا. ويسرني أن أشير إلى أن حدود دولتنا مع هذه البلدان الثلاثة المجاورة أصبح يسودها السلام وحسن الجوار والصداقة والتعاون المتبادل المنفعة.

وفيما يتعلق بالعلاقات مع جمهورية طاجيكستان، أود أن أشير إلى ما يلي. ما فتئ شعبنا المجاوران القريبان يعيشان جنبا إلى جنب منذ فترة طويلة. نحن متحدون بالقيم والثقافة والتقاليد والعادات

على الاتفاق الدولي لإنشاء المنظمة في سان فرانسيسكو في عام ١٩٤٥، اعتقدت بسداجة أن الحروب والدمار والجوع والمعاناة ستنتهي إلى الأبد. ولا أعتقد ذلك. فالنجاح ممكن متى كان هناك تفاهم متبادل على ضرورة حل النزاعات والخلافات بروح من حسن النية والقبول بالحلول التوفيقية.

وقد شهد تاريخ الأمم المتحدة العديد من الانتصارات والنجاحات المهمة. وبالرغم من أن النزاعات تحدث بدرجات متفاوتة من الشدة في مناطق مختلفة من العالم، فقد اضطلعت الأمم المتحدة بدور موحّد هام كونها سلطة أخلاقية موكلة بصون السلام والأمن وتلبية رغبات الناس واحتياجاتهم.

والآن، وفي ظل التعقيد غير المسبوق في البيئة الجغرافية السياسية العالمية الذي أوجد توقعات مقلقة في المجتمع الدولي جراء التهديد بتدمير الأسس الجوهرية للتعايش السلمي وحثمة نشوب حرب كبرى، من المهم لنا جميعا أن نتذكر الهدف والغاية الأسمى المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، ألا وهي صون السلام والأمن الدوليين. وتحقيقا لتلك الغاية، يجب أن نتخذ تدابير جماعية فعالة لمنع نشوء أخطار تهدد السلام وإزالتها وقمع أعمال العدوان أو غيرها من الأعمال التي تخل بالسلام؛ والتذرع بالوسائل السلمية، وفقا لمبادئ العدالة والقانون الدولي، لحل المنازعات أو الحالات الدولية التي قد تؤدي إلى الإخلال بالسلام أو تسويتها؛ وإنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام مبدأ المساواة في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها الحق في تقرير مصيرها.

ومنذ أن أصبح بلدنا دولة، ما فتئنا ننتقد تقيدا صارما بميثاق الأمم المتحدة ونؤدي واجباتنا بحسن نية. وقد تزامن شهر آذار/مارس من هذا العام مع مرور ٣٠ عاما بالضبط على انضمام بلدنا إلى الأمم المتحدة، وقد احتفلنا مؤخرا، في ٣١ آب/أغسطس، بالذكرى السنوية الحادية والثلاثين لاستقلال جمهورية قيرغيزستان.

ونسعى دائما إلى حل منازعاتنا الدولية بالوسائل السلمية. ونمتنع دائما، في علاقاتنا الدولية، عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها

توفيقية مفيدة للطرفين. وألاحظ أن القوات المسلحة الطاجيكية شنت في نيسان/أبريل ٢٠٢١ عدوانا واسع النطاق غير مبرر وبدون استفزاز على أراضيها، مما أسفر عن مقتل ٣٦ مواطنا وإلحاق أضرار مادية جسيمة. على الرغم من أن قراري بمقابلة رئيس جمهورية طاجيكستان في دوشانبه قد تعرض لانتقادات شديدة من جانب الشعب القيرغيزي - الذي طالبنا بالاجتماع في مكان محايد - فقد سافرت إلى دوشانبه والتقيت بالرئيس رحمون في حزيران/يونيه ٢٠٢١ في محاولة لإيجاد حلول مفيدة للطرفين لمشاكل الحدود. ومن أجل شعبي، أنا على استعداد لقضاء ليس ١٠ ساعات فحسب في المفاوضات، كما فعلت في ذلك اليوم، ولكن أيضا أكبر قدر ممكن من الوقت لحل هذه المسألة نهائيا وبشكل حاسم.

وبطبيعة الحال، أيا كان الحل، ينبغي أن يكون مفيدا للطرفين. ومما يؤلمني أكثر أن أبلغكم بأنه في ١٤ و ١٥ و ١٦ أيلول/سبتمبر، وقعت اشتباكات عسكرية واسعة النطاق في جنوب قيرغيزستان. وعلى الرغم من جميع الاتفاقات التي سبق التفاوض بشأنها، هاجم الجانب الطاجيكي، بسوء نية، الحدود والأعيان المدنية على طول كامل محيط الحدود القيرغيزية - الطاجيكية. وتم إجلاء نحو ١٤٠.٠٠٠ من مدنيينا من المستوطنات الحدودية. ويجري الآن تزويدهم بالمساعدة اللازمة. وفي ذلك الصدد، أود أن أعرب عن خالص امتناني لمنظومة الأمم المتحدة وأصدقائنا وشركائنا على تضامنهم ودعمهم. لقد لحقت أضرار مادية جسيمة بالمرافق المدنية والعسكرية، بما في ذلك المنازل والمباني الإدارية والمدارس والمراكز الحدودية.

يمكن إصلاح أي ضرر مادي. ومع ذلك، لا يمكننا استعادة حياة مواطنينا الذين تعرضوا لإطلاق النار أو حياة المدافعين البواسل الذين ضحوا بحياتهم وقضوا وهم يقاتلون من أجل وطنهم. لن ننسى أبدا بسالة جنودنا الشجعان.

ونشعر بحزن عميق إزاء الاعتداءات المسلحة غير المبررة من جانب طاجيكستان، على الرغم من الاتفاقات والالتزامات الدولية المبرمة بين بلدينا. وتعني العبارة اللاتينية *pacta sunt servanda* الوفاء بالمعاهدات بحسن نية. ونحن على استعداد لمواصلة عملية

المشتركة. وننتشارك نفس الإيمان. إن بين شعبيينا روابط أسرية. إذ كان والدنا الأسطوري ماناس متزوجا من الأميرة الطاجيكية كانيكي.

وأذكر أيضا بأن انهيار الاتحاد السوفياتي، من الناحية القانونية، حدث في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ في مدينة ألماتي، جمهورية كازاخستان، عندما اعتمد رؤساء ١١ دولة مستقلة حديثا إعلان ألماتي بشأن إنشاء رابطة الدول المستقلة. وذكر الإعلان أن دولنا المستقلة تعترف بالسلامة الإقليمية لبعضها البعض وحرمة الحدود القائمة وتحترم كل منها. وهي تشير إلى أن تعزيز علاقات الصداقة وحسن الجوار والتعاون متبادل المنفعة، التي لها جذور تاريخية عميقة، يلبي المصالح الأساسية للشعب ويخدم قضية السلام والأمن. ومكتوب فيه أن البلدان تعترف بمسؤوليتها عن الحفاظ على السلم الأهلي والوئام الدولي. ووقع على تلك الوثيقة القانونية جميع رؤساء الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة البالغ عددهم ١١ رئيسا، بما فيها جمهورية طاجيكستان.

وقد أكد رئيس طاجيكستان، السيد إمام علي رحمون، المبدأ المذكور أعلاه في الإعلان المتعلق باحترام سيادة الدول الأطراف في رابطة الدول المستقلة وسلامتها الإقليمية وحصانة الحدود، المؤرخ ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤. لقد وقع ووافق. ومن المؤسف أنه يحيد عن هذا المبدأ الآن. قام بأول زيارة رسمية له إلى جمهورية قيرغيزستان في عام ١٩٩٨ بعد نهاية الحرب الأهلية الدموية في طاجيكستان. وفي وقت لاحق، أبرم اتفاقان ثنائيان مشتركين بين الدولتين، بين جمهورية قيرغيزستان وجمهورية طاجيكستان: الاتفاق المتعلق بأسس العلاقات بين الدولتين، بين جمهورية قيرغيزستان وجمهورية طاجيكستان المؤرخ ١٢ تموز/يوليه ١٩٩٦ والاتفاق المتعلق بعلاقات حسن الجوار والشراكة المؤرخ ٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٤. وأود أن أشير إلى أن كلا الاتفاقيين وقعا في دوشانبه.

ومنذ بداية العمل بشأن تسوية المسائل الحدودية بين دولتيينا، تصرف الجانب القيرغيزي دائما في امتثال تام لالتزاماته الدولية، بما فيها الالتزامات الثنائية، وأجرى المفاوضات بطريقة بناءة، مقدما حلولا



الدولي الكافي، قد لا يتمكن الكثيرون حتى من تحقيق المؤشرات الحاسمة لأهداف التنمية المستدامة.

وأود أن أؤكد مجددا التزام جمهورية قيرغيزستان الراسخ بأهداف التنمية المستدامة وتنفيذها التدريجي، مع مراعاة قدراتنا الوطنية. وأعتقد أن إمكانات بلدنا ينبغي أن تكون المصدر الرئيسي للتنمية المستدامة ومحركها. ومن أجل تلك الأغراض، تهدف جهودنا إلى تحقيق النمو المتسارع والنوعي للاقتصاد، بما في ذلك من خلال التعاون التجاري والاستثماري الإقليمي والدولي الذي يعود بالنفع المتبادل. فعلى سبيل المثال، تشارك قيرغيزستان بنشاط في عمليات التكامل والتعاون، بما في ذلك في الاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية ومبادرة "حزام واحد، طريق واحد" التي أطلقتها جمهورية الصين الشعبية.

ويعمل البلد بنشاط على تطوير قاطرة "الاقتصاد الأخضر". وفيما يتعلق بقطاع الطاقة الكهربائية، يجري تشغيل محطات صغيرة ومتوسطة الحجم لتوليد الطاقة الكهربائية. وسيشارك جارانا الموقران كازاخستان وأوزبكستان في بناء أكبر محطة لتوليد الطاقة الكهربائية - كامباراتا - مما سيعزز أمن الطاقة والاستخدام الأمثل للموارد المائية في المنطقة.

وبصفة عامة، أود أن أنوه بروح الوحدة والتفاهم والثقة والدعم التي تجلت في مدينة شولبون - آتا، قبل شهرين، عندما عُقد الاجتماع التشاوري الرابع لرؤساء دول وسط آسيا برئاسة قيرغيزستان. ويحدوني الأمل في أن يؤدي توقيع جميع الأطراف على معاهدة شولبون - آتا للصداقة وحسن الجوار والتعاون من أجل تنمية وسط آسيا في القرن الحادي والعشرين إلى فتح صفحة جديدة في العلاقات بين دولنا. ونحن ملتزمون بمواصلة العمل في ذلك الإطار.

في الختام، أود أن أؤكد للجمعية أن قيرغيزستان تدعم بالكامل الأمم المتحدة باعتبارها الهيكل العالمي الوحيد المأذون له من قبل جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة للتصدي للتحديات التي تواجه البشرية. ويحدوني الأمل في أن تواصل الأمم المتحدة أداء جميع وظائفها على النحو السليم وأن تساعد الدول الأعضاء في التغلب على

التفاوض بطريقة حضارية وقانونية، بأي شكل من الأشكال، مع جيراننا الطاجيك. ومع أن ثقتنا قد ضعفت بسبب الإجراءات الخارجة عن القانون التي اتخذتها جارتنا مؤخرا، فإننا على استعداد لمواصلة المفاوضات ونرحب بجهود الوساطة التي تبذلها المنظمات الدولية، بما فيها الأمم المتحدة، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي.

وقد وثقنا أدلة على الأعمال غير القانونية والسيئة النية التي قام بها الجانب الطاجيكي البارحة وفي العام الماضي. نحن لسنا أبدا أول من يبدأ الهجوم ولن نكون البادئين أبدا. فنحن نحاول دائما تجنب استخدام الأسلحة، وأكثر من ذلك، نحن لا نطلق النار أبدا على المدنيين العزل. ونحن مضطرون دائما إلى الرد وفقا لذلك وبشكل كاف على عدوان الجانب الطاجيكي. وفي ذلك الصدد، أشدد على أن الجانب القيرغيزي لا يطالب بأراضٍ أجنبية ولا ينوي التنازل عن سنتيمتر واحد من أراضيه لأي شخص. ونحن مقتنعون بأن جميع المسائل الحدودية والداخلية ينبغي أن تحل على طاولة المفاوضات، ونحن راغبون ومستعدون في هذا الصدد. وأهم قضية اليوم هي اعتماد تدابير عاجلة لكفالة الأمن والاستقرار في المناطق الحدودية، ووقف أي إجراءات تهدف إلى زيادة التوترات فيما بين السكان المحليين، وتعزيز الثقة بين دولتنا. ونحن مستعدون دائما للمفاوضات وتوضيح حدودنا. وفيما يتعلق بالمسائل العامة للأمم المتحدة، أود أن أشير إلى ما يلي.

هذا العام، وبعد مرور نصف فترة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، يمكننا الآن أن ننظر بموضوعية إلى الوضع الحقيقي في متناول اليد. لقد كان اعتماد أهداف التنمية المستدامة في عام ٢٠١٥، تحت شعار "عدم ترك أحد خلف الركب"، مثالا ساطعا على القدرة التفاوضية البناءة للمجتمع العالمي لمصلحتنا جميعا ولصالح الأجيال اللاحقة. وفي الوقت نفسه، أصبح من الواضح بالفعل أنه بسبب الظروف الموضوعية، بما في ذلك جائحة فيروس كورونا، تباطأ تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في البلدان النامية، بما فيها بلدنا. وبدون التمويل

وأصبحت الجزاءات الاقتصادية والسياسية معيارا جديدا يقوض سلاسل الإمداد التي تضمن الأمن الغذائي، مما يهدد الملايين، وخاصة في المجتمعات الضعيفة. وتساهم هذه المشاكل في التحديات المتزايدة المتمثلة في ارتفاع معدلات التضخم وفقدان الوظائف والمخاوف من حدوث ركود عالمي، خاصة بالنسبة للدول النامية. وأخيرا، تعوق هذه الأزمات بشدة الإجراءات العاجلة التي اتفقنا جميعا على اتخاذها لمكافحة تغير المناخ وتعزيز التنمية المستدامة.

قبل نحو ٧٧ عاما، دونّ الأعضاء المؤسسون في ميثاق الأمم المتحدة مبادئ وقواعد القانون الدولي التي نجحت في إرشادنا منذ ذلك الحين. وليس هناك ما هو أهم الآن من العودة إلى المبادئ الأساسية التي تكمن في جذور هذه المنظمة العالمية. وعلى وجه الخصوص، يجب أن نعيد التفكير في الصلات بين ثلاثة مبادئ أساسية: المساواة في السيادة بين الدول والسلامة الإقليمية للدول والتعايش السلمي بين الدول. فهذه المبادئ الثلاثة مترابطة. واحترام أحدها يعني احترام المبدأين الآخرين. وتقويض أحدها يعني تقويض الاثنين الآخرين. وعندما يضعف النظام العالمي لنزع السلاح - التقليدي والنووي على حد سواء - فإن تلك المبادئ الثلاثة تتعرض للتهديد.

وعلى العكس من ذلك، مع احترام هذه المبادئ الثلاثة، فإنها تزداد قوة. وتصبح معا أساسا لمزيد من التعاون بين الدول على كل المستويات: دون الإقليمية والإقليمية والعالمية. وهذه هي ثمار الازدهار العالمي. ولا يزال نظام القيم هذا، المتجسد في الأمم المتحدة، منارة أمل لملايين الناس في مختلف أنحاء كوكبنا. ويجب أن ندافع بقوة عن هذه القيم وعن الأمم المتحدة بوصفها جوهرها وعن روح التعاون التي تقوم عليها. وبعبارة أخرى، لا يمكننا ببساطة أن نستخف بالأمر ونرضى بالاستقطاب والانقسام. ولا يمكننا أن نتحمل التردد أو المصالح الضيقة، التي تضر بذلك الإرث المشترك وبمصلحتنا الجماعية. وهناك الكثير على المحك. ولذلك، فإن كازاخستان على استعداد للتعاون مع جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة بروح من الشمول وتعددية الأطراف وحسن النية. وأنا مقتنع بأنه لا يمكن التغلب على تحديات عصرنا إلا من خلال عمل البلدان معا. ولتحقيق أهدافنا المشتركة، يجب أن نمضي قدما في الاتجاهات التالية.

التحديات وحل المشاكل العالمية الملحة. وأحث جميع الدول الأعضاء على أن تقدم الدعم السياسي غير المشروط للمنظمة في هذه المرحلة العصبية على الصعيد الدولي وأن تتضامن معها.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية قيرغيزستان على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد صدر جباروف، رئيس جمهورية قيرغيزستان من قاعة الجمعية العامة.

**خطاب السيد قاسم - جومارت توكايف، رئيس جمهورية كازاخستان**

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية كازاخستان.

اصطحب السيد قاسم - جومارت توكايف، رئيس جمهورية كازاخستان، إلى قاعة الجمعية العامة.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد قاسم - جومارت توكايف، رئيس جمهورية كازاخستان، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**الرئيس توكايف (تكلم بالإنكليزية):** بادئ ذي بدء، أهني السيد كوروشي على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها السابعة والسبعين.

إننا نجتمع هنا في مقر الأمم المتحدة في وقت حرج بالنسبة للبشرية. ويبدو أن عالم اليوم قد دخل فترة جديدة من المواجهة الجيوسياسية المريعة على نحو متزايد. فالنظام الدولي القائم منذ أمد بعيد، والقائم على النظام والمسؤولية، يفسح الطريق لنظام جديد أكثر فوضوية ولا يمكن التنبؤ به. وفشل النظام العالمي للضوابط والموازن في صون السلام وتحقيق الاستقرار. والهيكلة الأمنية أخذ في التآكل. والريبة المتبادلة بين القوى العالمية تتعمق بشكل خطير. والعالم يقع فريسة لمجموعة جديدة من النزاعات العسكرية. ولأول مرة منذ جيلين، نواجه احتمال استخدام الأسلحة النووية، وليس حتى كمالنا الأخير. وتؤدي خطوط الصدع الجديدة إلى حواجز مصطنعة وعزلة اقتصادية.

النووية. ولهذا السبب أصبح نزع السلاح النووي جزءا رئيسيا من السياسة الخارجية الكازاخستانية، وسنكافح باستمرار من أجل عالم خال من الترسانات النووية.

وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم في هذا المجال إلا أن السجل برمته للأسف ليس إيجابيا. نشعر بالفزع من تزايد التنافس والخطب الرنانة بين الدول الحائزة للأسلحة النووية. ويساورنا القلق أيضا إزاء عدم إحراز تقدم من جانب المؤتمرات الاستعراضية للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. إن وضع آليات جديدة لضمان نزع السلاح وعدم الانتشار مهمة شاقة تنتظرنا.

وبالمثل، سلطت جائحة كوفيد-19 الضوء على الحاجة الملحة إلى إدارة المخاطر والأخطار البيولوجية والحد منها. وينبغي أن يكون من دواعي القلق العالمي أننا ما زلنا نعتمد على اتفاقية الأسلحة البيولوجية - التي مضى عليها الآن ٥٠ عاما - دون بذل أي جهد لإنشاء وكالة أو هيئة للتعاون الدولي. وفي هذا السياق، أود أن أكرر اقتراحي السابق لإنشاء وكالة دولية للسلامة البيولوجية.

إلى جانب التهديدات التي يتعرض لها الأمن الدولي، يتطلب تغير المناخ أيضا مزيدا من التعاون والتضامن الدوليين. يواجه الناس في جميع أنحاء العالم تهديدات وجودية من الطقس والتغير البيئي. وإذا أردنا تغيير هذا المد فإننا بحاجة إلى مزيد من العمل، ونحتاج إليه بسرعة. لقد اتخذ الكثير منا خطوات جريئة بالفعل. في كازاخستان، تعهدنا بالتحول الكامل لقطاع الطاقة المعتمد على النفط والفحم إلى اقتصاد صافي صفري بحلول عام ٢٠٦٠. ولإنقاذ كوكبنا، نحتاج إلى الاستثمار بمستويات أعلى مما شهدناه في أي وقت مضى.

ومع ذلك، لا يمكن أن يأتي العمل المناخي على حساب التنمية أو التحديث. ولذلك، في المؤتمر السابع والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في وقت لاحق من هذا العام، يجب على الدول الأعضاء، فضلا عن مجتمع الأعمال العالمي، أن تزيد مرة أخرى من التزامها بزيادة التمويل المناخي.

لقد كشفت الأزمات المتعددة والمتراطة غالبا في السنوات الأخيرة عن ثغرات كبيرة في الحوكمة العالمية. وأبرزت الحاجة إلى تحديث الأمم المتحدة وإصلاحها. ويجب أن تكون الأمم المتحدة أفضل استعدادا للتحديات والفرص المستقبلية. وفي هذا الصدد، ترحب كازاخستان بالمقترحات الواردة في تقرير الأمين العام عن خطتنا المشتركة (A/75/982). وهذه فرصة مهمة لإعادة تأكيد ميثاق الأمم المتحدة وتنشيط تعددية الأطراف وتعزيز تنفيذ الالتزامات القائمة والاتفاق على حلول ملموسة للتحديات الجديدة واستعادة الثقة بين الدول الأعضاء. ونتطلع إلى الإسهام في المشاورات خلال الاجتماع الوزاري في العام المقبل وفي عقد مؤتمر القمة المعني بالمستقبل لعام ٢٠٢٤.

يجب أن ننقل من مجرد الاستجابة للتحديات والأزمات العالمية إلى منع الاتجاهات الناشئة وتحسين التنبؤ بها وإدماج تقييماتنا في التخطيط الاستراتيجي وصنع السياسات. ولهذا الغرض بالذات، اقترحت كازاخستان قبل ٣٠ عاما فكرة عقد المؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا. وفي سياق التحديات والتهديدات الجديدة، نأمل أن نحول هذا المؤتمر إلى منظمة دولية مكتملة في مؤتمر القمة المقبل في تشرين الأول/أكتوبر، في أستانا، من أجل الإسهام في الوساطة وصنع السلام على الصعيد العالمي.

ومع بقاء ثماني سنوات فقط على عام ٢٠٣٠، تعرقل أهداف التنمية المستدامة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، وأزمة كوكبية ثلاثية - تغير المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث، والنزاعات في جميع أنحاء العالم. يتعين علينا أن نتحرك قبل فوات الأوان. ويجب أن تكون أولويتنا القصوى هي بناء القدرة على الصمود في وجه الاضطرابات المستقبلية وضمان انتعاش مستدام ومنصف وشامل للجميع. وتحقيقا لتلك الغاية، نحتاج إلى حوار صريح بين الشرق والغرب ونموذجا آمنا عالميا جديدا يقوم على مبادئ الثقة المتبادلة والتعاون المتعدد الأوجه. وبالنظر إلى الأزمة الحالية والتوترات الجيوسياسية المتزايدة، هناك حاجة ماسة إلى عملية تحت رعاية الأمم المتحدة يمكن أن تؤدي إلى انفراج ومنع نشوب النزاعات.

لقد عانت كازاخستان معاناة رهيبه من تجارب الأسلحة النووية السابقة، لذلك نفهم بوضوح شديد مخاطر تصاعد التوترات بين الدول

مع شركائنا في آسيا الوسطى، نحن ملتزمون بتعزيز التفاعل السياسي وتوثيق الروابط الاقتصادية لدفع منطقتنا إلى الأمام. لقد اتفقنا على التعايش كجيران جيدين وعلى تنويع تعاوننا. وتستند هذه العقيدة إلى مواردنا الطبيعية والزراعية الكبيرة، ورأس المال البشري، وإمكانات النقل والعبور. نحن سوق فاصلة بين الشرق والغرب، وبين الجنوب والشمال. ونعزز العمل مع جميع أصحاب المصلحة لمعالجة جدول أعمال إقليمي ملح يشمل تغيير المناخ، وبحر آرال، والاستخدام الرشيد للموارد المائية، وترسيم الحدود، ومكافحة التطرف، وتوسيع نطاق التجارة داخل المنطقة.

ولهذا السبب نرى من المهم إنشاء مركز إقليمي للأمم المتحدة لأهداف التنمية المستدامة لآسيا الوسطى وأفغانستان في ألماتي. وترى كازاخستان في أفغانستان المستقبل دولة مستقلة ومحايدة وموحدة ومزدهرة حقاً، تعيش في سلام مع جيرانها. ولذلك نحن نؤيد العملية الصعبة لبناء الدولة في ذلك البلد، بما في ذلك المساعدة الإنسانية المنقذة للحياة.

وبصفتي رئيس كازاخستان فإنني ملتزم تماماً ببناء كازاخستان عادلة، والتي يتمتع فيها كل مواطن بنفس الفرص والحقوق والحماية. ويجب أن تسود العدالة في بلدي. وسيصبح القانون والنظام دعامتين لمجتمعنا. الجزء الأكثر أهمية في هذا المسار هو الإصلاح السياسي التحويلي. ستجرى انتخابات رئاسية وبرلمانية في كازاخستان خلال الأشهر المقبلة. ووفقاً لاقتراحي، اقتضت الولاية الرئاسية على فترة ولاية واحدة مدتها سبع سنوات. ويشكل هذا إنجازاً حقيقياً في تنمية الديمقراطية في كازاخستان. وفي الوقت نفسه، سنلتزم التزاماً راسخاً بصيغتي المكونة من "رئيس قوي وبرلمان ذي سلطة وحكومة خاضعة للمساءلة". وأنا مقتنع بأن هذه الصيغة تخدم المصالح الوطنية لكازاخستان بشكل ممتاز.

ونهدف أيضاً إلى القضاء على الاحتكار في الاقتصاد. ونتخذ خطوات للتأكد من اضطلاع الأغنياء في مجتمعنا بدورهم في سعينا إلى تحقيق العدالة في كازاخستان، إلى جانب تنويع اقتصادنا وزيادة

ويتصل جدول الأعمال هذا اتصالاً مباشراً بأزمة الأمن الغذائي العالمية. إن بلدي، وهو سابع أكبر منتج للحبوب في العالم، هو سلة خبز آسيا الوسطى. ونحن ملتزمون بالاستفادة من هذه الإمكانيات الزراعية لمكافحة انعدام الأمن الغذائي العالمي. ستواصل كازاخستان العمل كمورد موثوق به للحبوب ومواد غذائية أساسية أخرى، أولاً وقبل كل شيء لأفقر البلدان. وهي تعترّم أيضاً زيادة تعاونها مع المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي، التي يوجد مقرها في كازاخستان، وكذلك مع وكالات الأمم المتحدة. ويتحتم في هذا الصدد استبعاد الأغذية والأسمدة من أي جزاءات وقيود أيا كانت.

مرة أخرى، تقتضي الاضطرابات الاقتصادية والاجتماعية الحالية بذل جهد جماعي. ولا يزال الالتزام بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ جزءاً لا يتجزأ من جدول أعمالنا الوطني والعالمي. بالإضافة إلى ذلك، فإن نظم التجارة العادلة بالغة الأهمية للانتعاش الاقتصادي العالمي. وفي هذا السياق، أود الإشادة بالقرارات البناءة الصادرة عن المؤتمر الوزاري الثاني عشر لمنظمة التجارة العالمية، برئاسة كازاخستان.

إن الحالة الجيوسياسية الراهنة تُبرز أيضاً أهمية وجود بنية تحتية عالمية موثوقة ومتنوعة للمرور العابر والنقل. ونحن نرى هذا في منطقتنا. وكازاخستان، أكبر بلد نام غير ساحلي، أصبحت ممراً برياً آسيوياً حيوياً إلى أوروبا. وقد نال طريق النقل الدولي العابر لبحر قزوين، أو الممر الأوسط، زخماً جديداً. ونتوقع أن يزداد حجم البضائع التي تمر عبر كازاخستان زيادة كبيرة في السنوات المقبلة. ويجب أن نضمن أن يصبح بحر قزوين بحراً للسلام ولفرص جديدة. وفي الأشهر المقبلة ستساعد كازاخستان في التخفيف من أكثر الآثار المباشرة لمحدودية فرص الحصول على الطاقة والمواد الخام الحيوية الناجمة عن اضطرابات التجارة وسلسلة التوريد. إننا نهدف على المدى الطويل إلى تنويع مصادرها للطاقة، مع التركيز بشكل خاص على الهيدروجين الأخضر ومصادر الطاقة المتجددة.

وإذ نتكلم عن آسيا الوسطى، ينبغي أن نضع في اعتبارنا أنها أصبحت بالفعل منطقة ذات فرص هائلة للتعاون الدولي. وبالتعاون

ويصادف هذا العام مرور ٣٠ عاما على الشراكة بين كازاخستان والأمم المتحدة. وقد أسهمت المنظمة بقوة في تشكيل كازاخستان المستقلة وتعزيزها. وخلال تلك الفترة، عملنا من أجل تحقيق أهداف الميثاق في جميع أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية، من المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس حقوق الإنسان وصولا إلى مجلس الأمن. وستظل كازاخستان في طليعة الجهود المبذولة للنهوض بمنظمة أكثر حداثة وكفاءة وشفافية وخضوعا للمساءلة.

ولم يحدث قط في التاريخ أن شهدنا هذه الحاجة إلى قيادة مسؤولة للأجيال القادمة. ومن شأن تذكر ماضيها أن يجعلنا نتحمل المسؤولية عن مستقبلنا. ولن ندخر جهدا، بالتعاون مع الدول الأعضاء الأخرى، في بناء مجتمع عالمي أكثر أمنا واستدامة وازدهارا.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية كازاخستان على البيان الذي أدلى به من فوره.

**اصطُحَب السيد قاسم - جومارت توكاييف، رئيس جمهورية كازاخستان، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.**

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** قبل المضي قدما، أود أن أذكر الوفود بأن المهلة الزمنية المتفق عليها للمداخلات الوطنية هي ١٥ دقيقة. ويرجى من الوفود التكرم بالتقيد بذلك.

**خطاب صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير دولة قطر**

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يليقه أمير دولة قطر.

**اصطُحَب صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير دولة قطر، إلى قاعة الجمعية العامة.**

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** يشرفني، باسم الجمعية العامة، أن أرحب في الأمم المتحدة بصاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير دولة قطر، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**الشيخ آل ثاني:** يسرني بداية أن أهني سعادة السيد تشابا كوروشي على توليه رئاسة الدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة،

الاستثمارات في رأس المال البشري. وفي الآونة الأخيرة، شرعت في إنشاء صندوق وطني للأطفال. وبدءا من عام ٢٠٢٤، سيُخصص ٥٠ في المائة من إيرادات الاستثمار من صندوق الرفاه الوطني لحسابات التوفير الخاصة للأطفال حتى بلوغهم سن الرشد. ويمكن استخدام هذه الأموال لأغراض التعليم أو السكن. وهناك صندوق خيرى خاص يعرف باسم "من أجل شعب كازاخستان"، يقدم الآن المساعدة للمواطنين العاديين في مجالات الرعاية الصحية والتعليم والضمان الاجتماعي.

ونهدف إلى توسيع نطاق تمكين المرأة ومشاركتها في الحياة الاقتصادية والعامة. إن التحول الوطني الشامل ليس بالعملية البسيطة، ومن المؤكد أننا سنواجه عثرات وصعوبات في الطريق. ولكن إذا أردنا حقا تلبية توقعات المواطنين الكازاخستانيين، فلا يمكننا أن نحيد عن هذا المسار الاستراتيجي.

وعلى مدى السنوات الثلاث الماضية، أجرينا تحولات جوهرية من خلال أربع حزم من الإصلاحات السياسية. فعلى سبيل المثال، بسطت القوانين الجديدة التي أقرها البرلمان تسجيل الأحزاب السياسية وخفضت عتبة دخول الأحزاب إلى البرلمان من ٧ في المائة إلى ٥ في المائة. ولتعزيز مشاركة المواطنين على نطاق أوسع في الحكم، توجد الآن حصة إلزامية بنسبة ٣٠ في المائة للنساء والشباب في قوائم الأحزاب الانتخابية. وإلخضاع الإدارات المحلية لمزيد من المساءلة، يُنتخب رؤساء البلديات المحليين مباشرة الآن. ولتعزيز ثقافة أكثر انفتاحا بين المجتمع والحكومة، أدخلنا تعديلات على قانون التجمع السلمي؛ ولم يعد من المطلوب الحصول على إذن من الحكومة. وقد ألغت كازاخستان، في أعقاب ما قطعته من التزامات الدولية بشأن الحق الأساسي في الحياة والكرامة الإنسانية، عقوبة الإعدام.

وتعول كازاخستان العادلة على تضامننا المتعدد الأعراق والطوائف. وسنحافظ على مبدأ "الوحدة في التنوع" بأي ثمن. وفي الأسبوع الماضي، عُقد المؤتمر السابع لزعماء الأديان العالمية والتقليدية في كازاخستان بنجاح. ومرة أخرى أبرز المؤتمر أهمية التسامح الديني والحوار والوساطة. ونحن على استعداد لبناء الجسور وتوفير منابر للحوار حيثما دعت الحاجة.

هنا أجدد التأكيد على تضامننا الكامل مع الشعب الفلسطيني الشقيق في تطلعه للعدالة. وأكرر التأكيد على ضرورة تحمل مجلس الأمن لمسؤوليته بالزام إسرائيل بإنهاء احتلال الأراضي الفلسطينية وإقامة دولة فلسطينية على حدود عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية.

وفي منطقتنا أيضاً، عجز المجتمع الدولي عن محاسبة مجرمي الحرب في سورية على ما ارتكبت أيديهم. وإمعاناً في الخذلان أصبح البعض يسعى لطي صفحة مأساة الشعب السوري دون مقابل، ويتجاهل التضحيات الكبيرة التي قدمها هذا الشعب المنكوب دون حل يحقق تطلعاته ووحدة سورية والسلم والاستقرار فيها.

ولا يجوز أن تقبل الأمم المتحدة أن يتلخص المسار السياسي في ما يسمى اللجنة الدستورية تحت رعايتها.

تقدم القضية السورية درساً مهماً بشأن عواقب غياب الرؤية البعيدة المدى لدى قوى المجتمع الدولي الفاعلة حين يتعلق الأمر بمعالجة معاناة الشعوب من الطغيان اللامحدود والفقر المدقع والحروب الأهلية قبل أن تصبح ظواهر مرافقة لها مثل اللجوء هي المشكلة التي تحتاج إلى حل.

نحن نقدرّ عالياً دور الدول التي استقبلت اللاجئين السوريين، ولكن لا يسعنا إلا أن نذكر أن علينا الالتفات إلى جذور القضايا قبل أن تطرق آثارها أبواب بلادنا.

وفي ليبيا، نطالب باتخاذ إجراء دولي وفوري لاستكمال العملية السياسية والاتفاق على القاعدة الدستورية للانتخابات، وتوحيد مؤسسات الدولة، والجميع بات يدرك أنه لا يمكن استعادة الدولة دون توحيد القوى العسكرية وإعادة تأهيل الفصائل المسلحة في جيش وطني واحد، ونبذ من يرفض هذا الحل ومحاسبته.

وفي اليمن، نرى بصيص أمل في توافق الأطراف على هدنة مؤقتة، ونتطلع إلى وقف شامل ودائم لإطلاق النار تمهيداً للتفاوض بين الأطراف اليمنية على أساس مخرجات الحوار الوطني والمبادرة الخليجية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وخاصة القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥).

متمنياً له النجاح. وأعرب أيضاً عن تقديرنا لسعادة السيد عبد الله شهيد، رئيس الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة، لما بذله من جهود. ونشتم الجهود التي يبذلها سعادة السيد أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة، من أجل تعزيز دور الأمم المتحدة وتحقيق أهدافها.

لقد تحول عالمنا إلى قرية عالمية تتداخل فيها همومنا وتتشابك قضاياها. ومع أن عالمنا تغير بوتيرة سريعة لناحية انتشار آثار أي حدث بيئي أو أزمة اقتصادية أو مواجهة عسكرية على المستوى العالمي، فإن مقارباتنا وأساليبنا لم تتطور بالبوتيرة ذاتها لتواكب هذه التغيرات الثورية. وسواء أكان الرأي أن العالم أحادي القطب أو متعدد الأقطاب، فإن السياسة الدولية لا تزال تدار بمنطق الدول المتفاوتة القدرات والمصالح والأولويات، وليس بمنطق العالم الواحد والإنسانية الواحدة. وأقصد تحديداً إدارة الأزمات العالمية من منظور مصالح ضيقة قصيرة المدى وتهميش القانون الدولي وإدارة الاختلاف بموجب توازنات القوى وليس على أساس ميثاق الأمم المتحدة واحترام سيادة الدول. وأقصد أيضاً عدم توفر آليات كافية للردع ومعاينة المعتدين على سيادة الدول وعجز المجتمع الدولي عن فرض التسويات حين يرفضها الطرف القوي في أي نزاع. وفي هذه الظروف تبرز أهمية الحكمة والعقلانية في سلوك القادة والتمسك بمبادئ العدالة والإنصاف في العلاقات بين الدول.

وندرك تماماً تعقيدات النزاع بين روسيا وأوكرانيا والبعد الدولي له. ومع ذلك، ندعو إلى وقف إطلاق النار ومباشرة السعي إلى حل سلمي للنزاع. فهذا ما سوف ينتهي إليه الأمر على كل حال مهما استمرت الحرب. ودوامها لن يغير هذه النتيجة، بل سوف يزيد من عدد الضحايا ويضاعف آثارها الوخيمة على أوروبا وروسيا والاقتصاد العالمي عموماً.

وعلى صعيد آخر، لا أعتقد أن مندوبي الدول الحاضرين يحتاجون إلى التذكير بأن القضية الفلسطينية لا تزال دون حل؛ وأنه في ظل عدم تطبيق قرارات الشرعية الدولية والتغير المتواصل للواقع على الأرض أصبح الاحتلال الاستيطاني يتخذ سياسة فرض الأمر الواقع، مما قد يغير قواعد النزاع فضلاً عن شكل التضامن العالمي مستقبلاً. ومن

لقد تسببت في نقص إمدادات الطاقة عقوداً من الضغط لوقف استثمارات الطاقة الأحفورية قبل توفير البدائل المستدامة والصدقية للبيئة التي يجب أن نسعى إلى تطويرها. ولا شك أن التغير المناخي وحماية البيئة عموماً يفرضان علينا تنويع مصادر الطاقة في أسرع وقت، لكن علينا أن نوفر الطاقة في هذه الأثناء، وأن ندرك بواقعية أن مستقبل الطاقة سيشمل مزيجاً متنوعاً من مصادرها المستدامة مثل الطاقة الشمسية والهيدروجين وطاقة الرياح والمصادر الهيدروكربونية.

ويفضل استثمار قطر في الغاز الطبيعي المسال منذ عقود خلت، تمكنا الآن من الشروع في توسعة حقل غاز الشمال، الذي سيلعب دوراً محورياً في التخفيف من أزمة نقص إمدادات الطاقة في أجزاء مهمة من العالم.

ثمة سلع مثل الطاقة والغذاء والدواء تحمّل مصدرها مسؤولية تتجاوز المسؤولية التجارية، وذلك بدءاً بالموثوقية واحترام العهود. ومن ناحية أخرى، لا يجوز حظر مرور مثل هذه السلع أو منع تصديرها أو استيرادها في مراحل الأزمات السياسية وفرض الحصار على الدول، وبالدرجة ذاتها لا يجوز استخدامها أداة في النزاعات، فهي ليست سلاحاً. تماماً، مثلما لا يجوز التحكم بمصادر المياه كأنها أدوات سياسية.

قد ترسم وقائع عالمنا اليوم صورة قاتمة عن مستقبل الإنسانية، ولكننا نؤمن بالحوار والعمل المشترك ومحاولة تفهم كل طرفٍ للطرف الآخر بأن يحاول أن يضع نفسه في مكانه ليرى الأمور من منظوره.

والدول الصغيرة والمتوسطة هي الأكثر حاجة لقواعد ثابتة تنظم العلاقات الدولية، فلا يصح أن تكون الاتكالية على الدول العظمى سبباً في التقاعس عن تحقيق التواصل بيننا. لكل منا دور يقوم به، وما يبدو اليوم مستحيلاً سيكون واقعاً إذا توفرت الرؤية والإرادة والنوايا الحسنة. إن النهج الذي اتخذناه في قطر هو التركيز على التنمية الوطنية والتنمية الإنسانية داخلياً، وعلى السياسة الخارجية القائمة على الموازنة بين المصالح والمبادئ، والوساطة في حل النزاعات بالطرق السلمية،

إننا نأمل أن يتحقق التوافق الوطني في كل من العراق ولبنان والسودان، من خلال ارتقاء النخب السياسية إلى مستوى المهام المطلوبة والمعروفة اللازمة ليكون ممكناً تحقيق تطلعات المواطنين، التي تضمن وحدة الشعب والوطن وتحفظ تنوعه في الوقت ذاته. ليس الأمر ممكناً فحسب، بل هو واقعي للغاية لو توفرت الإرادة والاستعداد لتقديم التنازلات للتوصل إلى تسويات والتخلي عن نهج المحاصصة الحزبية الطائفية التي ترفضها الأجيال الشابة.

نحن في قطر نؤمن بضرورة التوصل إلى اتفاق عادل حول البرنامج النووي الإيراني يأخذ في الاعتبار مخاوف الأطراف كافة، ويضمن خلو المنطقة من السلاح النووي، وحق الشعب الإيراني في الاستفادة من الطاقة النووية للأغراض السلمية. ليس لدى أحد بديل عن مثل هذا الاتفاق، وسوف يكون التوصل إليه في صالح أمن واستقرار المنطقة وسيفتح الباب لحوار أوسع على مستوى الأمن الإقليمي.

أما في أفغانستان، فإننا ندعو جميع الأطراف إلى الحفاظ على مكتسبات اتفاق الدوحة للسلام والبناء عليه، ومنها ألا تكون أفغانستان ملاذاً للأفراد والجماعات الإرهابية والمتطرفة، حتى يحظى الشعب الأفغاني بالاستقرار والازدهار الذي طال انتظاره.

لقد أكدنا مراراً على ضرورة حماية المدنيين في أفغانستان، واحترام حقوق الإنسان والمواطن، بما في ذلك حقوق المرأة، وحق الفتيات في التعليم، وتحقيق المصالحة الوطنية بين فئات الشعب الأفغاني، كما حذرنا من خطورة عزل أفغانستان وما يمكن أن يترتب على محاصرتها من نتائج عكسية.

بسبب الافتقار إلى التنسيق العالمي والتخطيط الرشيد والمتوازن للسياسات المتعلقة بالطاقة على مدى عقود عديدة، فإننا جميعاً نواجه اليوم أزمة طاقة غير مسبوقه. إذ يعيش ما يقرب من بليون شخص في العالم دون مصدر أساسي موثوق به للطاقة. ربما كانت أزمة الحرب في أوكرانيا جديدة، ولكن الأوضاع التي تتحول فيها الأزمات السياسية إلى أزمة طاقة ليست جديدة، فقد كانت تتفاقم بصمت حتى قبل الحرب في أوكرانيا.

أصطحب سمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير دولة قطر، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

**خطاب السيد يون سوك يول، رئيس جمهورية كوريا**

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية كوريا.

اصطحب السيد يون سوك يول، رئيس جمهورية كوريا، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد يون سوك يول، رئيس جمهورية كوريا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**الرئيس يون سوك يول (تكلم بالكورية؛ وقدم الوفد ترجمة شفوية إلى الإنكليزية):** أتقدم بخالص التهاني إلى سعادة السيد تشابا كوروشي على توليه رئاسة الجمعية العامة. ويحدوني الأمل في أن تستفيد الدورة السابعة والسبعون للجمعية العامة تحت قيادتكم، سيدي، من حكمة كل دولة عضو بغية تشكيل عالم أفضل. كما أعرب عن بالغ احترامي للأمين العام أنطونيو غوتيريش على تقانيه الدؤوب فيما يستهل ولايته الثانية.

بموجب ميثاق الأمم المتحدة، نحن مدعوون إلى السعي من أجل الدفع بالركي الاجتماعي قدماً ورفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح وإلى أن نضم قوانا كي نحافظ على السلام والأمن الدوليين. وعندما تتعرض حرية أي فرد في دولة ما للخطر، يجب على أعضاء المجتمع أن يتكاتفوا لدرد الخطر والدفاع عن الحرية. وبالمثل، عندما تكون حرية أي مواطن أو أدولة في المجتمع العالمي في خطر، فإن مجتمع الأمم هو الذي يجب أن يقف معا في تضامن للدفاع عن تلك الحرية.

ويشهد تاريخنا الحديث على عملية تضامننا ووجدتنا في حماية الحرية ودفع حضارتنا قدما. واليوم، يشهد المجتمع العالمي، المنكوب بمحاولات لتغيير الوضع الراهن بالقوة وبالأسلحة النووية وغيرها من

وإدراك مسؤوليتنا كمصدر للطاقة. وهو ما مكننا من ترسيخ سمعتنا كشريك موثوق به دولياً.

وسوف ترحب قطر بالعالم في تشرين الأول/نوفمبر من هذا العام عندما نستضيف بطولة كأس العالم. لقد تطلب التحدي الذي أقدمنا عليه منذ إثني عشر عاماً تصميماً وعزماً حقيقيين والكثير من التخطيط والعمل الجاد. وها نحن اليوم نقف على أعتاب استضافة منتخبات العالم وجماهيرها، ونفتح أبوابنا في الدوحة لهم جميعاً دون تمييز ليستمتعوا بكرة القدم وأجواء البطولة المفعمة بالحماس، وليشهدوا التطور الاقتصادي والحضاري في بلدي.

في هذه البطولة، التي تقام لأول مرة في دولة عربية ومسلمة، ولأول مرة في الشرق الأوسط عموماً، سيرى العالم أن إحدى الدول الصغيرة والمتوسطة قادرة على استضافة أحداث عالمية بنجاح استثنائي، كما أنها قادرة على أن تقدم فضاء مريحاً للتنوع والتفاعل البناء بين الشعوب.

ونلاحظ مؤشرات الأثر الإيجابي لهذا الحدث في منطقتنا فقد قامت دول عربية شقيقة باعتبار بطاقة هيا التي تشمل تأشيرة الدخول إلى قطر تأشيرة للدخول إلى تلك الدول أيضاً، ما قوبل بترحيب الرأي العام، وحفز الشعوب العربية على التطلع إلى مستقبل تزول فيه الحواجز بين الشعوب.

وسوف يفتح الشعب القطري ذراعيه لاستقبال محبي كرة القدم على اختلاف مشاربهم.

يقول تعالى: "وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا" (سورة الحجرات، الآية ١٣). ومهما تنوعت قومياتنا وأدياننا وأفكارنا، واجبنا هو أن نتجاوز العوائق، وأن نمد يد الصداقة ونبني جسور التفاهم ونحتفي بإنسانيتنا المشتركة. وبالأسالة عن نفسي وبالنيابة عن شعبي، أدعوكم جميعاً للحضور إلى قطر والاستمتاع بهذه البطولة الفريدة، فمرحبا بالجميع.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر أمير دولة قطر على البيان الذي أدلى به من فوره.



وفي عصر التطور الرقمي، تتمثل إحدى المهام الأكثر إلحاحاً للمجتمع العالمي والأمم المتحدة في تعزيز التعاون العالمي لتضييق الفجوة الرقمية التي تفاقم الاستقطاب بين الدول. ويجب على البلدان التي تحتل موقع الصدارة في مجال الابتكار الرقمي أن تقدم مساعدة أوسع نطاقاً للتعليم الرقمي ونقل التكنولوجيا والاستثمار في حين يجب على الأمم المتحدة أن تضاعف جهودها لتعبئة الدعم لتحقيق هذه الغاية.

وعلى الرغم من انتهاج سياسة لتصحيح أوضاع المالية العامة في الآونة الأخيرة، فقد زادت جمهورية كوريا من دعمها للمحتاجين باستخدام الموارد التي تم تأمينها من خلال إعادة هيكلة الإنفاق. وفي الداخل، نقدم المزيد من المساعدة للفئات الضعيفة اجتماعياً. وفي الخارج، قمنا بزيادة ميزانيتنا للمساعدة الإنمائية الرسمية. وكما أن توسيع نطاق الدعم للفئات المحرومة اجتماعياً يرسى الأساس للازدهار المستدام، فإن دعم دول العالم التي تواجه تحديات سيجعل الحرية والسلام العالميين أكثر استدامة.

إن كوريا، بوصفها عضواً مسؤولاً في المجتمع الدولي، ملتزمة بتحمل مسؤوليتها الواجبة والاضطلاع بدورها من أجل حرية المواطنين العالميين وازدهار المجتمع العالمي. وقد سرعت كوريا وتيرة البحث والتطوير في مجال علاجات ولقاحات مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، وتعهدت بتقديم ٣٠٠ مليون دولار لمبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-19 و ٣٠ مليون دولار لصناديق الوساطة المالية التابعة للبنك الدولي، من بين أمور أخرى، وبالتالي توسيع مساهماتها في بناء هيكل صحي عالمي أقوى. ونشارك أيضاً في المفاوضات الرامية إلى التوصل إلى اتفاق بشأن الجوائح في إطار منظمة الصحة العالمية. وكفالة استجابة أكثر فعالية لفاشيات الأمراض المعدية في المستقبل، ستستضيف كوريا اجتماعاً وزارياً لبرنامج العمل من أجل الأمن الصحي العالمي في سول في تشرين الثاني/نوفمبر المقبل. وبالإضافة إلى ذلك، ستزيد كوريا مساهمتها في الصندوق العالمي زيادة كبيرة ونتكاتف مع شركائنا في كفاحنا ضد الأمراض المعدية، بما فيها الإيدز والسل والملاريا.

أسلحة الدمار الشامل وابتهاكات منهجية لحقوق الإنسان، تعرض حرية وسلام مواطنيه للخطر عرضة للخطر مرة أخرى. ويجب التغلب على هذه الأخطار التي تهدد الحرية والسلام من خلال التضامن والالتزام الذي لا يعرف الخوف بإطار القواعد العامة العالمية التي توطدت على مر السنين في إطار منظومة الأمم المتحدة.

إن موضوع دورة الجمعية العامة لهذا العام، "لحظة فارقة: حلول تحويلية للتحديات المتشابكة"، يجمل خطورة الأزمة العالمية التي تواجهنا، مما يؤكد بالتالي الدور الجليل للأمم المتحدة. والخطوة الأولى في رحلتنا للبحث عن إجابات تساعدنا خلال هذه الأوقات المضطربة تبدأ بالتضامن واحترام القواعد العامة المقبولة عالمياً، فضلاً عن منظومة الأمم المتحدة التي أنشئت على مدى العقود الماضية.

وبينما تسعى البشرية جاهدة للدفاع عن الحرية وبناء سلام دائم، فإن دور الأمم المتحدة لا غنى عنه. إن الحرية الحقيقية لا تعني مجرد التحرر من الأغلال ولكن الحصول على فرص لعيش الحياة بكامل أبعادها وبكرامة. والسلام الحقيقي لا يعني غياب الحرب، بل هو القضاء على النزاع والعداوة اللذين يعوقان التقدم المشترك للبشرية. والسلام الحقيقي يستلزم أيضاً بناء الأساس لمزيد من الرخاء. ويمكن أن تتحول الحرية والسلام الحقيقيان إلى حقيقة واقعة عندما نكون في مأمن من المرض والجوع، بلا أمية وبمناخ عن عوز الطاقة وعوز الثقافة. وفي ذلك الصدد، ما فتئت الأمم المتحدة تبذل جهوداً كبيرة من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي واليونسكو، ضمن جهات أخرى. ومع ذلك، فإن المنظمة مدعوة الآن إلى الاضطلاع بدور ومسؤولية أوسع نطاقاً. ومن أجل التصدي للتحديات الناجمة عن الجائحة، يجب على الأمم المتحدة أن تضطلع بدور محوري في الجمع بين مجتمع الأمم لزيادة الدعم بشكل حاسم للبلدان التي تعاني من محدودية الحيز المالي وذات الخبرة التقنية المحدودة. وسعياً إلى تنفيذ جدول الأعمال العالمي لخفض انبعاثات الكربون، يجب على البلدان التي تملك تكنولوجيات خضراء رائدة أن تعمل بدأب على تقاسم تكنولوجيات الطاقة الجديدة والمتجددة مع البلدان الأخرى.

خلال الحرب الكورية. وبفضل هذه الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة، تمكنت كوريا من أن تصبح ما هي عليه اليوم. وعلى هذا النحو، ستحمي جمهورية كوريا حرية المواطنين العالميين وتوسع نطاقها، وسوف نضطلع، مع الأمم المتحدة، بمسؤولياتنا عن تعزيز السلام والرخاء في جميع أنحاء العالم.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية):** باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية كوريا على البيان الذي أدلى به للتو.

*اصطحب السيد يون سو ك يول، رئيس جمهورية كوريا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.*

**خطاب السيد ماريو عبده بينيتيس، رئيس جمهورية باراغواي**

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية):** تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية باراغواي.

*اصطحب السيد ماريو عبده بينيتيس، رئيس جمهورية باراغواي، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.*

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية):** باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد ماريو عبده بينيتيس، رئيس جمهورية باراغواي، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**الرئيس بينيتيس (تكلم بالإسبانية):** نجتمع معا في هذا اللقاء السنوي، ونتحمل المسؤولية الجسيمة عن تبادل الأفكار والتعهد بالتزامات بتعزيز المجال العام الحكومي الدولي ذي الأهمية الحيوية في تلبية الاحتياجات المشتركة لدولنا.

في آخر بيان لي بصفتي رئيسا للدولة في هذه القاعة، أود أن أبرز التزام جمهورية باراغواي، بوصفها عضوا في المجتمع الدولي، بمواصلة الإسهام في بناء عالم يعطي الاحترام الكامل للحريات الأساسية، والحل السلمي للنزاعات، وتهئية الظروف المعيشية الكريمة للبشرية جمعاء، ومكافحة الجريمة المنظمة بلا هوادة، وكلها ذات مكون دولي. لقد كانت العواقب الاقتصادية والاجتماعية للجائحة لا تزال محسوسة حين بدأنا نشعر بأثر الحرب على الصعيد الدولي. ونتيجة

وبالانتقال إلى مسألة تغير المناخ، ستزيد كوريا مساعدتها الإنمائية الرسمية الخضراء، وستساعد البلدان النامية على الانتقال إلى مستقبل منخفض الكربون وستتشاطر تكنولوجياتها الخضراء المبتكرة مع البشرية جمعاء. وعلى مر السنين، ظلت كوريا تنقل وتتشاطر تكنولوجيتها الرقمية للحكومة الإلكترونية مع البلدان النامية والكثير غيرها من البلدان. وتمضي الحكومة الكورية قدما في خطتها لتحويل نفسها إلى حكومة منصات رقمية. وهذه مبادرة طموحة لرفع مستوى ديمقراطيتنا وخدماتنا العامة ورفاهيتنا بشكل كبير من خلال التكنولوجيا الرقمية. وسنواصل تشاطر تكنولوجيتنا الرقمية المتقدمة وبياناتنا على نطاق أوسع ولن ندخر جهدا في تقديم الدعم والاستثمار في التعليم.

وبينما نسعى إلى إيجاد حلول للأزمة العالمية التي نواجهها، يجري الآن اختبار مدى جدوى منظومة الأمم المتحدة وهيكل القواعد العامة العالمية. ولن تحل الأزمة التي تواجهنا إلا عندما نقف متضامنين بقوة لتقاسم القيمة العالمية للحرية وللعمل معا لدعم ونشر حريتنا.

وفي هذا السياق، يجب أن ندعم بقوة أكبر منظومة الأمم المتحدة، المرتكزة على روح الحرية والتضامن، فضلا عن الأطر المعيارية التي أقرها المجتمع الدولي عالميا. وأي محاولة للابتعاد عن منظومة الأمم المتحدة والمعايير العالمية ستقسم المجتمع العالمي إلى كتلتان، مما يزيد من تعقيد الأزمة والاضطرابات. ويجب أن نحدد بدقة أكبر طبيعة وجذور المشاكل التي تنتظرنا. ويجب على المجتمع الدولي أن يسعى بقوة إلى تقاسم المسؤولية وتوحيد الجهود كلما دعت الضرورة من أجل حل التحديات التي نواجهها. ومرة أخرى، أدعو مواطني العالم وقادته إلى إظهار الدعم الحازم والدائم لمنظومة الأمم المتحدة والمعايير العالمية والشاملة بينما نسعى إلى الحصول على إجابات في هذه المرحلة الفاصلة.

*تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد دانغ هوانغ غيانغ (فيت نام).*

لقد كانت أول مهمة للأمم المتحدة، بعد تأسيسها، هي الموافقة على جمهورية كوريا بوصفها الحكومة الشرعية الوحيدة في شبه الجزيرة الكورية، والدفاع عن حرية بلدي بإرسال قوات الأمم المتحدة إليها

إن الحالة الصعبة الراهنة تتطلب منا معالجة المشاكل العالمية بشكل مشترك، ودون إقصاء. ولذلك يكرر بلدي التأكيد بشكل قاطع على تأييده لطلب جمهورية الصين في تايوان أن تكون جزءاً لا يتجزأ من منظومة الأمم المتحدة. فنحن مقتنعون بأن ذلك سيقدم إسهاماً قيماً في النظام المتعدد الأطراف. وأغتم هذه الفرصة لأعرب عن تضامني مع الشعب التايواني فيما يتعلق بالزلازل الأخير، وكذلك تضامني مع شعوب المكسيك والجمهورية الدومينيكية وبورتوريكو على المآسي المماثلة التي تؤثر عليها.

وتتضم باراغواي إلى الغالبية العظمى من البلدان التي تدعو إلى السلام وسيادة القانون الدولي وأولوية الدبلوماسية. ويساورنا القلق إزاء الحالة في أوكرانيا والعواقب الإنسانية والاقتصادية لهذا النزاع. ندعو بقوة إلى وقف الأعمال القتالية واستئناف المفاوضات. ومن الضروري أن تشارك منظماتنا، والمجتمع الدولي بصفة عامة، مشاركة مكثفة في هذه العملية. وفي ذلك الصدد، نلاحظ التدقيق في دور مجلس الأمن في هذا السياق الدولي الحساس. يتحتم إعادة التفكير في كيفية عمل المجلس بغية توجيهه نحو الأداء الفعال، وتعزيز دور الجمعية العامة بوصفها ساحة لعرض آراء جميع الدول.

والمسألة الأخرى التي تجمعنا من أجل التعاون هي صحة النظام المالي الدولي. ولا يمكننا أن نواصل الحديث عن المبادرات العالمية للقضاء على الفقر وتعزيز التنمية المستدامة حينما يلوث اقتصاداتنا توزيع الأرباح المتأتية من الأنشطة غير المشروعة.

وفي الآونة الأخيرة، تلقت باراغواي أبناء مرضية من فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية لأمريكا اللاتينية، بعد أن اجتازت تقييمها نتيجة جهد مشترك لتحديث هيكلنا المؤسسي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ونحن بلد ملتزم بالتعاون ونفهم أهمية اعتماد تدابير وقائية وتأديبية. وتلك مهمة ينبغي لأي دولة ألا تتهرب منها أو أن تتهاون فيها. إن سيادة القانون هدف عالمي يتجاوز المعتقدات السياسية، وأي شخص يراه خلاف ذلك يتأمر على الحياة المجتمعية.

وتحت إدارتي، قامت باراغواي بمواءمة جهود المؤسسات الأمنية بطريقة غير مرئية حتى الآن ودفعتها للعمل في أكبر عملية في التاريخ

لذلك وجدت شعوبنا نفسها في حالة صعبة تشهد فيها إخفاق المؤسسات الوطنية والدولية في التعامل مع حالات طوارئ.

وفي ظل هذه الظروف، يتمثل أول تحد كبير يواجهنا في احتواء المحاولات الغوغائية والاستبدادية للتلاعب بالإحباط الحقيقي لدى المواطنين. لا يمكننا قبول الخطاب الذي يسعى إلى التضحية بحريتنا المقدسة من خلال استخدام الخداع. يحتاج العالم أكثر من أي وقت مضى إلى التهذئة والحوار والاعتدال. إننا نعيش في أوقات تتطلب التزامات سياسية ملموسة، وليس تقاهات عامة. ويصدق هذا بشكل أكبر على سنوات ما بعد الجائحة، التي تنبئ بأن تكون صعبة وستتطلب إصلاحات معقدة يجب حمايتها من الوعود الكاذبة.

إن أمريكا اللاتينية، التي هي إحدى أكثر المناطق تأثراً بالحالة، يجب أن تكون مستعدة مرة أخرى لاتخاذ مواقف مبدئية تتماشى مع الاهتمام بالصلاحيات الكاملة لحقوق الإنسان والحكم الذاتي الجماعي. ويجب أن تكون تلك المواقف جزءاً من جهود التعاون الواسعة النطاق التي يكون فيها لدى البلدان ذات الوضع الأفضل فهماً شاملاً للاختلالات القائمة في جميع أنحاء العالم. يجب أن نحقق الاستقرار للعالم بصوت موحد. فلا يمكننا أن نتجاهل ما يحدث في أقاليم أخرى ونترك الدول الشقيقة لمصيرها.

ولهذا السبب فإن باراغواي بلد داعم يعمل وفقاً لمبادئه. لقد دعمنا على الدوام الشعب الفنزويلي الشقيق وكفاحه من أجل الديمقراطية، ولهذا السبب سنتولى باراغواي، إلى جانب بلدان أخرى، زمام المبادرة بشأن مشروع قرار في مجلس حقوق الإنسان سوف يسمح بإجراء مزيد من التحقيقات المتعمقة في انتهاك حقوق الإنسان في فنزويلا.

يجب علينا إعادة بناء ضمير أخلاقي فيما يتعلق بأهمية حقوق الإنسان والديمقراطية. ولا يمكن إنكار قيمة الصكوك والمؤسسات القانونية التي أنشأناها من أجل حمايتها. ومع ذلك، ولحماية الشعوب، من الضروري أن نعزز مفهوم القيمة الأكبر للكرامة الإنسانية والاستقلال الذاتي وحرمة الإنسان.

مسارات مشتركة. وتواجهنا تحديات مشتركة لا يمكننا معالجتها بشكل مستقل. ويلدي ملتزم بالمنظمة ويأمل أن تتحقق مقاصدها. وكما يقول البابا فرنسيس، نحن جميعا في نفس القارب ومدعوون إلى الالتزام بتفكيك الجدران والجواز التي تفصلنا. بارك الله في جميع دولنا.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية):** باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية باراغواي على البيان الذي أدلى به من فوره. اصطحب السيد ماريو عبده بينيتيس، رئيس جمهورية باراغواي، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

**خطاب السيد ساولي نينيستو، رئيس جمهورية فنلندا**

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية):** تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية فنلندا.

اصطحب السيد ساولي نينيستو، رئيس جمهورية فنلندا، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية):** بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد سولي نينيستو، رئيس جمهورية فنلندا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

**الرئيس نينيستو (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أبدأ بتهنئة السيد تشابا كوروشي على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها السابعة والسبعين. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش على قيادته الحازمة والماهرة للأمم المتحدة. ويمكنهما الاعتماد على دعم فنلندا الثابت في عملهم المهم خلال هذه الأوقات الاستثنائية.

وكما يرد في موضوع هذه الدورة، فإن التحديات التي نواجهها متشابهة. وروسيا تشن حربا وحشية في أوكرانيا. والآثار المتتالية لتلك الحرب بعيدة المدى وشديدة بالفعل. فهي تزيد من تفاقم المشاكل القائمة التي يواجهها المجتمع الدولي. إن الأزمة الثلاثية المتعلقة بالطاقة والأمن الغذائي والتمويل تثقل كاهل البلدان الضعيفة، وهي البلدان التي تعاني بالفعل أكثر من غيرها من أزمة المناخ وجائحة مرض فيروس كورونا.

ضد الجريمة المنظمة. ولم يعز ذلك النجاح إلى عمل قواتنا العامة فحسب، بل أيضا إلى العمل المنسق الذي تم الاضطلاع به مع الوكالات الأجنبية الصديقة، التي تحققنا معها مرة أخرى من أهمية توحيد الجهود إذا أردنا تحقيق نتائج ضد المجموعات الإجرامية. وبالتعاون مع وكالات الاستخبارات، نحدد ونوفر معلومات حول مسار طائرة وطاقتها عند الإشارة إلى وجود صلة بالإرهاب الدولي.

وثمة مجال آخر للتعاون هو مجال التنمية المستدامة. وما فتئت باراغواي، بوصفها جزءا من آلية الإنتاج الغذائي العالمية، تحرز تقدما في تحويل مصفوفة إنتاجها وتنفيذ ممارسات مستدامة في الإنتاج الزراعي والحيواني، فضلا عن استغلال طاقتها النظيفة والمتجددة بنسبة ١٠٠ في المئة.

وإذا أريد لجميع جهودنا أن تكون منطقية حقا، فإننا بحاجة إلى البلدان التي، بسبب طبيعتها، تتحمل أكبر قدر من المسؤولية أن تتصرف وفقا لذلك. نحن نسكن نفس الكوكب، ونحن ملزمون برعاية الطبيعة والأجيال القادمة. وتلك هي مسؤولية كل دولة. ولذلك السبب، شجعت باراغواي، إلى جانب بلدان أخرى، على إنشاء منصب مقرر خاص معني بتغير المناخ في مجلس حقوق الإنسان، مما سيساعد على إبراز الأثر الحقيقي لهذه الأزمة في جميع أنحاء العالم.

ولا يزال التزام باراغواي يزداد يوميا. وبالإضافة إلى أننا من بين البلدان الخمسة في المنطقة التي تمكنت من زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الجائحة، تمكنا من مضاعفة الاستثمار الخاص في السنوات الأربع الماضية. قبل بضعة أشهر، شهدنا تحسنا في توقعاتنا الائتمانية، وفقا لوكالة موديز - وهي حقيقة تتوافق مع الإدارة التاريخية والمنطقية والمستقرة لاقتصادنا. نحن جزء من أهم ممر لوجستي واقتصادي في أمريكا الجنوبية. وفي الوقت نفسه، نواصل طرح خطة بنية تحتية غير مسبوقه من شأنها أن تسمح بمزيد من الاتصال والوصول إلى الأسواق. وكما نرى، على الرغم من التحديات التي واجهناها، فإننا نستمتع بالظروف التي جعلنا نتطلع إلى المستقبل بأمل.

وأخيرا، أود أن أتكلم عن الرؤية التي يقوم عليها نهج جمهورية باراغواي إزاء العالم. وبعيدا عن خلافاتنا المشروعة، يجب أن نجد

لقد أثبت هذا الصيف ذلك. وشهدنا موجات جفاف وحر شديدة في جميع أنحاء العالم، من القرن الأفريقي إلى أوروبا، ومن الصين إلى الولايات المتحدة الأمريكية. إن حجم الكارثة التي سببتها الفيضانات في باكستان ليس مرئيا تماما بعد، ولكن الدمار هائل بالفعل.

وهذه ليست أحداثا معزولة أو محلية. إنها تنكير آخر بأن تغير المناخ يشكل تهديدا وجوديا للبشرية. نحن على وشك وصول نقاط تحول خطيرة جدا. وهذا يستدعي اتخاذ إجراء عاجل على جبهتين. أولا، يجب أن نغير مسارنا قبل فوات الأوان. ثانيا، نحن بحاجة ماسة إلى مساعدة من يعانون ودعم الذين لديهم موارد أقل للتصدي لهذا التهديد.

وإلى جانب التخفيف من حدة تغير المناخ، يجب أن نتكيف معه. وعلى وجه الخصوص، يجب أن نفي بالالتزام بمضاعفة تمويل التكيف الذي تم التعهد به في المؤتمر السادس والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في غلاسكو. وأود أن أشدد على هذا - فمكافحة تغير المناخ والاهتمام بالاقتصاد ليسا متناقضين. يتمتع التحول الأخضر بإمكانات هائلة لخلق فرص العمل والابتكارات والنمو الاقتصادي، ولكن يجب أن يتم ذلك بشكل عادل. وينبغي أيضا أن تكون الخسارة المقلقة لتنوع الحياة على كوكبنا مدعاة للقلق البالغ لنا جميعا. فنحن على شفا انقراض جماعي لأنواع أخرى، أو ربما كان هناك بالفعل. ومرة أخرى، نحن بحاجة إلى تغيير المسار على وجه السرعة. نحن، البشر، لا نستطيع أن نزهده ونبقى على قيد الحياة إلا إذا تعلمنا التعايش مع جميع الأنواع الأخرى. نحن بحاجة إلى وقف وعكس فقدان التنوع البيولوجي بحلول عام ٢٠٣٠. وتحقيقا لهذه الغاية، سيكون من الضروري عقد مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي في مونتريال في كانون الأول/ديسمبر.

إن الدفاع عن الكرامة الإنسانية مهمة أساسية للأمم المتحدة. والأمر متروك لنا، نحن الدول الأعضاء، لكي نرقى إلى مستوى تلك المهمة. وعلى الرغم من إخفاقاتنا، لدينا أيضا إنجازات نبني عليها. لقد أظهر مجلس حقوق الإنسان العزم. وعمل على كفالة المساءلة عن الأعمال البشعة المرتكبة ضد المدنيين في أوكرانيا وسورية. ورفع صوته دعما للنساء والفتيات في أفغانستان.

إنها حقا لحظة فاصلة. وإن نجتمع هنا، أمامنا فرصة مهمة للدخول في حوار، وإيجاد حلول، وفهم شواغل من تشتت حاجتهم. وعلى الرغم من صعوبة الأمر، فقد حان الوقت لإظهار التضامن العالمي وتعزيز التعاون المتعدد الأطراف. ويمكن للمجتمع الدولي، بل وينبغي له، أن يخرج أقوى من هذه الأزمات.

إن حرب روسيا القاسية وغير المبررة على أوكرانيا مستعرة الآن منذ سبعة أشهر. وقد تسببت في حزن ودمار هائلين على أراضي أوكرانيا ذات السيادة. واستخدام روسيا للقوة يشكل انتهاكا صارخا لميثاق الأمم المتحدة. إنه عمل عدواني، على النحو الذي حددته هذه الجمعية ذاتها. وتمارس أوكرانيا حقها الأصلي في الدفاع عن النفس، وإذا حكمنا من خلال التقارير الأخيرة الواردة من ساحات القتال، فإنها تفعل ذلك بشجاعة وقوة وكفاءة جديرة بالإعجاب.

نحن، المجتمع الدولي، أعضاء الجمعية العامة، قد لا نتفق آراؤنا دائما. ولدينا وجهات نظر مختلفة، ولكن من واجبنا المشترك أن نتمسك بالنظام الدولي القائم على القواعد. ولا يمكننا أن نقبل الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي وحقوق الإنسان أو نتغاضى عنها أو نعتبرها أمرا طبيعيا. إن عالما يسود فيه الإفلات من العقاب هو عالم ظالم وغير مستقر وخطير علينا جميعا.

كانت هناك أزمة غذائية عالمية حتى قبل الغزو الروسي لأوكرانيا. فأكثر من ٨٠٠ مليون شخص في جميع أنحاء العالم يعانون حاليا من الجوع بشكل مزمن. وقد زادت الحرب من تفاقم هذه الكارثة. وأود أن أشيد بالأمين العام ورئيس تركيا على جهودهما الدؤوبة للتوصل إلى اتفاق لتأمين نقل الحبوب الأوكرانية. وإذا ما نفذت كما هو متوقع، فسيكون لها تأثير كبير على حياة عشرات الملايين من المحتاجين.

وبغية التصدي للتحديات الأوسع نطاقا للأمن الغذائي العالمي، نحتاج إلى عمل جماعي. ويجب أن يكون الهدف نظم غذائية مستدامة وعادلة وشاملة للجميع. وعلينا أيضا أن نسرع في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة الأخرى. ولا يمكننا تحمل ترك أحد يتخلف عن الركب.

وفي العام الماضي في هذه القاعة، لاحظت أنه ليس من قبيل المبالغة القول إننا نواجه حالة طوارئ مناخية عالمية (A/76/PV.4).

من ذلك، يلزم تعزيزه. وعلى مدى عقود، وفر تحديد الأسلحة الاستقرار والقدرة على التنبؤ في علاقات القوى العظمى والعلاقات الدولية. وعلى حد تعبير داغ همرشولد، فإن "نزع السلاح ليس أبدا النتيجة للحالة السياسية فحسب؛ بل إنه مفيد جزئيا في خلق الحالة السياسية".

وتقع على عاتق أكبر دولتين حائزتين للأسلحة النووية مسؤولية فريدة عن النهوض بتحديد الأسلحة النووية ونزع السلاح. وتحتاج الدول الأخرى إلى أن تحذوا حذوهم. ومن مصلحتنا جميعا أن يستمر التقدم في تحديد الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي خارج نطاق معاهدة ستارت الجديدة. وتدعو الولايات المتحدة والاتحاد الروسي إلى مواصلة حوارهما بشأن الاستقرار الاستراتيجي بغية تحقيق مزيد من التخفيضات في ترسانتيهما النوويتين.

وتدل التحديات العالمية المتشابكة على أننا نحتاج أكثر من أي وقت مضى إلى التزام متجدد بتعددية الأطراف، يكون محورها الأمم المتحدة. ويجب ألا تبرد هممتنا أو نغدو غير عابئين في مواجهة هذه الأزمات المتعددة. ويجب ألا نعتاد على انتهاكات القانون الدولي وقانون حقوق الإنسان. ويجب ألا نغمض أعيننا عن الاحتياجات المتزايدة للضعفاء. ويجب ألا نسير نائمين في كارثة المناخ والتنوع البيولوجي. ولا ينبغي لنا أن نغفل عن الأمل. ولا يزال هناك متسع من الوقت للعمل.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية):** باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية فنلندا على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد ساولي نينيستو، رئيس جمهورية فنلندا، من قاعة الجمعية العامة.

**خطاب السيد إينياتسيو كاسيس، رئيس الاتحاد السويسري**

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية):** تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس الاتحاد السويسري.

اصطحب السيد إينياتسيو كاسيس، رئيس الاتحاد السويسري، إلى قاعة الجمعية العامة.

أود أن أشكر الذين أيدوا عضوية فنلندا في مجلس حقوق الإنسان. وفنلندا، بوصفها عضوا، تعمل على تحقيق العدالة لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان. ولا تزال فنلندا نصيرا قويا لعمل المحكمة الجنائية الدولية في التحقيق في جميع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

إن عدد النزاعات في العالم هو الأعلى منذ الحرب العالمية الثانية. ويعيش ربع البشرية في البلدان المتأثرة بالنزاعات. ويجب ألا نتجاهل أو ننسى أفغانستان وميانمار وسورية واليمن وغيرها من البلدان التي تتعرض فيها حقوق الإنسان أو ظروف العيش الكريم للخطر. إن التوترات الجيوسياسية المتزايدة، فضلا عن آثار تغير المناخ والجائحة، تجعل النزاعات أكثر تعقيدا وأطول أمدا. والناس العاديون يتحملون العبء الأكبر. وانخفض مؤشر التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لأول مرة في تاريخه في عامين متتاليين. ولا يمكننا ببساطة أن ندع ذلك يستمر.

وفي هذا العالم المضطرب، يتحمل أولئك الذين يؤججون نيران النزاع مسؤولية خاصة. ولكن علينا جميعا أن نسأل أنفسنا: هل فعلنا كل ما في وسعنا لتجنب العنف؟ هل فعلنا ما في وسعنا لإحداث تغيير إيجابي؟ إن الأوقات العصيبة تتطلب المزيد من الدبلوماسية، وليس القليل منها. يجب أن نبني ونعزز السلام ونمنع نشوب النزاعات حيثما أمكن ذلك. فهذا هو جوهر الأمم المتحدة. وعلينا أيضا أن نتمكن من التصدي للتهديدات الناشئة للسلام والأمن والانتقال من الإدراك المتأخرة إلى بُعد النظر. ويوفر لنا تقرير الأمين العام عن خطتنا المشتركة (A/75/982) مخططا أنجع لتعددية الأطراف، يمهّد الطريق لإيجاد حلول للمشاكل العالمية الحالية والمستقبلية ويعزز السلام. إنها حقا خطتنا المشتركة، وفنلندا تؤيد تنفيذها بكل إخلاص.

وفي البيئة الأمنية الحالية، يواجه الهيكل الدولي لتحديد الأسلحة تحديات متزايدة. فمن ناحية، تؤدي التوترات السياسية إلى تآكل أداء الهيكل القائم. ومن ناحية أخرى، تخلق التكنولوجيات الجديدة مخاطر جديدة. ولكن لا يمكننا أن ندع تحديد الأسلحة يفشل. بل على العكس

الإنسان يوميا. وهذا أمر يجب عدم السكوت عليه وينبغي أن يثير قلقنا. والواقع أن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان تنذر باحتمال تصعيد العنف وعدم الاستقرار. وإذا ما تفحصنا خريطة للنزاعات الجارية اليوم، يتضح لنا أن هناك صلة مباشرة تقريبا بمسائل أخرى تزعزع استقرار عالمنا، بما فيها: تزايد انعدام الأمن الغذائي؛ وارتفاع أسعار الطاقة ومسألة أمن الطاقة؛ وتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث البيئي؛ وحتى التحديات الصحية العالمية، مثل جائحة فيروس كورونا، التي عانينا منها في الفترة الماضية ولم تغلب عليها بعد، والتي ما زلنا نستشعر عواقبها الاقتصادية والاجتماعية التي أثقلت كاهلنا.

إن سويسرا، مدعومة بصفاتها وخبراتها المتراكمة على مدار تاريخها، مصممة على الإسهام بلبنة في تشييد البناء كي نتوصل بشكل جماعي إلى "حلول تحويلية للتحديات المتشابكة"، على حد تعبير موضوع هذه الدورة السابعة والسبعين. إن بلدي، سويسرا، لا يتميز فحسب بنظامه القائم على الديمقراطية المباشرة ونظامه الاتحادي والاستقرار الذي يميز سياسته واقتصاده، بل أيضا بتنوعه وقدرته على استنباط حلول مبتكرة. وتلك الخصائص تشكل السبيل الذي ندير به النزاعات ونحل به المشاكل المعقدة في بلدنا. إن الثقافة السويسرية القائمة على التراضي والتوافق ثقافة مناسبة. وتجري معالجة المشاكل وحلها من خلال الحوار الذي قد يكون شاقا وبطيئا في بعض الأحيان، ولكنه يتسم بالسلمية. ومن المؤكد أن ذلك يستغرق وقتا ولكنه يسمح بالتوصل إلى توافق واسع في الآراء، مما يؤدي إلى نتيجة نهائية أبطل من أي مكان آخر. إننا عضو في الأمم المتحدة منذ عام ٢٠٠٢. ولم نكن من بين أوائل الدول الأعضاء. ولم تكن عملية سريعة؛ ولكنها توفر الاستقرار والديمومة لوضعنا.

وذلك بالضبط ما حدث عندما انضمت سويسرا إلى الأمم المتحدة. وأعتقد أن تجربتنا وثيقة الصلة أيضا بعالم يواجه بلا شك حقبة جديدة بسبب الاضطرابات في أوروبا. ولذلك، أود بكل تواضع أن أوجز أربعة عناصر ذات قيمة كبيرة لسويسرا ويبدو لي أيضا أنها حاسمة الأهمية في مواجهة التحديات العالمية العديدة. العنصر الأول

الرئيس بالنياابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد إينياتسيو كاسيس، رئيس الاتحاد السويسري، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس كاسيس (تكلم بالفرنسية): قبل ٢٠ عاما، تكلمت سويسرا لأول مرة من على هذا المنبر بوصفها دولة عضوا كاملة العضوية في الأمم المتحدة (انظر A/57/PV.1). وكان انضمام سويسرا إلى الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٢ حدثا خاصا. ولم تكن المسألة تتعلق بالتوقيت فحسب. والواقع أن سويسرا كانت بالفعل في ذلك الوقت الدولة المضيفة للمقر الأوروبي للأمم المتحدة في جنيف منذ أمد بعيد. وتتشط سويسرا أيضا في مختلف الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة. بل أن خصوصية هذا الحدث كانت مختلفة تماما. فسويسرا هي البلد الوحيد الذي انضم إلى المنظمة بعد تصويت شعبي أجراه شعبها. وجسد ذلك القرار المواءمة بين قيم الأمم المتحدة وأهدافها وتلك التي يرتكز عليها الدستور السويسري. ولهذا السبب، نشعر بأننا مرتبطون ارتباطا وثيقا بميثاق الأمم المتحدة. إن المبادئ المكرسة في الميثاق أصبحت الآن أكثر أهمية من أي وقت مضى. فنادرا ما واجه عالمنا تحديات كثيرة كما هو الحال اليوم. إننا نعيش لحظة محورية لأنفسنا ولميثاق الأمم المتحدة وللكوكب بأسره.

لقد شعرت بصدمة بسبب العدوان العسكري الذي شنته روسيا، وهي قوة عظمى، على جارتها أوكرانيا. وأود أن أوضح أن هذا العدوان العسكري ينتهك أبسط مبادئ الميثاق، الذي اعتمد في أعقاب الحرب العالمية الثانية بهدف منع نشوب الحروب على وجه التحديد. وتكرر سويسرا دعوتها روسيا إلى وضع حد للحرب في أوكرانيا من دون مزيد من التأخير وإلى احترام السلامة الإقليمية لأوكرانيا. وتؤثر عواقب هذه الحرب على العالم بأسره، مما يضيف إلى الأزمات العالمية العديدة الأخرى التي يجب علينا بالطبع ألا ننساها.

فلا توجد قارة تقريبا اليوم بمنأى عن النزاعات المسلحة. وتتزايد حدة التوترات بين الدول العظمى وبين الدول المجاورة لبعضها، وحتى داخل بلدان معينة. ويُنتهك القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق

طويلة من قيام الدولة الاتحادية. وبالنظر إلى تلك الخصائص، تعلمنا أن التعاون والاحترام المتبادل والحوار المستمر هي السبيل الوحيد للتعامل مع الصعوبات. الاستقلال والتعاون هما في الواقع مفهومان مرتبطان ارتباطاً وثيقاً. وبدون التعاون فإن الاستقلال يعني العزلة، وبدون الاستقلال سيكون التعاون عائقاً. كما أن الحوار المفتوح بين أطراف متساوية ومناخ الثقة والتعاون لهما أهمية قصوى للتعاون الدولي. وبفضل الطابع الدولي لجنيف، تسهم سويسرا في ذلك الحوار. جنيف هي مركز الدبلوماسية المتعددة الأطراف للمسائل المتعلقة بالحوكمة العالمية والسلام وحقوق الإنسان ونزع السلاح والبيئة والصحة. وفي الآونة الأخيرة أصبحت جنيف مهمة من حيث استشراف التحديات التكنولوجية. وبالنسبة لنا جميعاً، الأمم المتحدة هي منبر فريد وعالمي للحوار والتعاون. ويجب أن نستفيد منها استفادة كاملة.

تتعلق نقطتي الثالثة بالالتزام بالسلم والأمن. سويسرا هي بلد محايد. وهذا يعني أننا نحترم بشدة حق الحياد الراسخ في القانون الدولي العام. نحن لا نقحم أنفسنا في النزاعات ولا نقدم الدعم العسكري لأي من جانبي نزاع ما. وما من شيء يمكن أن يشكك في ذلك. إلا أن الحياد لا يعني اللامبالاة أو غياب التضامن. فنحن ملتزمون بحماية مبادئ الحرية والديمقراطية وسيادة القانون - وكلها قيم راسخة أيضاً في الدستور السويسري.

لقد انتُخبت سويسرا لعضوية مجلس الأمن في هذه القاعة في ٩ حزيران/يونيه بأغلبية ١٨٧ صوتاً (انظر A/76/PV.79). ونشكر الدول الأعضاء على الولاية القوية التي أوكلتها إلينا وعلى الثقة التي أبدتها فينا. وقد أثبتت سويسرا، بتقديمها طلبها، أنها مستعدة أيضاً للاضطلاع بمسؤولياتها عن صون السلم والأمن في العالم. سنعمل بلا كلل للارتقاء إلى مستوى الثقة التي وضعتها الدول الأعضاء فينا ولتجسيد شعارنا "عنصر إيجابي للسلام".

ومع أخذ ذلك في الاعتبار، لدينا أربع أولويات.

الأول هو تعزيز السلام الدائم. نحن نريد إتاحة خبرتنا الطويلة في ميدان تعزيز السلام ومنع نشوب النزاعات. وفي هذا السياق، نركز بشكل خاص على مشاركة المرأة في عمليات السلام.

هو أهمية المعايير والقيم الأساسية. والثاني هو عدم إمكانية الفصل بين الاستقلال والتعاون. والثالث هو الالتزام بالسلام والأمن. والرابع هو الشجاعة اللازمة لمواصلة المسيرة.

فلنتناول الأمور بالترتيب. انطلاقاً من أهمية المعايير والقيم الأساسية، فإن القانون الدولي العام ضروري. وتزداد أهميته كلما صغر حجم البلد. ولا يمكننا أن نسمح لسلطة الأقوياء بأن تسود وتتغلب على حقوق الضعفاء. ولهذا السبب، تلتزم سويسرا باحترام القانون الدولي العام الذي يشمل القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان. ولهذا السبب أيضاً، تلتزم سويسرا بمكافحة الإفلات من العقاب. ويجب علينا جميعاً أن نكفل العقاب على الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي. ويجب محاسبة المسؤولين عن أفعالهم، كما هو الحال مثلاً في قضية المقبرة الجماعية في مدينة إيزيوم. وفي ذلك السياق، توفر القيم التوجيه لنا في أفعالنا.

إننا نعتبر التضامن مع المجتمع الدولي والتنمية المستدامة أمراً حيوياً. وفي ذلك الصدد، فإن خريطة طريقنا المشتركة هي خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي يجب أن تمكن مجتمعاتنا من أن تكون أكثر صموداً وأكثر استدامة وأكثر شمولاً في المستقبل. وقد أدت بعض الظروف العالمية إلى تأخير تنفيذ أهداف التنمية المستدامة إلى حد كبير. بيد أن سويسرا فخورة بتقديم تقريرها الوطني الثاني عن تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ في هذا العام. ويكشف ذلك التقرير عن التقدم المحرز، حتى وإن كان لا بد من بذل جهود إضافية لتحقيق جميع الأهداف. ولذلك أدعو الدول الأعضاء إلى العودة إلى القيم الأساسية لخطة عام ٢٠٣٠ ومضاعفة جهودها الجماعية من أجل تنفيذها.

وتتعلق النقطة الثانية بالطبيعة التي لا تنفصم بين الاستقلال والتعاون، وهما أمران لا يتناقضان فيما بينهما. بموجب ميثاق الأمم المتحدة، كل بلد له سيادته وبالتالي هو مستقل. وسويسرا، مثل أي بلد، تقدر استقلالها. وهذا يسمح لنا بإعطاء تنوع ثقافتنا وسكاننا الاهتمام الذي يستحقه. لدى سويسرا أربع لغات وطنية وتنوع ثقافي كبير. إنها تتألف من ٢٦ كانتونا متميزاً، كانت جميعها نشطة سياسياً قبل فترة



ويعني أيضا أننا بحاجة إلى زيادة الاستفادة من العلوم. إنني أقدر كثيرا أن رئيس الجمعية قد ذكر التعاون بالاستفادة من العلوم في بيانه صباح اليوم. نحن نسميها دبلوماسية العلوم. إن الزخم الذي يوفره هذا الفرع الجديد من الدبلوماسية يمهد الطريق أمام نهج وأوجه تقدم جديدة يمكن أن تؤدي إلى حلول ملموسة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد عبيد (ماليزيا).

وتقخر الحكومة السويسرية، مع كانتون جنيف، بأنها أنشأت بهذه الروح مؤسسة جنيف للعلوم والدبلوماسية الاستباقية. تهدف هذه المؤسسة إلى استشراف التحديات التي تفرضها التكنولوجيات الجديدة من أجل تعظيم الفوائد وتقليل المخاطر على البشر، وضمان مستقبل مستدام على كوكبنا. أو إذا جاز لي أن أعبر عن ذلك بطريقة أخرى، فإن التعزيز المستهدف لتعددية الأطراف وإعادة التركيز على المهام الأساسية هما بالتحديد الأداة التي سنتسمح لنا معا بإيجاد مخرج من هذه الأوقات العصبية التي نعيش فيها والتحرك نحو مستقبل أفضل.

وتوفر الأمم المتحدة إطارا فريدا - الإطار الحالي الوحيد على الصعيد العالمي - للتعبير الملموس عن العزم المكرس في ديباجة ميثاقها، وهو توحيد قوتنا لصون السلم والأمن الدوليين. إن هذا هو ما نركز عليه - فنحن شركاء ولسنا خصوما.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية):** باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الاتحاد الكونفدرالي السويسري على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحِب السيد إغنازيو كاسيس، رئيس الاتحاد الكونفدرالي السويسري، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

**خطاب السيدة زوزانا شابوتوفا، رئيسة الجمهورية السلوفاكية**

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية):** تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس الجمهورية السلوفاكية.

اصطُحِبَت السيدة زوزانا شابوتوفا، رئيسة الجمهورية السلوفاكية، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

وأولويتنا الثانية هي حماية السكان المدنيين. فهم الذين يدفعون الثمن الأكبر في النزاعات. سنلتزم بحماية المدنيين واحترام القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان.

وأولويتنا الثالثة هي تعزيز فعالية ذلك الجهاز الأساسي في الأمم المتحدة، منذ أمد طويل بتحسين فعالية ذلك الجهاز الأساسي في الأمم المتحدة، وزيادة الشفافية في عمله، وإشراك جميع الجهات الفاعلة المعنية. وسوف نستمر في ذلك الطريق في إطار ولايتنا.

وأوليتنا الرابعة هي العمل من أجل الأمن المناخي. إن تغير المناخ، وهو أحد أكبر التحديات التي نواجهها، هو أيضا يهدد السلم والأمن. ولذلك سنحشد جهودنا لضمان التعامل أيضا مع هذه المسألة داخل مجلس الأمن.

وبطبيعة الحال، التزامنا بعالم أكثر سلاما لا يقتصر على مجلس الأمن. لقد استضافت سويسرا، إلى جانب شركائها الأوكرانيين، المؤتمر المعني بإعادة إعمار أوكرانيا في كانتون تيتشينو، مسقط رأسي. وقد وضعت "مبادئ لوغانو" الناتجة عن ذلك المؤتمر معايير مقبولة على نطاق واسع لإعادة الإعمار والإصلاح في أوكرانيا. وأغتنم هذه الفرصة للإشادة بمشاركة شريكينا، المملكة المتحدة وألمانيا، في متابعة هذه العملية في عامي ٢٠٢٣ و ٢٠٢٤، على التوالي. وإذا كانت لدى الأطراف المعنية الرغبة فإن سويسرا مستعدة دائما لتقديم خبرتها الطويلة والكبيرة في المساعي الحميدة.

العنصر الرابع ذو القيمة الكبيرة لسويسرا هو الشجاعة لمواصلة المسيرة. إننا نواجه تحديات معقدة، ولكن مواردنا محدودة. ولذلك من الضروري وضع أولويات لعلنا. ماذا يعني ذلك بالنسبة لتعددية الأطراف؟ يعني أننا يجب أن نركز على المسألة الأساسية المتمثلة في التعايش السلمي والدائم بين الشعوب والدول. ويعني أننا بحاجة إلى أمم متحدة قوية وفعالة، ولا يمكن أن تكون فعالة إلا إذا كانت شديدة التركيز. ويعني أن هناك حاجة إلى تقسيم واضح للعمل بين وكالات الأمم المتحدة وتحسين الترابط بينها. وعندئذ سيكون من الممكن تسخير جميع أوجه التآزر القائمة.

بشهادته حول جرائم روسيا في أوكرانيا. ويجب أن نكون الصوت الذي سيتذكر ويتخذ ما يلزم من إجراءات حتى لا يسمح لأحد أبداً بارتكاب هذه الفظائع مرة أخرى.

لقد كان فلاديمير بوتين يأمل في غزو أوكرانيا وتخويف بقيتنا. وقد فشل في تحقيق ذلك الهدف، كما تبين النجاحات التي حققتها أوكرانيا مؤخراً في ساحة المعركة. وسنعيد بناء السلام. وللقيام بذلك، يجب أن نتعلم من أخطائنا السابقة. وهذه ليست المرة الأولى التي نشهد فيها عدواناً في أوروبا. فقد احتلت روسيا أجزاء من جورجيا منذ عام ٢٠٠٨ وأجزاء من أوكرانيا منذ عام ٢٠١٤. وكان ردنا على تلك الإجراءات منقوصاً. وأضعفت مخاوفنا بشأن راحتنا عزيبتنا. وقشلت الجزاءات الفاترة التي فرضناها في ثني روسيا عن المحاولة مرة أخرى. وشجع ضعفنا شن المزيد من العدوان. ويجب ألا نكرر ارتكاب نفس الخطأ. فالاستهانة بالقواعد يسمم الأمن العالمي، ولا يجب أن نسمح باستمرارها.

وقد فرضت بالفعل أكثر من ٥٠ دولة، بما في ذلك جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، جزاءات صارمة على روسيا. وسلوفاكيا هي الجار المباشر لأوكرانيا. وقد تأثر أمننا بهذه الحرب. ولنا أكبر ولا أغنى بلد في العالم. ولطالما اعتمدنا على إمدادات الطاقة الروسية. ومع ذلك، اخترنا حماية حقوقنا الأساسية. وقد فرضنا جزاءات على روسيا ونقدم الدعم إلى أوكرانيا، بما في ذلك من خلال المساعدات العسكرية، لأن معركة أوكرانيا عادلة ودفاعية وتتسق مع القانون الدولي. وأهيب بجميع الدول الأعضاء الانضمام إلينا. وينبغي لنا جميعاً أن نساعد أوكرانيا سياسياً وعسكرياً ومالياً كونه السبيل الوحيد لاستعادة السلام.

إن الحرب في أوكرانيا ليست الأزمة الوحيدة التي تكشف الفجوة بين القواعد التي وضعناها والالتزامات التي تعهدنا بها وتنفيذها عملياً. ففي تشرين الثاني/نوفمبر، سنعقد المؤتمر السابع والعشرين للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في مصر. بيد أن أفعالنا متخلفة بشكل خطير عن كلماتنا. فانبعثات غازات الدفيئة لا تتخفض بالسرعة الكافية. فما مقدار الأرض التي

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يشرفني، باسم الجمعية العامة، أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيدة زوزانا تشابوتوفا، رئيسة الجمهورية السلوفاكية، وأدعوها إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس تشابوتوفا (تكلم بالإنكليزية): للمنظمة غرض واضح هو، على النحو المنصوص عليه في المادة ١ من ميثاق الأمم المتحدة، صون السلام والأمن الدوليين وإنماء العلاقات الودية بين الدول وتحقيق التعاون الدولي. واليوم، ربما يتفق معظم الدول الأعضاء على أننا لا نزال بعيدين عن تحقيق ذلك الهدف. بيد أن هذا لا يعني أننا لا ينبغي أن نحاول.

ويتحمل كل عضو من أعضاء الأمم المتحدة المسؤولية عن حماية السلام. وفي هذا الصدد، يقع على عاتق الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن واجب خاص. وبدلاً من ذلك، نرى اليوم أحد الأعضاء الخمسة الدائمين ينكر علناً حق عضو آخر في الأمم المتحدة، أوكرانيا، في الوجود بصفتها دولة مستقلة. ولا يمتلك من يخالفون القواعد أنفسهم سلطة وضع قواعد للآخرين من خلال استخدام حق النقض. ولا يمكن لأخطاء العدوان الروسي أن تكون أكثر وضوحاً. فقد أعرّب مائة وواحد وأربعون بلداً عن أسفه لحرب موسكو ضد أوكرانيا في قرار الجمعية العامة دإط-١١/١. ولا يمكن لاستخدام حق النقض في مجلس الأمن أن يغير الحقيقة الأساسية المتمثلة في أن روسيا اليوم، بدلاً من أن تحمي السلام العالمي، تبذل كل ما في وسعها لتقويضه.

لقد ألحق عدوان موسكو الأذى بالعالم بأسره. وقُتل الآلاف من المدنيين الأوكرانيين الأبرياء. واضطر الملايين إلى مغادرة منازلهم، مما تسبب في واحدة من أكبر أزمات اللاجئين في تاريخ أوروبا. وثمة خمسون مليون شخص على شفا المجاعة في أفريقيا وآسيا. وأدى إغلاق روسيا لموانئ أوكرانيا ومصادرة محصولها إلى تفاقم أزمة الغذاء العالمية الخطيرة بالفعل.

ونرحب بالاتفاق الذي توسط فيه الأمين العام غوتيريش وتركيا وندعو روسيا إلى رفع الحظر بالكامل عن جميع موانئ أوكرانيا. وإلا، فإن معاناة العالم ستستمر. ويجب أن يكون العالم الديمقراطي، بل وكل واحد منا، صوتاً لأوكرانيا - صوتاً لا يصمت ويواصل الإذلاء

التواصل الاجتماعي. وإذا كانت الخوارزميات تفضل الكراهية على الحقيقة أو الهراء على العلم، وإذا كانت تخاطب غرائزنا بدلا من الصالح العام، فهل ثمة أمل في تحقيق التفاهم العالمي أو نوع التعاون الذي أنشئت الأمم المتحدة من أجل تعزيزه؟ إن الديمقراطيات متسامحة بطبيعتها، ولكنها تموت إذا بدأت في التسامح مع التعصب.

وتقود سلوفاكيا الطريق، جنبا إلى جنب مع بقية الاتحاد الأوروبي، نحو تنظيم فعال وديمقراطي لمنصات التواصل الاجتماعي الرئيسية ووسائل الإعلام الإلكترونية. ويجب أن يسترشد الفضاء الإلكتروني بنفس القواعد الديمقراطية التي تنطبق في وضع عدم الاتصال بالشبكة. ونرحب بالمبادرات التي تتخذها الأمم المتحدة لوضع قواعد تنظم سلوك الدول في الفضاء الإلكتروني. والجهود الرامية إلى وضع ما يسمى باتفاقية جنيف الرقمية ضرورية ولها مبرراتها.

وللأزمات التي أذكرها تأثير غير متناسب على النساء والفتيات. ويتجلى ذلك في ارتفاع معدلات العنف القائم على نوع الجنس والعنف المنزلي وزيادة انعدام الأمن الاقتصادي والفقر أو سوء إمكانية الحصول على التعليم والرعاية الصحية. ومع ذلك، فأنا لست هنا لتصوير النساء ضحايا؛ بل أنا هنا لأدعوهن جميعا إلى زيادة مشاركتهن في الشؤون العامة. فالنساء عوامل تغيير. وتقع على عاتق العالم مسؤولية جماعية عن دعمهن لأننا نشهد بالفعل عواقب عالم يدار دون أن يضع تجربتهن الفريدة والمتنوعة في الاعتبار على النحو الواجب.

لم يكن الوقت مواتيا جدا للأفكار التي بنيت عليها المنظمة ودعمتها. إن السلام الذي ينبغي أن نحمله آخذ في التلاشي. والتعاون الدولي الذي ينبغي أن نعززه لم يحل دون وقوع كارثة مناخية. وتتعرض روح المشاعات العالمية المشتركة التي تجسدها الأمم المتحدة للهجوم من جانب المتطرفين، ويضخم صوتهم بالتكنولوجيات الجديدة. ولا تكفي أوصاف التدابير لمواجهة تلك التحديات. فقد جربنا ذلك من قبل. لقد حان الوقت للعمل والوضوح.

ونحن، أعضاء الأمم المتحدة، بحاجة إلى أن نقف بوضوح إلى جانب الضحية بدلا من المعتدي. يجب أن نختار النظام الدولي القائم

يتعين أن تتدمر وكم مليون آخر من اللاجئين فرارا من تغير المناخ يجب أن نشهد وكم عدد الضحايا الذين يجب أن تسقطهم الفيضانات لنفتتج بأن تجاهل التزاماتنا لم يعد خيارا؟ فنحن متأخرون كثيرا في خفض انبعاثات غازات الدفيئة لدينا. والأسوأ من ذلك أننا نسمع أصواتا تجادل بأن أزمة المناخ يجب أن تنتظر بسبب ارتفاع أسعار الطاقة. ومن شأن ذلك أن يكون خطأ فادحا. وصحيح أن الزيادات في الأسعار مؤلمة وأنها يجب أن تساعد من يخاطرون بفقدان القدرة على الحصول على الطاقة، ولكن يجب ألا نغفل عن الصورة الأكبر.

إننا نتكلم عن ارتفاع أسعار السلع التي يجب علينا التخلص منها تدريجيا على أي حال لوقف ارتفاع درجة حرارة كوكب الأرض. وبدلا من إعادة الدعم للفحم أو الغاز، يجب أن نشرع في الابتعاد عنهما. فالطاقة المتجددة أقل اعتمادا على من يحاولون استخدام الغاز أو النفط سلاحا للطاقة. وهي أقل تكلفة. وبالرغم من أزمة الطاقة الحالية، سنتوقف سلوفاكيا عن استخدام الفحم مصدرا للطاقة في العام المقبل. ونعمل على الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة ونحن بصدد إطلاق برنامج لإعادة تجهيز المباني لتعزيز كفاءة استخدام الطاقة لأن الطاقة الأقل تكلفة هي تلك التي لا نستخدمها. وليس بوسعنا القيام بذلك إلا إذا وحدنا صفوفنا على الصعيد العالمي وبالتضامن مع بعضنا بعضا. ونحن بحاجة إلى أن نتضم لنا جميع الاقتصادات الكبيرة وتساعد من يحتاجون إليها. وفي مؤتمر الأطراف السابع والعشرين لهذا العام، سنحتاج إلى زيادة كبيرة في الأموال المخصصة للبلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. فكثير منها لا يساهم سوى بالقليل جدا في ارتفاع درجة حرارة كوكبنا لكنهم يعانون أكثر من عواقبه.

وقد فضلنا، بصفتنا المجتمع الدولي، الراحة القصيرة الأجل على الحلول الدائمة عندما يتعلق الأمر بأزميتين: أزمة السلام والنظام الدوليين، وأزمة مناخنا. بيد أن هناك أزمة ثالثة تتمثل في نسبة القيم والحقائق والخبرات، فضلا عن انخفاض الثقة في المؤسسات الديمقراطية. فنحن نواجه وباء الأكاذيب والدعاية والمعلومات المضللة. وليس هذا بالأمر الجديد، ولكنه اكتسب قوة أكبر بفضل ظهور وسائل

دعونا لا ننسى أبداً ذلك الدين. فهو يخدم مصالح جميع بلداننا ويشير إلى الطريق إلى السلام. وهو يذكرنا بأنه لا يوجد مركز شرعي أو دائم آخر للسلطة غير ذلك الذي تتكاتف فيه الدول لاتخاذ القرارات بسيادة. إنه يخبرنا بأن عالمية منظمتنا لا تخدم الهيمنة أو حكم الأقلية الجيوسياسية. ومع ذلك، فإن هذا الإرث، ومنظمتنا، إلى جانب خيارنا كدول، تواجه اليوم خياراً.

ولدينا خيار واحد بسيط يتعين علينا اتخاذه اليوم، وهو الاختيار بين الحرب والسلام. وفي ٢٤ شباط/فبراير، زعزت روسيا، العضو الدائم في مجلس الأمن، أمننا الجماعي بعمل عدواني وغزو وضم. لقد انتهكت عمداً ميثاق الأمم المتحدة ومبدأ المساواة في السيادة بين الدول. وفي ١٦ آذار/مارس، أقرت محكمة العدل الدولية أن العدوان الروسي غير قانوني وطالبت روسيا بالانسحاب. وقررت روسيا، بهذا الإجراء، أن تمهد الطريق لحروب ضم أخرى، اليوم في أوروبا، ولكن ربما غداً في آسيا أو أفريقيا أو أمريكا اللاتينية.

يمكننا أن نقول ما نود قوله اليوم. لقد استمعت إلى عدد من المناقشات وعدد من البيانات. ومع ذلك، أنا متأكد من شيء واحد. في الوقت الحالي، وأنا أتكلم، هناك قوات روسية في أوكرانيا، وعلى حد علمي، لا توجد قوات أوكرانية في روسيا. وهذه حقيقة لا يمكن دحضها ويجب علينا جميعاً أن نقبلها. وكلما طال أمد هذه الحرب، زاد تهديدها للسلام في أوروبا والسلام في العالم. وسوف يقودنا ذلك إلى نزاع أوسع نطاقاً ودائم، حيث لا تتحدد سيادة الجميع وأمنهم إلا من خلال النزاعات على السلطة، وحجم الجيوش، وصلابة التحالفات، ونوايا الجماعات والميليشيات المسلحة، وحيث يسعى أولئك الذين يرون أنفسهم أقوى إلى إخضاع من يعتبرونهم ضعفاء، باستخدام جميع الوسائل الممكنة.

ما نشهده منذ ٢٤ شباط/فبراير هو عودة إلى عصر الإمبريالية والمستعمرات. وترفض فرنسا قبول ذلك وستسعى بعزم إلى السلام. وفي ذلك الصدد، فإن موقفنا واضح، وبتأييدي لهذا الموقف تابعت الحوار مع روسيا - حتى قبل اندلاع الحرب - طوال الأشهر الماضية.

على القواعد وليس قوة المدافع. يجب أن نحقق أهدافنا المناخية على وجه السرعة وأن نجد قواعد عمل لمنصات التواصل الاجتماعي لحماية نسيج مجتمعاتنا والنظام الدولي. بالتأكيد، يمكننا التأخير وإيجاد حلول توفيقية. ولكن مرة أخرى، يعلمنا التاريخ أن السلبية والجهل لا يحلان الأزمات أبداً. إنهما يؤخران لحظة الحساب فحسب. وبما أن الالتزام حتى بأصغر القواعد مهم، اسمحوا لي أن أنهى هنا باحترام المهلة الزمنية المتفق عليها.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية):** باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيسة جمهورية سلوفاكيا على البيان الذي أدلت به للتو.

اصطحبت السيدة زوزانا كابوتوفا، رئيسة الجمهورية السلوفاكية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

**خطاب السيد إيمانويل ماكرون، رئيس الجمهورية الفرنسية**

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية):** تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس الجمهورية الفرنسية.

اصطحب السيد إيمانويل ماكرون، رئيس الجمهورية الفرنسية، إلى قاعة الجمعية العامة.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية):** بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد إيمانويل ماكرون، رئيس الجمهورية الفرنسية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

**الرئيس ماكرون (تكلم بالفرنسية):** يشرفني أن أتكلم أمام الجمعية باسم فرنسا. في هذه المرحلة الزمنية، أفكر في أولئك الذين قاتلوا في بلدي وفي كل مكان في العالم من أجل أن تكون فرنسا حرة. وأفكر أيضاً في أولئك الذين كان مصير أوروبا بالنسبة لهم في الماضي مدعاة للقلق، سواء قدموا من أفريقيا أو آسيا أو أوقيانوسيا أو أمريكا، لأن جزءاً من حريتهم ومستقبل العالم كان على المحك. وأفكر في أولئك الذين كتبوا ميثاقنا وبنوا جدران المنظمة لتفادي الأسوأ، الذي حدث مرتين في القرن العشرين، مما جلب أحزاناً يعجز عنها الوصف للبشرية جمعاء.

السلام - لأنه بعد الحرب، هناك خطر الانقسام العالمي بسبب العواقب المباشرة وغير المباشرة للنزاع.

وأعلم أن الكثيرين هنا في الجمعية العامة يخفون شعورًا بالظلم فيما يتعلق بالعواقب الوخيمة للحرب التي تشنها روسيا على الطاقة والغذاء والاقتصاد. وأعلم أيضا أن بعض البلدان الممثلة هنا ظلت محايدة فيما يتعلق بهذه الحرب. وأود أن أقول لها اليوم بأوضح صورة ممكنة: إن الذين يرغبون في محاكاة كفاح حركة عدم الانحياز برفضهم التعبير عن رأيهم بوضوح مخطئون ويتحملون مسؤولية تاريخية. لقد كان كفاح حركة عدم الانحياز كفاحًا من أجل السلام. وكان كفاح عدم الانحياز في الماضي كفاحًا من أجل سيادة الدول وسلامة أراضي كل منها. كان ذلك هو كفاح عدم الانحياز. أما أولئك الذين يلتزمون الصمت اليوم، رغما عنهم - أو بدرجة من التواطؤ سرا - فإنهم يخدمون قضية إمبريالية جديدة، قضية نزعة شكوكية معاصرة يفكك نظامنا الدولي، الذي لا يمكن تحقيق السلام من دونه.

إن روسيا تعمل اليوم على ترسيخ فكرة الكيل بمكيالين، لكن الحرب في أوكرانيا ينبغي ألا تكون نزاعًا يشعر أحد بعدم المبالاة تجاهه. إنها حرب قريبة من الأوروبيين الذين اختاروا دعم أوكرانيا من دون الدخول في حرب مع روسيا. إنها بعيدة جدًا بالنسبة للكثيرين، ولكننا نشعر جميعًا بالعواقب المترتبة عليه، ويتعين علينا جميعًا أداء دور لإنهائها لأننا جميعًا ندفع ثمنها. إن هذه الحرب التي تشنها روسيا تشكل، بسبب أسسها ذاتها، استهانة بالمبادئ التي تكمن في صميم منظماتنا. وهي استهانة بمبادئ النظام الدولي الوحيد الممكن، النظام الوحيد الذي يمكن أن يضمن السلام - احترام السيادة الوطنية وحرمة الحدود.

وفي ذلك الصدد، دعونا لا نلخط بين الأسباب والعواقب. فمن منا هنا يمكن أن يدافع عن فكرة أن غزو أوكرانيا لا يستحق العقاب؟ ومن منا هنا يمكن أن يعتبر أنه في اليوم الذي يقوم فيه جار أقوى بشيء مماثل ضدهم، سيكون صمت المنطقة والعالم أفضل رد؟ ومن منا يمكنه دعم ذلك؟ ومن منا يمكن أن يصدق أنه يكفي لروسيا أن تكسب هذه الحرب حتى تتمكن من الالتفات إلى أمر آخر؟ لا أحد.

وسأستمر في القيام بذلك لأن هذه هي الطريقة التي سنسعى بها إلى تحقيق السلام معًا. إننا نسعى إلى السلام من خلال المبادرات التي اتخذت في السنوات والأشهر التي سبقت النزاع بغية نقادي نشوبه. وما فتئنا نسعى إلى السلام منذ ٢٤ شباط/فبراير من خلال الدعم الإنساني والاقتصادي والعسكري الذي قدمناه للشعب الأوكراني لممارسة حقه المشروع في الدفاع عن النفس وحماية حريته. وما فتئنا نسعى إلى السلام بإدانتنا لغزو دولة ذات سيادة، وانتهاك مبادئ أمننا الجماعي، وجرائم الحرب التي ترتكبها روسيا على الأراضي الأوكرانية، ومن خلال رفضنا للإفلات من العقاب. وينبغي لنظام العدالة الدولي أن يحدد الجرائم ويحاكم مرتكبيها. إننا نسعى إلى السلام، أخيرًا، من خلال إرادتنا للحد من الانتشار الجغرافي للحرب وشدتها. والأمر متروك لنا في هذا الصدد لدعم جهود الوكالة الدولية للطاقة الذرية لمنع عواقب الحرب على السلامة والأمن النوويين، كما سنفعل في المستقبل إلى جانب الأوكرانيين الذين لا تطرح سيادتهم على محطاتهم للمناقشة. وتمكنا من جعل بعثة الوكالة تزور المحطة وتعد تقريرًا مستقلًا. فلنعمل معًا لمنع خطر وقوع حادث من شأنه أن تكون له عواقب وخيمة.

وكلنا هنا اليوم نعلم أنه لا يمكن استعادة السلام إلا باتفاق يمتثل للقانون الدولي. ولن تكون المفاوضات ممكنة إلا إذا أرادت أوكرانيا ذلك بسيادة ووافقت روسيا عليها بحسن نية. ونعلم جميعًا أيضًا أن المفاوضات لن تتجح إلا إذا احترمت سيادة أوكرانيا وحررت أراضيها وحُمي أمنها. ويتعين على روسيا الآن أن تفهم أنها لا تستطيع فرض إرادتها من خلال الوسائل العسكرية، حتى من خلال اقتربها باستخفاف باستفتاءات صورية في الأراضي التي تعرضت للقصف واحتلت الآن. والأمر متروك لأعضاء مجلس الأمن ليقولوا ذلك بصوت عال وواضح، ولأعضاء الجمعية العامة لدعمنا على هذا الطريق إلى السلام.

ومن هذا المنبر، أدعو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى اتخاذ إجراءات لإقناع روسيا بالتخلي عن اختيارها للحرب، وتقييم التكلفة عليها وعلينا جميعًا، وإنهاء عدوانها. إنها ليست مسألة انحياز بين الشرق أو الغرب أو بين الشمال أو الجنوب. إننا نتكلم عن مسؤولية جميع الملتمزمين باحترام الميثاق وبأئمن أعمالنا الخيرة -

تسويقه لنا؟ ما هو الحلم الذي يُسوق في إطار حسن نية بعضنا هنا اليوم؟ إنه شيء لن يدوم طويلا. دعونا لا نستسلم للنزعة الشكوكية التي تحطم النظام الذي بنيناه والذي يمكننا وحده من الحفاظ على الاستقرار الدولي. إن هذه القيم - احترام السيادة الوطنية وسلامة الحدود - هي قيمنا. وأكرر أننا كنا مخطئين في كل مرة استهنا فيها بها، ولكنها القيم التي بنيناها بعد الحرب العالمية الثانية، وبعد الاستعمار. فلنرفض السماح بتعثر التاريخ بحجة أن مناطق جغرافية أخرى هي المتضررة اليوم. دعونا لا نستسلم.

السبب الثاني الذي يجعلني أعترض على هذه المحاولة لتقسيم العالم هو سبب براغماتي. وراء الانقسامات الناشئة، هناك محاولة لتقسيم العالم بطريقة تقام من حدة التوتر بين الولايات المتحدة والصين. وأعتقد أن هذا خطأ كارثي لنا جميعا لأنها لن تكون حربا باردة جديدة. إن العديد من قوى الفوضى وعدم التوازن تستغل هذه الفترة لمفاقمة النزاعات الإقليمية وللعودة إلى طريق الانتشار النووي وتقويض الأمن الجماعي. ولذلك، أعتقد أنه يجب علينا أن نفعل كل ما في وسعنا لضمان عدم حدوث هذا الانقسام الجديد لأن تحدياتنا تتزايد من حيث العدد والإلحاح وتتطلب تعاونا جديدا.

فلننظر إلى باكستان. لقد غمرت المياه ثلث مساحة البلد. وهناك أكثر من ١٤٠٠ قتيل و ١٣٠٠ جريح وملايين الأشخاص يعيشون حالات طوارئ. فلننظر إلى القرن الأفريقي. إنه يعاني من أسوأ موجة جفاف منذ ٤٠ عاما وموسم أمطار من المحتمل أن يكون أسوأ. ويعيش نصف البشرية الآن في منطقة خطر مناخي. ونظمنا الإيكولوجية تقترب من نقطة اللاعودة. فلننظر إلى الصومال واليمن وجنوب السودان وأفغانستان. إن المجاعة تعود. وتؤثر أزمة الغذاء على كل مكان، والفئات الأضعف هي الأكثر تضررا. وفي جميع أنحاء العالم، يعاني ٣٤٥ مليون شخص، بما فيهم ١٥٣ مليون طفل، من الجوع الحاد. وهناك حاليا ٥٥ حربا أهلية تدور على كوكبنا. وهناك ١٠٠ مليون نازح. وبينما نجا ١٣٧ ٠٠٠ شخص من الفقر المدقع يوميا خلال الفترة بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٥، فإن نحو ٣٤٥ مليون شخص في البلدان المتأثرة بالنزاعات قد ينزلقون إليه مرة أخرى بحلول عام ٢٠٣٠.

إن الإمبريالية المعاصرة ليست أوروبية أو غربية. إنها تتخذ شكل غزو لأراض تدعّمه حرب هجينة معلومة تستخدم أسعار الطاقة والأمن الغذائي والأمان النووي والوصول إلى المعلومات وتقلات الناس كأسلحة للتقسيم والتدمير. هكذا، تقوض هذه الحرب سيادتنا جميعا.

وستقف فرنسا أيضا إلى جانب الشعوب الحرة في الأمم المتحدة للتصدي لعواقب النزاع ولجميع التفاوتات التي يفاقمها، رافضة منطق التكتلات أو التحالفات الحصرية لأن الخطر الذي نواجهه الآن، إلى جانب العواقب المباشرة للحرب، يتمثل في حدوث تقسيم جديد للعالم. قد يود البعض جعلنا نعتقد أن الغرب يقف في جانب مدافعا عن قيم عفا عليها الزمن لخدمة مصالحه وأنه على الجانب الآخر، يقف بقية العالم الذي عانى كثيرا ويسعى إلى التعاون بدعم الحرب أو بالتغاضي عنها. وأنا أعترض على هذا التقسيم لسببين على الأقل.

السبب الأول يتعلق بمسألة مبدأ، كما ذكرت آنفا. إن منظمنا تدافع عن القيم العالمية. فدعونا لا نسمح للفكرة الخاطئة بأن تترسخ بأن هناك شيئا إقليميا أو قابلا للتكيف في قيم الميثاق. إن منظمنا لديها قيم عالمية والانقسام في مواجهة الحرب في أوكرانيا بسيط. هل يؤيد الأعضاء أم يعارضون قانون الأقوى وعدم احترام السلامة الإقليمية للبلدان وسيادتها الوطنية؟ هل يؤيد الأعضاء أم يعارضون الإفلات من العقاب؟ لا أستطيع أن أتصور أي نظام دولي أو سلام دائم لا يقوم على احترام الشعوب ومبدأ المسؤولية. ولذلك، نعم، قيمنا عالمية وهذا هو السبب في أنها لا يمكن أن تكون أبدا في خدمة دولة تنتهك تلك المبادئ. وعندما استهنا بنفس هذه القيم في السنوات الأخيرة، أخطأنا بفعل ذلك ولكن هذا لا يمكن تحت أي ظرف من الظروف أن يبرر سحق ما بنيناه بشكل جماعي بعد الحرب العالمية الثانية.

أسمع روسيا تقول إنها مستعدة للعمل لبدء تعاون جديد ونظام دولي جديد، يخلو من الهيمنة. وهذا أمر عظيم، ولكن ما هي المبادئ التي يقوم عليها هذا النظام الجديد؟ غزو دولة جارة؟ عدم احترام حدود من لا يروقون لي؟ ما هو هذا النظام؟ من الذي يسعى إلى الهيمنة اليوم، إن لم تكن روسيا؟ ما الذي يتم اقتراحه علينا؟ ما الذي يتم

ودون شروط سياسية، والاستثمار في الزراعة في بلدان ترغب في تحقيق الاكتفاء الذاتي. كما أود أن أعلن أن فرنسا ستعمل تصدير القمح الأوكراني إلى الصومال، بالشراكة مع برنامج الأغذية العالمي. وسنعمل ذلك بتضامن وكفاءة وبالشفاافية التامة المطلوبة.

وسنجتمع غدا مع الاتحاد الأفريقي، ووكالات الأمم المتحدة، ومنظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والمفوضية الأوروبية من أجل وضع آلية يمكن أن تكفل حصول أفريقيا على الأسمدة، وذلك دعماً لمبادرات الأمين العام في ذلك الصدد.

وفيما يتعلق بالمناخ والتنوع البيولوجي، سنلتقي خلال أسابيع قليلة في مصر لحضور المؤتمر السابع والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. ولنكن واضحين هنا بشأن ما يعنيه الانتقال العادل. إن كفاحنا الجماعي الأول هو القضاء على الفحم. فيجب ألا تجعلنا الأزمة نغفل عن ذلك الهدف. خلاف ذلك، سوف نتجاوز توقعات زيادة درجة الحرارة العالمية بمقدار ٢ درجة مئوية. وأنا على استعداد للاستثمار في تمويل التحالفات، كما فعلنا مع جنوب أفريقيا قبل بضعة أشهر. فيجب أن نواصل السير على ذلك الطريق. بيد أنه يتعين على الصين والدول الناشئة الكبيرة اتخاذ قرار واضح في مؤتمر الأطراف. فهذا أمر بالغ الأهمية.

ويجب علينا، بالتعاون مع الدول الناشئة الكبيرة، أن نبني تحالفات مع الجهات الفاعلة الحكومية ومؤسساتنا المالية الدولية من أجل وضع حلول شاملة لإنتاج الطاقة وإحداث تغييرات في نماذج الإنتاج الصناعي، والتي يمكن وحدها أن تحدث ذلك التحول.

يجب أن تكون مجموعة الدول السبع قدوة يُحتذى بها. ويجب على أغنى البلدان أن تعجل ببرامجها للحياد الكربوني، كما يتعين عليها أن تبذل جهداً للتخلي ببطء النفس وتقاسم التكنولوجيات الخضراء. ويعلم الأعضاء أن بإمكانهم الاعتماد على الاتحاد الأوروبي في ذلك المجال.

كما أعتقد أنه يجب علينا إدراك أن من الصعب على أفقر البلدان أن تتخذ خطوات متزامنة لمكافحة الفقر والتعجيل بعملية الانتقال. فلا يمكننا أن نطلب ذات الشيء من كل من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث لا يزال ١٠٠ مليون شخص محرومين من الحصول على

إن الأشخاص الأضعف هم دائماً الأكثر تضرراً من الأزمات واضطراب المناخ والجوائح وارتفاع أسعار المواد الغذائية. ولا تزال جميع هذه التهديدات موجودة، بينما يؤثر الإرهاب على مناطق عدة، من بينها منطقة الساحل والشرق الأوسط. وهناك انتشار نووي في إيران وكوريا الشمالية، لم نتمكن من كبح جماحه. وهذه حالات الطوارئ تواجهنا. ونظراً لضيق الوقت، فإن الوصف الذي قدمته للتو ليس وافياً، ولكن كل حالة من حالات الطوارئ هذه إنما هي نتيجة لعيوب عميقة الجذور في نظامنا الدولي، الذي تمكن من جني ثمار العولمة ولكنه فشل في احتواء انقساماته وتهديداته والاختلالات فيه، أو نتيجة للانقسامات بيننا.

وتتمثل مسؤوليتنا المشتركة في العمل على مساعدة الفئات الأضعف والأكثر تضرراً بسبب كل هذه التحديات. وكما قال السيد ناريندرا مودي، رئيس وزراء الهند، عن حق، فإن الوقت الحالي ليس الوقت المناسب للحرب. كما أنه ليس الوقت المناسب للانتقام من الغرب، أو لمعارضة الغرب لبقية العالم. بل حان الوقت لكي تعمل البلدان المتساوية وذات السيادة معاً لمواجهة التحديات الماثلة أمامنا اليوم. ولهذا السبب، يجب علينا أن نبرم على وجه السرعة عقداً جديداً بين الشمال والجنوب، عقداً فعالاً ومحترماً بشأن الغذاء والمناخ والتنوع البيولوجي والتعليم. لقد ولى زمن فكر التكتلات. وحن الآن وقت بناء تحالفات محددة للعمل والتوفيق بين المصالح المشروعة والصالح العام.

من أجل معالجة أزمة الغذاء العالمية، ضاعفت فرنسا مساهماتها في برنامج الأغذية العالمي. وإلى جانب الاتحاد الأوروبي، أنشأنا ممرات تضامن مكّنت من تصدير أكثر من ١٠ ملايين طن من الحبوب عن طريق البر منذ الربيع. الاتفاق المبرم بالوساطة في ٢٢ تموز/يوليه قد استكمل تلك الجهود، وذلك بفضل العمل الذي قام به الأمين العام، والذي أدى إلى تصدير ٢,٤ مليون طن من الحبوب عبر البحر الأسود، وهذه عملية مستمرة.

لقد أطلقنا مبادرة "بعثة الصمود في مجالي الأغذية والزراعة"، التي تسمح لنا بتزويد البلدان الضعيفة بالأغذية بأسعار منخفضة،

وتحقيقاً لتلك الغاية، يجب علينا أيضاً أن نكون واضحين بشأن الحالة في أفقر البلدان والبلدان المتوسطة الدخل - سواء في أفريقيا أو أمريكا الجنوبية أو آسيا أو المحيط الهادئ. لقد أدت الجائحة إلى زيادة أوجه عدم المساواة. وأدت الحرب وعواقبها إلى زيادة عدد التحديات التي تواجه عدة بلدان. ولذلك يتعين على مجموعة العشرين أن تلتزم التزاماً مطلقاً بهدف العام الماضي المتمثل في تعبئة ١٠٠ بليون دولار من حقوق السحب الخاصة، بل ويتعين علينا أن نفعل المزيد، وخاصة فيما يتصل بمخصصات حقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي.

يجب أن نفي بالتزاماتنا. إن عدة بلدان، ولا سيما في أفريقيا، لم تر تلك الأموال بعد. لا يمكننا أن نقول لها إن البرلمان يعرفها أو إن قاعدة ما تعترض طريقها. فهذا لا يمكن أن يحدث. سيكون الأوان قد فات. يجب أن نفعل المزيد لأن التحديات باتت حتى أكبر. ويجب أن نزيد مخصصاتنا من حقوق السحب الخاصة إلى ٣٠ في المائة لأضعف البلدان الأفريقية وأفقر البلدان في العالم. وإلى جانب البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، يجب أن نعيد الالتزام بالياتنا، التي لم تعد مهيأة للسياق الحالي.

إن القواعد المستخدمة اليوم هي التي كانت مستخدمة في عقد الثمانينات. والحالة القائمة في عالمنا ما بعد كوفيد-١٩ - أي تزايد رفع القيود عن المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي، والاختلالات الناجمة عن الحرب - تقتضي مزيداً من التضامن. نحن بحاجة إلى اتفاق مالي جديد مع الجنوب. هذا هو ما يجب أن نتخذ إجراء بشأنه. وهذا ما ينبغي أن يجمعنا معاً، لا لمحاربة عدو مشترك أو لدحض روايات كاذبة أو تحريف التاريخ، بل لحماية الكوكب الذي نعيش عليه جميعاً ومن أجل تكافؤ الفرص للجميع.

المعركة هي معركتنا. وهي تجمعنا كلنا. فيتعين علينا ببساطة أن نبذل المزيد من الجهد للالتزام باتفاقاتنا واحترام بعضنا البعض. هذه هي المعركة الحقيقية. وما لم نتمكن من القتال معاً فسيكون ذلك سبباً في كل الانقسام والنزاعات في المستقبل.

إنني أدعو جميع الذين يرغبون في وضع هذا الاتفاق الجديد معنا إلى حضور منتدى باريس للسلام، والذي سيعقد في ١١ تشرين

الكهرباء، ومن أكبر الدول المسببة للانبعاثات. ولهذا السبب يجب على أغنى البلدان أن تعزز تضامنها المالي والتكنولوجي مع أفقر البلدان بشأن قضايا المناخ. يجب أن نوفر التمويل والحلول وأن نسرّع تلك الخطة، مثلما تمكنا من فعل ذلك خلال الجائحة، ويجب أن نفعل ذلك بطريقة أكثر قوة وفعالية وعزيمة. وفي ذلك السياق، يجب علينا أيضاً أن نحمي معاً تسعيرنا للكربون والتنوع البيولوجي. وسوف تستضيف فرنسا، إلى جانب كوستاريكا، مؤتمر الأمم المتحدة للمحيطات لعام ٢٠٢٥. دعونا نجعله مؤتمراً للمحيطات على غرار مؤتمر المناخ.

فيما يتعلق بالصحة، يجب أن نتعلم من جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩). فيجب أن ندرك أن النظم الصحية والعاملين فيها هم خط دفاعنا الأول في أكثر البلدان ضعفاً. وسأشدد على تلك النقطة الحاسمة خلال المؤتمر السابع لتجديد موارد الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، الذي لا تزال فرنسا أحد المساهمين الرئيسيين فيه. كما يجب علينا أن نكفل قيام منظمة الصحة العالمية بإنشاء نظم إنذار مبكر لمنع انتشار فيروسات أخرى. ويجب أن نعالج صحة الإنسان والحيوان معاً. وهذا هو الهدف الرئيسي لمبادرة الصحة الواحدة، التي تقودها فرنسا، بالتنسيق مع عدة بلدان أخرى.

وكما هو الحال بالنسبة إلى الشراكة العالمية من أجل التعليم، يجب أن نواصل جهودنا حتى يتمكن الأطفال من الذهاب إلى المدرسة بعد أن منعتهم الجائحة من ذلك. هذا يعني معالجة جذور المشكلة، ومكافحة جميع أوجه عدم المساواة، والعمل من أجل مستقبلنا المشترك.

وكما يرى الأعضاء، يجب تطوير المزيد من التعاون والشراكات بين أصحاب المصلحة في الشمال والجنوب في جميع المجالات. هناك حاجة إلى مزيد من الالتزام من جانب مؤسساتنا الرئيسية. كل هذا هو نقيض الانقسام. من كان هناك خلال الجائحة؟ من الذي اقترح التمويل للتحول المناخي؟ ليس من يقترحون الآن نظاماً دولياً جديداً بينما لم يكن لديهم لقاءات ناجعة. وليس الذين لم يُظهروا تضامناً ولم يساهموا بأي شيء للمساعدة في التخفيف من قضايا المناخ. تلك هي التحديات التي تؤثر علينا جميعاً. ويجب أن نظهر قدراً أكبر من التضامن وأن ننخرط في مزيد من التعاون، ولكن لا ينبغي لنا تحت أي ظرف من الظروف أن نستسلم لصفارات الإنذار التي لا تجدي على الإطلاق.



الآراء الدولي الضروري جدا للسلام. ولهذا السبب أمل أن نتمكن أخيرا من الالتزام بإصلاح مجلس الأمن بحيث يكون أكثر تمثيلا وأن يرحب بأعضاء دائمين جدد، وأن يظل قادرا على أداء دوره بالكامل من خلال تقييد استخدام حق النقض في حالات الفطائع الجماعية.

يجب علينا أن نبنى مع السلام والنظام الدولي المعاصر لتحقيق أهداف ميثاق الأمم المتحدة. وعلى هذا الطريق يمكن للأمم المتحدة أن تعتمد اعتمادا كلياً على فرنسا. وعلى هذا الطريق يمكن لكل بلد ممثل هنا أن يعتمد على فرنسا.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية):** باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الجمهورية الفرنسية على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد إيمانويل ماكرون، رئيس الجمهورية الفرنسية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

رفعت الجلسة الساعة ١٤/٣٠.

الثاني/نوفمبر، قبل اجتماع مجموعة العشرين المقرر عقده في بالي. وأدعوهم إلى المضي قدماً معنا دون التخلي عن قيمنا المشتركة ومبادئنا التوجيهية. يجب أن نركز على الأمور الأساسية وألا نستسلم لانقسامات العالم أو التهديدات المتزايدة للسلام. يجب ألا نسمح بزيادة عدد الأزمات، بما فيها الأزمات التي لا يمكن حلها.

ولا يمكننا أن نسمح بانتشار أسلحة الدمار الشامل. هذه كلها مخاطر لن نتمكن من إدارتها في المستقبل دون إشراك أكثر الدول الكبرى المعنية بشكل مباشر. وهذا الجهد بالتحديد لإشراك القوى الإقليمية الكبرى هو الذي يجب بذله في الشرق الأوسط، من خلال متابعة مؤتمر بغداد لعام ٢٠٢١، وذلك من أجل ضمان الاستقرار في العراق ولبنان والمنطقة بأسرها.

لم يعد الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن الوحيدون الذين لهم رأي، وإذا كان لهم رأي ما يقولونه فهو واضح. ولا يمكن أن ينجح ذلك إلا إذا تمكنا من العمل على نطاق أوسع لتحقيق توافق